سلسلة الكتب المترجمة (١)

عبد السلام يوسف اللموشي

الاستعمار الإيطالي في ليبيا

طرقه ومشاكله

مع ملحق

مراحل الاستعمار الإيطالي في ليبيا

تأليف

جان ديپوا

استاذ في جامعة باريس

ترجمة

الدكتور هاشم حيدر



دار ليبيا للنشر والتوزيع
بنغازي



الاستعمار الايطالي في ليبيا

طرقه ومشاكله

لقد ترجم هذا الكتاب والملحق ، بعد إذن المؤلف « جان ديبوا Jean Despois » في رسالته الرسمية التي وردتنا والمؤرخة : باريس ، ٢٦ - ١٢ - ١٩٦٦ .

وبعد أخذ إذن دار النشر « Larose - Editeurs » في رسالتها التي وردتنا المؤرخة : باريس ١٦ - ١ - ١٩٦٧ .



المترجم : **هاشم حيدر** : مجاز بالآداب ، دكتور دولة في العلوم الاقتصادية من جامعة باريس ، استاذ مشارك في كلية الاقتصاد والتجارة - الجامعة الليبية .

سلسلة الكتب المترجمة (١)

منشورات
مركز الأبحاث الاقتصادية
وادارة الاعمال
كلية الاقتصاد والتجارة
الجامعة الليبية

الأستعمار الايطالي في ليبيا

طرقه ومشاكله

مع ملحق
مراحل الاستعمار الايطالي في ليبيا

تأليف
جان ديبوا
استاذ في جامعة باريس

ترجمة
الدكتور هاشم حيدر



دار ليبيا للنشر والتوزيع
بنغازي
١٩٦٨



تمهيد

يحمل هذا الكتاب عنوان: « الاستعمار الايطالي في ليبيا » « La Colonisa-tion Italienne en Libye » ننتهز هذه الفرصة للاشارة الى ناحية هامة ، نعتقد انها يجب ان تسترعي اهتمام كل مثقف حقاً . لا ترمي كلمة « استعمار » هنا الى المعنى الشائع المتداول على السنة الناس بعامة ، وانما الى مدلول آخر : اذ يقصد الكاتب بهذه الكلمة « الإعمار » اي احياء البلد اقتصادياً وتعميره وتوطينه .

من المساوىء المؤلمة للعصر الذي نعيش فيه ـ وبخاصة في البلدان المسبوقة اقتصادياً ـ هو ان المسؤولين اخذوا العديد من المفاهيم العلمية ، ذات المدلول المحدد ، واعطوها ، او حرفوا في مدلولها العلمي هذا ، طارحين اياها فيما بعد للاستهلاك الشعبي ، وجاعلين منها اداة ، او ادوات لتسيير الجماهير ولتجميع شعورها وحماستها في سبيل خدمة مصالحهم الخاصة التي تتناقض ، في غالب الاحيان ، مع الصالح العام . من هذه المفاهيم مفهوم « الاستعمار » الموجود امامنا والذي يؤلف موضوع هذا الكتاب .

نسارع للاشارة فوراً ، الى اننا لا نريد ولا يمكن ان يوجد في ذهننا نية الدفاع عن الاستعمار ، وانما نقصد فقط التوصل الى نتيجة علمية ثابتة لا يمكن دحضها ، وذلك في سبيل خدمة العلم والصالح العام .

من منا لم يسمع كلمة « استعمار » في مجالات مختلفة مرة واحدة ، على الاقل ، في كل يوم من ايام حياته . ومن منـــا الذي لم يهتف مطلقاً بسقوط الاستعمار . واذا أصغينا للخطب التي يلقيها قياصرة العالم المتخلف – في اية مناسبة كانت – لرأينا ان ألسنتهم المصقولة المرنة تردد هذه الكلمة مائة مرة، ان لم يكن اكثر ، في كل خطبة مهما بلغت مدتها . فالاستعمار هو – حسب رأيهم – كتلة نتنة من الرذائل والفظائع . والاستعمار هو مصاص دماء الشعوب المغلوبة على امرها. والاستعمار هو سبب كل بلية او جائحة – مهما كان نوعها – تنزل بالشعوب الضعيفة . والاستعمار طبعاً هو اصل كل دسيسة وكل مؤامرة تحاك في اي بلد من بلدان العالم ومن دون اي استثناء . والاستعمار هو الذي حال ويحول دون تقدم البلدان المسبوقة اقتصادياً ، قصد استغلالها .

الاستعمار في رأينا الخاص هو كل هذا – شرط ان نخفف من غلواء هذه العبارات ونغسلها من صبغتها الدعاوية – ولكنه في الوقت نفسه اكثر من هذا. مما لا ريب فيه ، ان الاستعمار ارتكب فظائع وجرائم ، في البـــلدان التي خضعت لنيره ، يأباها الضمير الحيواني، اذا كان للحيوان ضمير . ومما لا ريب فيه ايضاً ، ان الاستعمار عمل جاهداً للحد من ارتقاء الامم المسبوقة اقتصادياً. وهذا الميثاق الاستعماري – والذي كان من الاحرى بنا ان نسميـــه قانون الغاب – يشهد بصحة ذلك . ولا يتورع الاستعمار طبعاً – في سبيل المحافظة على مصالحه او في سبيل الحصول على امتيازات جديدة – من ارتكاب اية جريمة انسانية او من اقامة اية دسيسة او فتنة .

ولكن الصراحة العلمية تقتضي علينا ان نقول : انه يوجـد في الاستعمار ايضاً – الى جانب هذه النقاط السالبة القاتمة السواد – نقاط موجبـة ناصعة البياض . ألم يحيِ الاستعمار الكثير من الأراضي الزراعية ؟ ألم يدخل انواعاً جديدة من اصناف المزروعات، لم تكن معروفة من قبل؟ ألم يقم بانشاء شبكة للمياه ؟ ألم يدخل طرقاً زراعية حديثة؟ ألم يكتشف بعض الثروات الطبيعية

التي كانت مدفونة في باطن الأرض، ألم ينشىء بعض الصناعات ، وان كان بنسبة ضعيفة حقـاً . ألم يبن الاستعمار المدن والمرافىء . ألم ينشىء سبل المواصلات من طرق معبدة الى خطوط حديدية . ألم يقم الاستعمار بكثير من الدراسات الجيولوجية والجغرافية والاقتصادية والبشرية ، التي لا تزال تعتبر مرجعاً اساسياً الى الآن . ألم يكوّن الاستعمار نخبة ثقافية وفنية . ألم يؤلف الاستعمار ، اخيراً لا آخراً ، صدمة نفسانية – بصورة غير ارادية طبعـاً – ايقظت الشعوب الخاضعة لنيره من سباتها العميق .

رب معترض هنا: ان الاستعمار قام بهذه الأشياء مجتمعة في خدمة مصالحه الخاصة فقط . ولكننا نجيب ، ان المنفعة عادت في النهاية ، بصورة تلقائية على الشعوب التي خضعت له .

على كل نترك الحكم للقارىء ، الذي يستطيع ان يرى الى جانب الفظائع التي ارتكبها الايطاليون في ذبح المجاهدين الليبيين الذين علموا العالم اجمـع ، – حسب رأي الكاتب الفرنسي ، الشجاعة والدفاع عن الوطن والكرامة – اعمالاً باهرة . سيدهش القارىء عندما يعلم ، ان عدد اشجـار الزيتون التي غرسها الايطاليون – الى جانب اشجار اخرى – بلغ حوالي ثلاثـة ملايين شجرة . وسيدهش ايضاً عندما يعلم ان اشجار الموز التي زرعت في واحـة درنة الغناء بلغ عددها حوالي (٤٠,٠٠٠) شجرة وسيدهش اكثر عندما يرى التقدم الذي حققه الاستعمار في هذا البلد، على صعيد الزراعة المروية وفي ادخال مزروعات جديدة من الخضار والفواكه. كما انه سوف لا يخفي اعجابه امام الطرق الزراعية التي طبقت – بعد تجارب مريرة – من اجل الملاءمة مع البيئة الطبيعية ، ناهيك عن طرق المواصلات التي انشأها والمباني التي شيدهـا وربمـا تكون دهشة القارىء اكبر ، فيما لو استطاع ان يلقي نظرة على الدراسات العلمية التي اجراها الاستعمار في الميادين كافة ، من اجل استغلال هذا البلد اقتصادياً وبشرياً.

اذن الاستعمار هو تراث تاريخي ، كأي تراث تاريخي آخر ، فيه الابيض الى جانب الاسود، يجب الانعكاف عليه ودراسته دراسة علمية صرفة ، قصد الانتفاع من التجارب والاعمال التي قام بها . ويجب الا نعتبر الاستعمار فقط – مثل الكثيرين – وصمة عار ويجب طمسها ومحوها مع سالبها وموجبها .

ولا تأتي اهمية هذا الكتاب ، من المنفعة التي يمكن ان تعود على ليبيا الفتية فحسب ، وانما ايضاً من اهمية كاتبه العلمية .

يشغل مؤلف هذا الكتاب الآن ، منصب استاذ الجغرافية في جامعة باريس (السربون) ، الى جانب منصب رئيس الجمعية الجغرافية في باريس ايضاً منذ عام ١٩٦٥ .

كم كنت أود ، في هذه المقدمة ، ذكر اهم مؤلفات الكاتب التي نالت جوائز عدة ، بيد اني رأيت انها عديدة وهامة ، الامر الذي دفعني لوضعها في لائحة خاصة مرفقة مع هذا الكتاب .

يعتبر الاستاذ « جان ديبوا Jean Despois » من اكفأ علماء الجغرافية المختصين في وضع افريقيا الشمالية ، بما فيها ليبيا طبعاً . يعود السبب الى ان الاستاذ (ديبوا) اهتم منذ مطلع حياته الثقافية بهذه المنطقة التي مكث فيها مدة طويلة . لقد مارس الكاتب مهمة التدريس في تونس ، قبل الحرب العالمية الثانية ، كما شغل فيها بعض المراكز العلمية الهامة ، مثل مركز مدير المجلة التونسية من عام ١٩٣١ الى عام ١٩٣٧ . ومن ثم انتقل الى الجزائر حيث اصبح استاذاً للجغرافية في جامعتها، واميناً عاماً للجمعية التاريخية الجزائرية ، من عام ١٩٤١ الى عام ١٩٥٧ اذ غادر الجزائر في هذا العام الى باريس ليتسلم منصب استاذ في جامعتها . ومن جهة ثانية لقد قدم الاستاذ (ديبوا) مراراً الى ليبيا ، وبخاصة في عهد الاحتلال الايطالي ، حيث مكث فيها مدة طويلة متجولاً بين مناطقها محتكاً بالسلطات المسؤولة وبالمستعمرين الايطاليين وبعدذلك

اصدر هذا الكتاب الذي نقدمه للقارىء ، مع كتاب آخر اضخم عن جبل نفوسة .

والشيء الذي يسترعي الاهتمام حقاً في هذا الكتاب هو دقة ملاحظة الكاتب واهتمامه بالجزئيات دون ان يهمل المشاكل العامة . كما ان الشيء الذي يسترعي الاهتمام ايضاً ، هو النزاهة العلمية التي ابداها ، وبخاصة في مثل هذا الموضوع الحساس . اذ انه لم يتردد مطلقاً في انتقاد الايطاليين بالنسبة لبعض الطرق الزراعية التي طبقوها ، وبالنسبة لمعاملة الوطنيين . واعتقد ان الاراء العلمية التي ابداها المؤلف ، فيما يخص طرق الزراعة المروية والبعلية واختيار المزروعات التي تتلاءم مع البيئة الطبيعية وتربية الماشية ، يمكن ، لا بل من الاكيد انها تفيد ليبيا في الوقت الراهن .

ربما يجد القارىء بعض الصعوبة في فهم هذا الكتاب المترجم ، يعود ذلك الى اسباب عدة نذكر منها : ان المترجم هو اقتصادي وليس بجغرافي . ولا يخفى على احد اهمية الاختصاص في عملية الترجمة ، وبخاصة بالنسبة الى المصطلحات العلمية . ان اسلوب الكاتب الفرنسي هو اسلوب صعب جاف ومثقل بالمعاني . ثالثاً يوجد في هذا الكتاب كثير من اسماء النبات والاشجار ، التي لم نستطع الحصول على مرادفها في اللغة العربية ، حتى في القواميس ، الامر الذي دفعنا الى وضع الكلمة بالفرنسية .

لذا اضطررنا في عملية الترجمة هذه ، الى الا نتبع طريقة الترجمة الحرفية ، وانما حاولنا فهم العبارة الفرنسية ، ثم وضعها في صيغة عربية واضحة قدر المستطاع . ولكن دون ان نحور او نعدل شيئاً فيما يقصده الكاتب .

ونشير اخيراً الى ان المؤلف عندما طلبنا منه رسمياً السماح بنقل مؤلفه للعربية ، بعث لنا بكتيب صغير وضعه في عام ١٩٤٦ ، عندما كان في الجزائر ، عن الموضوع نفسه . ووضعنا هذا الكتيب بعد ترجمته في ملحق مرفق في آخر هذا الكتاب .

ان المراجع الموجودة في اعقاب الصفحات التي وضعها المؤلف هي مراجع مقتضبة لدرجة ، اذ انها تحمل اسم مؤلفها مع رقم فقط . يشير الرقم الى رقم الكتاب الموجود في لائحة المراجع . اذن لا يبقى على القارىء ، الذي يريد الرجوع الى احد هذه المؤلفات ، سوى النظر الى لائحة المراجع المرقمة .

ولا يسعنا في هذه المقدمة، الا ان نقدم جل شكرنا للسيد صالح الزردومي، عن الجهد المخلص الذي بذله في ضرب المخطوط على الالة الكاتبة، الامر الذي سهل علينا فيما بعد عملية الطباعة . كما يذهب شكرنا ايضاً الى السيد مفتاح الصبيحي الذي بذل غاية فائقة فنية ، في نقل الخرائط المرفقة الى العربية .

المترجم

هاشم حيدر

بنغازي ١٩ مارس ١٩٦٨ م

محمد يوسف المهيشي

تنبيه

ربما يبدو من المستغرب بعض الشي ، تكريس دراسة جغرافية لاستعمار الايطاليين الزراعي في ليبيا . لأن الأمن لم يستتب ، في منطقـــة طرابلس الشمالية ، إلا منذ عشر سنوات فقط . أما في منطقة جبل برقة ، فانه اصبح في استطاعة المرء التجول فيها — دون ان يعرض نفسه للخطر — منذ ثلاث سنوات . بالرغم من أن جيوش شبه الجزيرة الايطالية نزلت على (الشاطىء الرابع) للبحر الأبيض المتوسط في عام ١٩١١ .

بيد أن هذا لا يمنع ، من أن الجهد الجبار الذي بذل أمام ناظرينا ، ومن ان الطرق المبتكرة التي استعملت في تنمية واسكان مستعمرة فقيرة — من قبل بلد غني بالعنصر البشري — يجب ان تسترعي الاهتمام .

ان الاسباب التي آلت الى غزو ليبيـــا ـ آخر بلد على شاطىء البحر الأبيض المتوسط الذي بقي قابلاً للاستعمار أمام طموح ايطاليا الفتية ـ هي بصورة رئيسية اسباب سياسية . يفيد هـذا ، ان احتلال مثل هـذا البلد لا يمكن ان يؤلف عملية اقتصادية مربحة. لا سيما وان بعض الدراسات الدقيقة التي أجريت في مختلف مناطق هـــذا البلد برهنت على انه ـ بصرف النظر عن تيار تجاري عبر الصحراء الذي لم يعد في الحقيقة سوى ذكرى بعيدة، وعن بعض الثروات المعدنية التي بدأ يتأكد لنـــا نقصانها أكثر فأكثر ـ لا يمكن الاعتماد فيه الا على بعض الموارد الزراعية القليلة . إذن ، ان عملية تنمية هذا

البلد السريعة وتوطينه بالسكان ، هي عملية يعود أصلها الى طبيعة النظـام الايطالي الراهن . هـذا النظام الذي يهتم أولاً بسياسة التحقيقات الباهرة وبسياسة الابهة والتوسع ، التي تلخص سياسة النظام الفاشي بعامة . ويضع هذا المثال أمامنا بكل وضوح ، أهمية العنصر السياسي بالنسبة الى الجغرافية الاستعمارية .

نشير الآن أولاً الى أن هذا الكتاب - الذي هو حصيلة ، قبل كل شيء ، الابحاث التي أجريت قرب المستعمرين الايطاليين في ليبيا - هو موضوعي قدر المستطاع . كما نشير ثانياً ، الى ان مكوثنا الطويل في تونس ودراستنا لمختلف مناطقها يجعلان منا أكثر كفاءة من غيرنا في فهم المشاكل الجغرافية الليبية . هذا ، ولقد حاولنا قدر المستطاع ايضاً ، الامتناع عن اصدار احكام ربمـا تكون سابقة لأوانها . ولكن كان لا مناصة امامنا من ابداء بعض التقديرات والآراء الضرورية .

أملنا في هذا الكتاب هو النجاح في اعطاء صورة واقعية عن حقيقة الوضع في ليبيا ، كما نأمل ايضاً التوصل الى شرح هذا الوضع دون التأثر بالانتقادات وبالفشل الذي كان من نصيب بعض المستعمرين الايطاليين . ونكتفي بالاشارة اخيراً الى اننا لم نقبل بصورة كلية ، أقوال المنشورات الايطالية - الرسمية وشبه الرسمية - التي من الطبيعي ان يكون دورها متفائلاً .

جان ديبوا

أغسطس ١٩٣٤

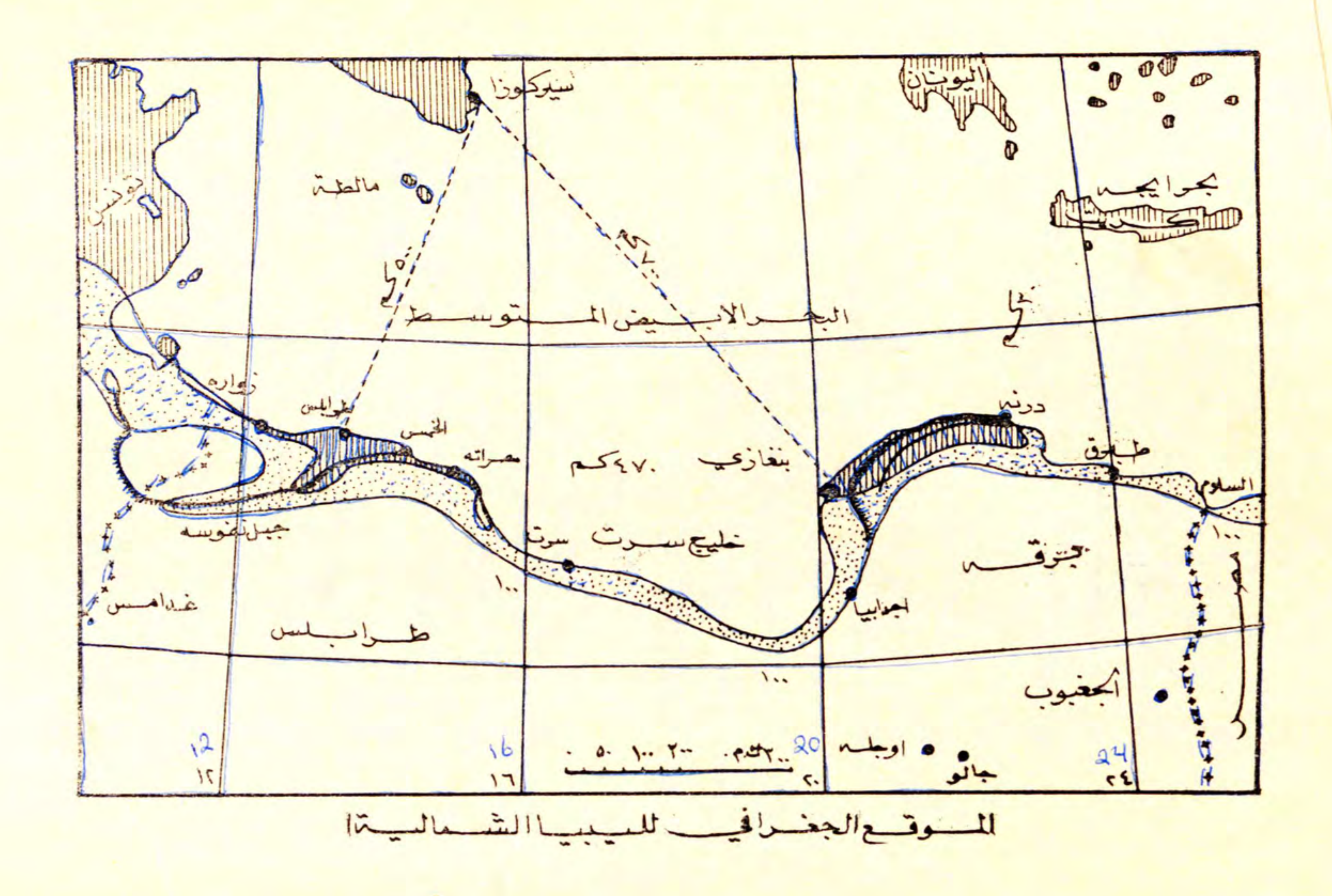
محمد يوسف الكويتي

القسم الأول
الظروف الطبيعية والبشرية

ان منطقة ليبيا الايطالية ، مع جارتها مصر ، هي المنطقة الوحيدة على شاطىء البحر الأبيض المتوسط ، التي تتصل فيها الصحراء احياناً بالبحر مباشرة . بهذا تتميز افريقيا الشمالية ، بكل وضوح ، عن المغرب الفرنسي ، اذ تؤلف الاراضي المرتفعة فيه حاجزاً يعزل بين الصحراء والبحر . ولكن بالرغم من ذلك (أي من هذا الاتصال المباشر بين الصحراء والبحر) تعتبر منطقتا طرابلس وبرقة من مناطق البحر الابيض المتوسط .

يحد في منطقة طرابلس خط الجبل ـ الذي هو قطعة من الهلال الجبلي المنتصب من مدينة قابس في تونس حتى مدينة الخمس قرب آثار لبدة ـ والهضاب المنحدرة نحو مصراته ، سهلاً ساحلياً اسمه (جفارة) حيث تصارع فيه التأثيرات البحرية التأثيرات القارية . سهل جفارة هذا ، هو سهل مكسو بالنباتات القصيرة (Steppes) ومن جهة ثانية ـ يكسو الجبل الذي هو الطرف المرتفع للصحراء ـ في بعض الاماكن ، نباتات سياجية من نباتات البحر الابيض المتوسط .

ولو نظرنا الان الى منطقة برقة ، لرأينا انها تمثل هضبة جيرية بارزة نحو البحر . كما تمثل في الوقت نفسه ، جزيرة معزولة ، بالبحر الابيض وبالصحراء عن كل شيء ، ولا يستطيع المرء التمتع بالمنظر الاخضر وبالهواء العليل لنباتات وغابات الجبل الاخضر ، الا بعد أن يقطع ، بصعوبة ، (٧٠٠) كيلو متر

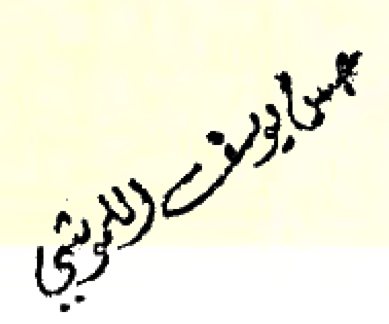


الموقع الجغرافي لليبيا الشمالية

من الصحراء والسهوب القاحلة (Steppes) التي تفصلها عن نهر النيل ، أو يقطع (٦٥٠) كيلومتراً من الصحراء القاحلة التي تفصلها عن سرت الكبيرة ، ولكن تبعد في المقابل هذه المنطقة عن جزيرة كريت (٣٠٠) كيلو متر وعن بيلوبونيز (Peloponèse) (٤٠٠) كيلو متر فقط .

هذا وتمتد المساحات الصحراوية القاحلة الشمالية في جنوب جبل اقليم طرابلس وهضبة برقة الضيقة . كما تمتد في الغرب السهوب القاحلة (Steppes) من القبلة الى الهضبة الحمراء وحتى الى واحات فزان المبعثرة . وتبدو اكثر قحطاً ايضاً المساحات الواسعة المنبسطة بين أوجلة وجالو وجغبوب وبين واحات الكفرة الصغيرة البعيدة . في جميع هذه المناطق التي لا نهاية لهـا – حيث يعيش فيها الوطنيون عيشة قلقـة – يمكن القول ، انه لا يوجد أي امل للاستعمار (الزراعي) وانما يوجد مجال فقط لوضع اطار اداري وعسكري يكلف نفقات طائلة ، من دون ريب ، ولا يدر في المقابل شيئاً .

ويقتصر القسم في ليبيا الذي يمكن الانتفاع منه – أي القسم الذي يمكن لايطاليا ان تجني منه بعض المحاصيل وتهجر اليه الفائض من سكانها – على المساحات الضيقة في اقليم طرابلس وفي اقليم برقة الشمالي . اضافة الى ذلك ، أن مناخها البحري يجعل منها مناطق قابلة للاستغلال . مع الاخـذ بعين الاعتبار طبعاً ، الفوارق الهامة الموجودة بينها . اذ ان سهوب طرابلس تشبه مناطق تونس الشمالية ، أما هضبة برقة فهي باليونان اشبه من جهة نباتها ومناخهـا ، وتفصل بينها سرت الكبيرة ، اي (٦٥٠) كيلومتراً من الصحراء . لهـذه الاسباب مجتمعة نرى من الافضل دراسة كل اقليم منها بصورة مستقلة .



الفصل الأول

اقليم طرابلس

المناخ [1]

تجاور الصحراء مباشرة ، اقليمي طرابلس وبرقة الشمالية ، اذ يؤلفان لها ممراً طبيعياً . وينحصر هذان الاقليمان بين خطي عرض ، ٣٢° و ٣٣° شمالاً . بيد أن هذا لا يمنــــع من أن مناخهما يعتبر من مناخ البحر الابيض المتوسط ، ويخضعان – من شهر أكتوبر الى شهر ابريل أو مايو – الى تأثيرات الانخفاض الجوي الذي يجذبه الى هذه المنطقة من المحيط الاطلسي ، هواء البحر الابيض المتوسط الساخن . ويسبب هذا الانخفاض الجوي في بعض الاحيان تقلبات مناخية سريعة ، كما يؤول الى هطول بعض الامطار ، ومن جهة ثانية ، يغزو – في فصل الصيف – مركز الضغط الآزوري المرتفع منطقة البحر الابيض المتوسط . ويشير البارومتر في ليبيا الشمالية وفي مناطق اخرى ، الى درجـة مرتفعة من الحرارة . ولكن نسيم البحر يخفف من قوة درجة الحرارة هذه وبخاصة على الساحل ، أما الطقس فهو عادة هاديء حار وجاف .

يتمتع اقليم طرابلس ، بفضل موقعه الخاص ، بصفات مناخية ذاتية . أولا ، لو قارنا موقعه بموقع المغرب لرأينا انه يوجد في الجنوب . ثانياً ، ان

---

(١) A. Fantoli, 11 .

الانخفاضات الجويـــة التي تقطن – في الفصل البارد – خليج الاسد أو بحر تيرانين لا تستطيع في بعض الاحيان التأثير فيه . ولكنها تستطيع على الاكثر استقطاب بعض الرياح الجافة من الصحراء . بيد أن الانخفاضات الجوية ، في المقابل ، التي تمر قرب شواطيء جزيرتي صقلية ومالطة ، قادرة على تعكير الطقس وجلب بعض الامطار الى الاقليم المذكور . ولكن تجدر الاشارة الى ان أهمية هذه الانخفاضات الجوية ثانوية للغاية ، لأنها تمر بسرعة وهي ذاهبة نحو التلاشي ، لذا نرى الامطار نادرة والطقس جميلاً بعامة .

ويعود جفاف اقليم طرابلس ايضاً ، الى جواره المباشر لتونس والى موقع هذا البلد الجغرافي منه . لأن الرياح الحاملة للامطار ، في المغرب الفرنسي ، تهب غالباً من الشمال الغربي . ويأتي هنا موقع تونس الجغرافي ، ويؤلف حاجزاً طبيعياً ، يعزل الحوض الغربي للبحر الابيض المتوسط عن الشاطيء الجنوبي . وذلك ابتداء من خليج قابس ، حيث تصل الرياح الشمالية الغربية جافة ومحملة بكمية قليلة من الرطوبة . اضافة الى ذلك ، تزداد شدة الجفاف ، في الاقليم المذكور ، بسبب الحرارة القوية التي تأتيه غالباً من الصحراء المجاورة، وتشير من جهة ثانية الى أن درجة الحرارة المرتفعة فيه ، في كثير من الاحيان ، لا تعود الى وجوده على خط عرض قريب من خط الاستواء ، وانما لوقوعه في شمال وشرق منبسطات صحراوية واسعة . ويمكن ان تهب رياح (القبلي) – التي تشبه عندنا رياح (سيروكو Sirocco) – من الغرب ومن الجنوب الغربي ، كما يمكن ان تهب ايضاً من الجنوب والجنوب الشرقي . وعندما تهبط هذه الرياح من الجبل الى سهل جفارة ، تأخذ شكل وصفات رياح (الفوهن Foehn) المحرقة ، اذ تلهب السهل بكامله ، رافعة درجة الحرارة فيه ، في كل سنة ، الى (٥٠) درجة .

وينتج اخيراً ، من الاتصال شبه المباشر بـــين البحر الابيض المتوسط والصحراء ، تقلبات كبيرة في المناخ وتغيرات مفاجئة في الطقس . لأن الاول

اي البحر الابيض ، يؤلف كتلة من المياه ترطب درجة الحرارة وتخفف من تفاوتها كما تحمل الرطوبة والامطـــار . أما الثانية ، اي الصحراء ، فتؤلف مساحة برية واسعة شديدة الجفاف ذات تفاوتات كبيرة في درجة الحرارة . لذا يؤثر كل منهما في توزيع الانخفاضات الجوية ولكن باتجاه متناقض .

جفاف وحرارة مرتفعة في الصيف وعدم استقرار في الطقس : هذه هي الصفات الرئيسية لمناخ اقليم طرابلس الشمالي .

ويلخص الجدول التـــالي المعطيات الرئيسية المتعلقة بدرجة الحرارة والرطوبة ، لأهم المحطات [1] .

المحطـة ودرجـة الارتفاع التقريبية	متوسط درجـة الحرارة			متوسط درجة الرطوبة	
	من الشهر الأقوى حرارة	من الشهر الأشد برودة	المتوسط السنوي	صيفي	شتوي
طرابلس ١٥ متراً (الساحل)	٤ر٢٦° أغسطس	٢ر١٢° يناير	٧ر١٩°	٦٩	٦٦
العزيزية ١٢٠ متراً (الجفارة)	١ر٣٠° يوليو	٤ر١١° «	٤ر٢١°	٤٥	٦٢
غريان ٧٢٠ متراً (الجبـل)	٣ر٢٧° «	٣ر٨° «	٢ر١٨°	٢٢	٧١
مـزدة ٥٢٠ متراً(الصحراء)	٨ر٢٨° «	٣ر١٠° «	٨ر١٩°	٣٢	٥١

يرينا هذا الجدول تأثير البحر في المنطقـــة الساحلية اذ يخفف من درجة الحرارة في فصل الصيف ويزيد في ارتفاع درجة الرطوبة . والشهر الاشد حرارة هو شهر أغسطس وليس شهر يوليه . بيد أن هذا التأثير لا يتعدى بعض الكيلومترات . ان مناخ العزيزية ـ الواقعة على مسافة أقـــل من ٣٥ كيلومتراً من شاطىء البحر ـ هو مناخ بري خالص ، ابرد في فصل الشتاء واشد حرارة في فصل الصيف من مناخ مدينة طرابلس . ان حرارة العزيزية

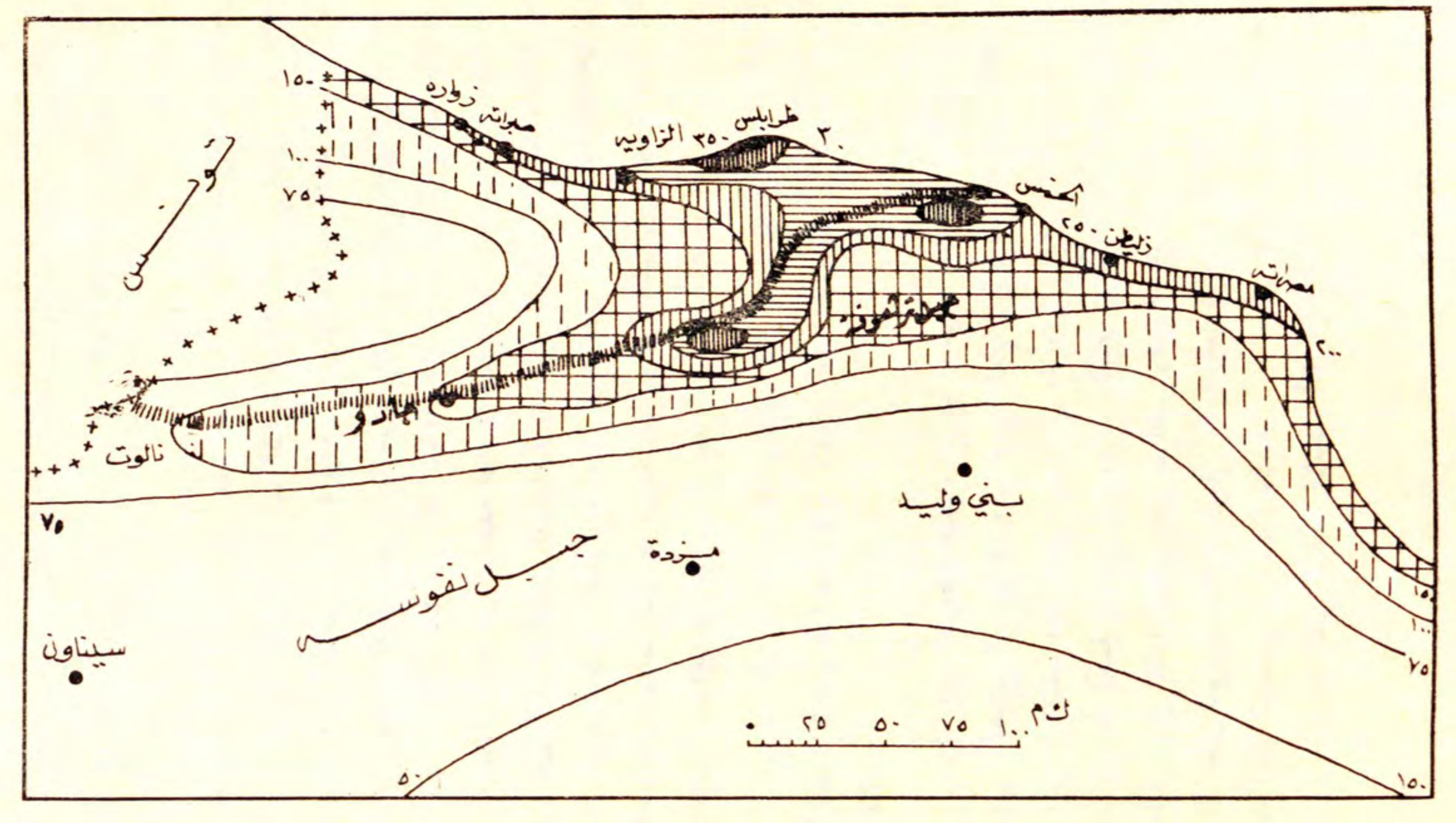
(١) اخذ هذا الجدول عن (A. Fantoli)، ١٣ .

هي حرارة صحراوية بكل معنى الكلمة . وعندما تهب رياح (القبلي) هابطة من الجبل تصل درجة الحرارة الى : ٥٣°، ٥٤°، ٥٥° وفي بعض الاحيان تصل الى ٥٨° .

تخفف درجة الارتفاع عن سطح البحر من شدة الحرارة وبخاصة في فصل الشتاء ، وهكذا نرى ان أيام الصقيع ليست نادرة في الجبل . ويسجل البارومتر ، في المناطق المرتفعة في فصل الصيف، درجة أرفع في النهار من الدرجة المسجلة على الساحل ، بالرغم من ان نسيم البحر يصل اليها في بعض الاحيان . ولكن الليل هو اكثر جفافاً واكثر برودة من الليل على الساحل . اما درجة الرطوبة فهي مرتفعة فقط في فصل الشتاء ، والضباب يحدث غالباً. وفي بعض الاحيان تحجب الغيوم المدفوعة بالرياح الشمالية أعالي تعرجات الجبل. وتمتاز مزدة بصفات صحراوية يعدل منها بعض الشيء درجة ارتفاعها عن سطح البحر. ويبلغ متوسط درجة الحرارة في غدامس في شهر يوليو ٣٤,٢° مع العلم ان موقعها في الجنوب لا يبعد كثيراً عن مزدة .

يتضح لنا اذن ، ان الساحل والجبل يمتازان بالنسبة الى درجة الحرارة والرطوبة كما يمتازان ايضاً بكمية الامطار الامر الذي يرى بوضوح في الخريطة المرفقة .

تبين لنا هذه الخريطة ظاهرة اساسية وهي : ان القسم في اقليم طرابلس الشمالي ، الصالح للزراعة هو قسم محدود للغاية . لأن متوسط كمية الامطار ، في أقل من نصف هذا البلد ، يصل الى ما فوق (٢٠٠) ملليمتر . ويعتبر هذا المتوسط لكمية الامطار (٢٠٠) ملليمتر شرطاً اساسياً لنجاح الزراعة البعلية . وفي المقابل يتلقى اقليم طرابلس وقسم بسيط من الجبل المركزي كمية من الامطار تفوق (٣٠٠) ملليمتر . أما الجفارة الغربية فتوجد بكاملها تحت خط المطر المتساوي (٢٠٠) ملليمتر . واخيراً نرى الاراضي الممتدة قرب الحدود التونسية تتلقى كمية من الامطار أقل من (٧٥) ملليمتراً. كما يمر خط



توزيع الامطار في اقليم طرابلس

المطر المتساوي (١٠٠) ملليمتر قريباً من ظهر الجبـــل اذ يحد من امتداد الصحراء .

ولكن من جهة ثانية يلاحظ ان هذه الخريطـــة لا تعطينا أية فكرة عن عدم انتظام هطول الامطار التي تعتبر امطاراً سيلية . هذا ويبلغ عدد الايام الممطرة في جوار مدينة طرابلس وفي النصف الشمالي من الجبل (٤٠) يوماً في السنة . وتتراوح عدد الايام الممطرة في منطقة الجفـــارة ـ الصالحة للاستغلال – بين (٣٠ و ٤٠) يوماً وتهبط هذه النسبة في بعض السنين الى (٢٥ أو ٣٠) يوماً . أما في منطقة الجفارة الغربية وفي جنوب الجبل نرى ان هذه الارقام تهبط حتى تصل الى عشرين يوماً في السنة . أضف الى ذلك ان نسبة هذه الايام الممطرة القليلة هي سيئة التوزيع . اذ يمتد الفصل الممطر نظرياً من شهر اكتوبر الى شهر ابريل . ولكن واقعياً نرى ان هذا الفصل الممطر هو أقصر من ذلك بكثير ، الى درجة تنعدم فيها ، في بعض السنين أمطار فصلي الخريف والربيع. مع العلم ان امطار هذين الفصلين هي اساسية: لأن عملية الفلاحة والبذار هي بحاجة ماسة الى امطار الخريف ، وفي المقابل لا يمكن أن تتم عملية نمو الحبوب ونزع الأعشاب الضارة من دون امطار فصل الربيع ، التي تبدو أكثر صعوبة وترددا . ونشير من جهة ثانية الى ان كمية هطول الامطار هي شديدة التغير من عام لآخر وبخاصة في المناطق الداخلية. مثالاً على ذلك : ان العزيزية التي تلقت في عام ١٩٢٩ كمية من الامطار تبلغ (٢٧٤) ملليمتراً ، وذلك خلال ٨٢ يوماً ، لم تتلق في عام ١٩٢٧ سوى (١٢٧,٨) ملليمتراً في خلال (٣١) يوماً . وكذلك غريان لقد تلقت في عام ١٩٢٩ (٤٨٨,٨) ملليمتراً من الامطار في غضون (٧١) يوماً ، اما في عام ١٩٢٧ فلم تتلق سوى ١٩٣٫٢ ملليمتراً في غضون ٢٨ يوماً .

لذلك تبدو عملية الزراعة عملية صعبة في اقليم طرابلس ، بسبب عدم انتظام الامطار الشهري والسنوي، ويخيل الينا اننا لسنا بحاجة لكي نلح على

خطورة هذه الظاهرة التي تؤول غالباً الى تعطيل المحاصيل الزراعية ، أو الى القضاء عليها تماماً . الى جانب هذا يوجد رياح القبلي التي تحـــدث اضراراً مشابهة ، مثل تبخر مياه الامطار بشدة والحاق الضرر باعضاء النباتات التناسلية وبخاصة عندما تظهر هذه الرياح بتاريخ سابق لأوانه . بيد أنه يوجد لهذه الرياح ، مقابل الاضرار ، بعض المنافع اذ انهـــا تقضي على الحشرات وعلى النبتات الصغيرة الضارة . يضاف الى هاتين الظاهرتين ـ عدم انتظام هطول الامطار ورياح القبلي ـ ظاهرة ثالثة وتتمثل بفصول الصيف الطويلة الجافة ، التي تحول دون تكييف الكثير من نباتات المناطق المعتدلة والمناطق الاستوائية مع البيئة الطبيعية . ولا تستطيع عملية الري ، بسبب الحرارة القوية والشمس المحرقة ، المساعدة على زراعة المحاصيل الصيفية لأن المزروعات في هذه المنطقة تنبت وتزهر بتاريخ مبكر .

ونذكر اخيراً ، ان تغيرات درجة الحرارة المفاجئة تحدث تأثيرات سيئة في كثير من انواع النباتات . وهكذا ننتقل بسرعة فائقة من فصل الشتاء الى فصل الصيف وكأنه لا يوجد فصل الربيع . بيد ان هذا الانتقال السريع من فصل الشتاء الى فصل الصيف لا يمنع ، في بعض الاحيان ، من عودة الرياح الباردة . وعندما نصل الى شهري اكتوبر ونوفمبر نشاهد بكثير من الغبطة ـ بعد قضاء فصل صيف طويل ـ عودة النباتات . ولكن تحدث هذه العودة بتاريخ مبكر ، لذا فان عملية الازهار وتكوين الثمار تحصل خارج فصلها الطبيعي[1] .

التربة

يتضح لنا الآن ، ان الظروف المناخية في اقليم طرابلس هي سيئة لدرجة قوية . بيد ان ـ من حسن الحظ ـ نوع التربة الخفيف في الاراضي الصالحة للزراعة ، يخفف جزئياً من درجة سؤ هـــذه الظروف المناخية . اذ ان هذه

---

(١) راجع : . Léonne Rass, 1931, pp. 596 - 605

التربة ، التي يعود معظمها الى هوائي ، هي رملية وفقيرة . لذا تستطيع الرياح القوية جرفها بسهولة . ولكنها في المقابل ، تملك طاقة لا بأس بها ، على امتصاص كمية كبيرة من الامطار والرطوبة الجوية . وهـــذه خاصة رئيسية [1] .

ان الجبل ، في الحقيقة ، ما هو الا حافة الهضبة التي تعبرها وديان الظهر. اضف الى ذلك ، ان جزءاً بسيطاً من أرضه تربته صخرية . وان القسم الشمالي من هذه المنطقة ، الصحراوية او شبه الصحراوية ، ينحدر نحو الجنوب او نحو سرت الكبير ، مؤلفاً نوعاً من القبـــة الكبيرة فوق منطقة الجفارة . وتحجب افق السهل ، الصخرة الكريتاسية الناتئة ، التي يتوجها ممر من الجير المستقيم الذي لا يزال صامداً منذ العهد الطوروني . وتظهر عند غريان بعض الكتل السوداء ـ من أصل بركاني ـ تغير من منظر الجبل المتشابه . كما يظهر في الوقت نفسه وفي قرب الجبل ، بعض التلال وكأنها أرخبيل . وتتكون التربة ، في هذه المنطقة مـــن الطين والحصى والحجر الجيري ـ الامر الذي يجعل فيها عملية الزراعة عملية صعبة، لانها مغطاة بالحصى الصواني ، لذاتأخذ مظهراً صخرياً . ولكن ، في المقابل ان القسم الاكبر من سطح الجبل والظهر هو مغمور بطبقة كثيفة ، من التربة الوردية او الحمراء . وهي تربة رملية او رملية طينية . ولكن يصبح هـــذا الغطاء ، من التربة الوردية او الحمراء ، عندما نصل الى جبل نفوسة الشمالي ـ الاشد حرارة ـ قطعاً متناثرة . ثم تزول تماماً في المناطق المجاورة للحدود التونسية .

وتمتد من الجبل الى البحر، مساحات مسطحة متشابهة، من منطقة الجفارة الكبرى والصغرى . وتمتـد الدفنية التى هي سهل ساحلي ضيق ، من شمال الخمس حتى مدينة مصراته. وتحجب التربة المنقولة من أصل نهري أو هوائي ،

---

(١) La Tripolitaine. sett; 1 ch. 7 et 8 ; Franchetti ; ch, 6. A' Comel, 7 Bis .

طبقة ما تحت الارض ثم تتوالى التموجات الارضية الجافة والحصوية ، مع منخفضات الطمي المتتالية التي تحمل اسم (غارية Garaa) أو بحيرة ، حيث تتجمع فيها مياة الوديان المنحدرة من الجبل . ويوجد، هنا وهناك ، مساحات صغيرة تغطيها الكثبان . ويظهر في جنوب وجنوب شرقي مدينة طرابلس ، بحور حقيقية من الرمال تغطي جوار العاصمة ، تعطي ناظرها شعوراً خاطئاً بأنها صحراوية . وتؤلف – على الساحل– كثباناً قديمةمتماسكة نوعاً من المقعد يشرف على البحر من علو بعض الامتار . وتمتد ، في اماكن اخرى ، وبخاصة في الغرب ، سبخات واسعة ، وما هي في الحقيقة سوى مستنقعات ساحلية . كما تنتصب في الشرق ، مرتفعات من الكثبان البيضاء من أصل بحري .

وتملك بعامة ، التربـــة النهرية – الهوائية لمنطقة الجفارتين وللدفنية ، الخواص الطبيعية والكيماوية نفسها التي تملكها التربة التي تغطي سطح الجبل والظهر ، لذا يمكن تصنيفها معاً .

لنترك الآن جانبـاً الاراضي غير الصالحة للزراعة وهي : أولاً الاراضي الحصوية في الجبل ثم القشرة الجيرية ، وتشبه واقعياً القشرة الصخرية (مثل الهاردبان الاميريكي Hardpan Américain) التي تألفت من جراء التبخرات الشديدة للمياه الحاملة للجص . وتوجد هذه القشرة الجيرية في مختلف اعماق الارض وفي الاراضي الشعرية وفي بعض الاحيان في الارض الطينية . واذا كانت هذه القشرة الجيرية سميكة وقريبة من سطح الارض، تجعل ، عندئذ ، من كل عملية زراعية، عملية مستحيلة . ثانياً ، الكثبان ايضاً هي غير صالحة للزراعة . فالكثبان البرية مؤلفة من حبات رمل باهتة الحمرة ودقيقة ، وهي كوارتزية من اصل هوائي . اما الكثبان البحرية البيضاء ، فان حبات رمالها المستديرة هي اكثر خشونة من حبات رمال الكثبان البرية . اضافة الى ذلك فهي اكثر جيرية منها . والشيء المزعج حقاً في هذه الكثبان هو جوارها من المناطق الصالحة ، لأن الرياح تستطيع ان تنقل كميات كبيرة من رمالها من مكان الى مكان . مع العلم أن هذه الكثبان ليست كثباناً متنقلة . وأخيراً

توجد الاراضي المالحة التي تكون اطاراً للمستنقعات الساحلية والسبخات البرية التي تتضاعف قرب الحدود التونسية ، ومن البديهي ان الزراعة لا تصلح في هذه الارض المالحة .

اما الاراضي الصالحة للزراعة – بكل معنى الكلمة – فهي الاراضي التي تعرف باسم (الحمري) ويطلق عليها ايضاً اسم (التراب) . وتعتبر من دون ريب اجود الاراضي الزراعية في اقليم طرابلس . اضافة الى ذلك أن وجود هذه الطبقة ، من التربة الخفيفة ، هو الذي يحول دون أن تصبح هذه المنطقة صحراء . تتألف هذه التربة من ذرات ناعمة ، قطرها أقل من نصف المليمتر كما تسيطر فيها العناصر الكو ارتزية بنسبة تتراوح بين ٥٠ و ٩٠٪ ؛ كما يوجــد فيها ايضاً بعض الذرات والتكوينات الجيرية . أما سماكة هذه التربة فهي متغيرة لدرجة اذ يمكن ان يبلغ عمقها ، في بعض المناطق ، بعض السنتيمترات ، وفي مناطق اخرى عــدة أمتار ، ولكنها في المقابل غالباً مشققة ومغطاة بقشرة جيرية وتستند الى قعر من الصلصال . كما يسود في تركيبها العناصر التي هي من اصل هوائي : الخلاصة ، ان هذه الارض الحمري هي قريبة جداً من رمال الكثبان . لذا يمكن ان يمر المرء من الاولى الى الثانية دون ان يشعر بأي شيء . بيد أن ذراتهـا هي اكثر نعومة وتركيبها اكثر نسبة جيرية وتماسكاً. لهذا من الممكن ان توضع بشكل اكوام أو كما يعرف محلياً بشكل (الطابية) .

يمكن للهواء والمـاء ان يتسربا بسهولة في هذه الارض الخفيفة المتجانسة والعميقة بعامة . وبما أن الجاذبية الشعرية فيها ضعيفة ، لذا فان عملية تبخر المياه لا تحصل الا في القشرة السطحية منها . اضف الى ذلك ، ان الاعمال الزراعية فيها سهلة لأن تربتها لا تلتصق بالادوات الزراعية . ولكن قشرتها السطحية – في المقابل – تجف بسرعـة . الامر الذي يسمح للرياح بحملها وبتحويلها الى غيوم من الغبـار . زد الى هذا ، انها فقيرة بالنسبة الى مادة

الجير وبخاصة الى مادة الدبال (Humus) وان المواد العضوية التي نضعها فيها ، تتلاشى بسرعة نازلة الى الاسفل . وعندما ننظر الآن الى هذه التربة – من زاوية كياوية – نرى أنهـا فقيرة لدرجـة بالمواد الازوتية وبحامض الفوسفور والبوتاس . اذن ، فان ميزات هذه التربة تأتي أولاً من تركيبها الطبيعي وثانياً من وجود طبقة من الصلصال ، تحت التربة الزراعية ، الامر الذي يؤول الى الاحتفاظ بكميات المياه ومنعها من التسرب الى أعمق .

اما الارض الطينية (الارض الكبيرة او الطين) فنـــادراً ما تكون متماسكة . ولا يعود تماسكها الضعيف هذ الى احتوائها على نسبة من الطين الصافي وانما الى احتوائها على مادة الجير . لأن نسبة الطين الصافي فيها قلما تكون مرتفعة . أما لون هذه التربة فهو أحمر باهت وغالباً أحمر . بيد ان اصلها مختلف ، اذ انه يعود ، في الوقت نفسه ، الى تفتت الصخور والىالنقل الهوائي وبخاصة الى مجاري المياه . لذا فان تركيبها ليس واحداً . ففي الجبل مثلاً تمتزج التربة هذه بالحصى . أما في السهل فهي مركبة من عناصر دقيقة ناعمة تأتي من انسياب المياه على الارض الحمري وعلىالطفل والصلصال فيالجبل. كما تأتي ايضاً من جراء غسل المياه للاراضي الجيرية التي تتوج الجبل . بيد ان هذه التربة ليست التربة الحمراء (Terra Rossa) أي التربة المؤلفة من تفتت الاراضي الجيرية ، والتي نصادفها غالبـــاً في مناطق البحر الابيض المتوسط وبخاصة في اقليم برقة . اذ ان هذه التربة هي اكثر جيرية، وكياوياً هي ايضاً اقل فقراً وبخاصة بالنسبة الى مادة البوتاس من الارض الحمري . ولكن هذه الانواع من التربة تعتبر ثقيلة لدرجة ، بالنسبة الى الظروف المناخيـــة ، لأنها تتطلب كميات كبيرة من الامطار . زد على ذلك انها غير قادرة على تخزين المياه وتتشقق عندما تجف . ولكن هذا لا يمنع من ان هذه الارض هي ارض خصبة ، اذا امكن ريها أو غمرها بالمياه . أما بالنسبة الى الزراعة البعلية ، فانها لا تصلح الا في بعض السنوات الاستثنائية الغزيرة الامطـــار . خلاصة

القول ، بصدد هذا ، لو كانت مساحة هذه الأرض الغنية نسبياً أكثر من ذلك لكان هذا الامر بمثابة كارثة ، ومن حسن الحظ انها مغطاة بعامـة بطبقة مختلفة العمق من الارض الحمري .

الميـــــاه

يمتاز اقليم طرابلس نسبياً بطبيعة ارضه ، وكذلك ايضـــاً ـ على الاقل محلياً ـ بالنسبة الى ثروته المائية [١] .

لا نقصد بهذا ، بديهياً ، المياه السطحية التي من الصعب استعمالها . طبعاً نستطيع ، من دون ريب ، في الجبل تخزين المياه المنسابة ، بواسطة سدود بدائية تصنع من التراب . كما هو الشأن بالنسبة الى السكان الجبليين ، في غرب جبل نفوسة القاسي . ونستطيع ، من دون ريب ايضاً ، استعمال مياه الوديان المنحدرة نحو السهل . ولكن يلاحظ في المقابل أن الامطار لا تهطل الا في فصل الشتاء وبصورة نادرة . زد على ذلك ان الفيضانات هي عنيفة لدرجة . الامر الذي يحول دون استعمال هذه المياه استعمالاً اصولياً . وتجدر الاشارة ، بصدد هذا ، الى ان شركة بنت سداً من الحجر المنحوت على وادي الحيرة جنوب العزيزية ، ولكنها فشلت فشلاً ذريعاً . وفي السهل فان الامطار، إما تتراكم بصورة راكدة وإما تتسرب في مكانها حسب درجة نفاذية التربة .

ونعلم في المقابل ، ان المنشآت الزراعية تحتاج الى مياه طوال مدة السنة وبخاصة في فصل الصيف . لذا لا يمكن ان تسد حاجاتها المائية هذه، بواسطة الخزانات ، مهما بلغ حجمها . لهذا السبب ، نرى ان الوطنيين حـــلوا هذه المشكلة أي مشكلة المياه ، منذ قرون ، بوساطة الآبار . ان آلاف الآبار ، التي توجد في الواحات الساحلية وفي السهل ، ولكن بصورة نادرة ، اذ تدل عليها باقة قليلة من الاشجار ، تصل الى منسوب من المياه السطحية (فريتي)

---

(١) Fantoli, 17 .

الغزيرة نوعاً ما . يسمي الوطنيون هذه المياه الجوفية (المياه الميتة) . وعلى النقيض ، يسمون المياه التي تنساب على سطح الارض (المياه الحية) زد على ذلك ، لقد اثبتت عمليات السبر التي قام بها الايطاليون ، في بعض الاماكن، وجود منسوب أو مناسيب من المياه الممتازة الغزيرة تحت طبقة منسوب المياه السطحية . يعتبر هذا عن حق ، اكتشاف رئيسي هام ، لأنه يمكن ان يزيد، بصورة محسوسة ، من طاقات البلد .

توجد مياه المنسوب السطحي في مخازن رملية مختلفة. ولا يتعدى عمقها عن سطح الارض بضعة أمتار ، وذلك في المنخفضات الخفيفة حيث توجد الواحات الساحلية . ونذكر انه يوجد في منطقة طرابلس وتاجورة (٨٠٠٠) بئر تخرج المياه من جوف الارض . ولكن كلما ابتعدنا عن ساحل البحر كلما ازداد عمق هذا المنسوب عن سطح الارض . اذ يبلغ عمقه مثلاً (٤٠) متراً في العزيزية و (٨٠) متراً في فندق شيباني . يعود هذا الامر – اي ازدياد عمق هذا المنسوب كلما ابتعدنا عن الساحل – الى الارتفاع التدريجي للجفارة الذي تتراوح نسبته بين ٢ و ٣ ٪ . الخلاصة نرى ان المياه هذه هي جيدة وصالحة للشرب في كل مكان ، ولكن مياه هذه الآبار تنفد بسرعة وتقل كمياتها المستخرجة في فصل الصيف .

أما المنسوب الثاني – الذي أشرنا اليه – والموجود تحت المنسوب الاول السطحي مباشرة فان عمقه عن سطح الارض ، يتراوح بصورة منتظمة بين (١٥ و٢٠) متراً. ونشير الى أن مياه هذا المنسوب الثاني – التي تتألف في بعض الاحيان من مجموع طبقتين أو ثلاث طبقات مائية – هي ، في الوقت نفسه ، كثيرة الغزارة وعذبة وممتازة النوع . اضافة الى هذا ، يبدو ، الى الآن ، أن مياه هذا المنسوب لا يمكن ان تنضب وذلك بالرغم من ازدياد الآبار . هذا من جهة ومن جهة ثانية ، فان مياه هذا المنسوب الثاني هي أرتوازية بدرجة خفيفة ، وتصعد بوساطة انابيب الى مستوى مياه المنسوب

الاول السطحي ، الامر الذي يقلل كثيراً من تكاليف امتصاصها . من المنطقي ان نعتقد ، أن مياه هذا المنسوب ومياه المنسوب الاول السطحي تعود الى أصل رئيسي أو اصل واحد وهو : مياه وديان الجبل التي تتسرب في السهل وتنساب في الرواسب الفيضية التي يرجع تاريخها الى ما بعد عصر البليوسين والزمن الرابع .

ولكن وجود هذا المنسوب المائي الثاني ليس عاماً ، وانما يبدو – حتى ظهور دراسات جديدة – انه محصور في المثلث – صبراتة – عزيزية – تاجورة – ولا يبدو كذلك انه موجود في شرق الخمس . ولكنه يظهر من جديد في منطقة مصراتة . ومن جهة ثانية يوجد في غرب صبراتة منطقة من السبخات ، حيث لا يصادف سوى المياه المالحة .

واخيراً اثبتت عمليات السبر – التي اجريت في سيدي مصري (على أبواب مدينة طرابلس) وفي زوارة وفي القرب من بسيدة – وجود مناسيب مياه ارتوازية . بيد أن درجة حرارة مياهها مرتفعة نوعاً ما لذا لا يوجد لها الى الآن ، أية منفعة عملية .

عندما ننتقل الى الجبل، نرى أن ظروف نظام تصريف المياه هو مختلف. يوجد ، على مساحة الارض التي عرّاها انسياب مياه الوديان نحو الجفارة ، ينابيع متعددة ولكنها فقيرة في المياه . ينبع بعضها ، الموجود في المنطقة الوسطى ، من منطقة الطوروني الأعلى. أما العدد الأكبر منها فينبع من أسفل (الكورنيش) الجيري في الطوروني الاسفل . اضافة الى ذلك ، يوجد ايضاً بعض الينابيع التي تخرج من الطفل الذي يؤلف اسفل الجبل المتعرج . وترشح اخيراً بعض الينابيع الفقيرة من رؤوس الوديان . ونشير الى انه يوجد بصورة مماسة – في الترهونة ومسيلاتا – منسوب ماء سطحي لغطاء الارض المؤلف من اصل نهري – هوائي ومن طبقة كثيفة من الكلس . ولكن جراف الوديان يزيله غالباً . زد على ذلك ان عمق هذا المنسوب هو كبير لدرجة ، والدليل

على ذلك لقد حفر منذ مدة قريبة ، بئر في الترهونة قرب قصر دوقه ، وبلغ عمقه (٧٦) متراً . يبدو لنا – استناداً الى ينابيع شحيحة موجودة على النواتىء ، والى منسوب مائي عميق ومتقطع غالباً – أن مشكلة المياه ، في منطقة الجبل الوسطى والشمالية ، أي في المنطقة الوحيدة التي يمكن ان تسترعي اهتمام الاستعمار ، هي أعقد بكثير من المشكلة نفسها في جوار الساحل .

النبات والمناطق الطبيعية

يتعلق النبات واختلاف المناطق الطبيعية بالمناخ اولا ، وبخاصة بتوزيع هطول الامطار[١] .

يبدو أن المنطقة الاكثر امتيازاً ، هي المنطقة الساحلية . وعندما ننظر اليها من الاعلى ، اي من الطائرة ، نستطيع أن نميز فيها بسهولة بين أربعة عناصر : الاول هو واحات عديدة ، ذات اشجار نخيل مبعثرة ، وتؤلف خطوطاً سميكة عائمة . والثاني هوسبخات ساحلية – غير واضحة الحدود – ترسم مساحات واسعة بيضاء من جراء تبخر المياه المالحة . أما الثالث فهو بقع أو مساحات واسعة من الكثبان ، بيضاء قرب الساحل ، وحمراء باهتة في الداخل وكأنها بحار صغيرة ثائرة. والاخير هو مساحات عارية وواسعة جداً ويميل لونها الى الصفار أو الوردي . وتؤلف اطاراً يحيط بالكل. وتجدر الاشارة الى ان هذه المساحات وحدها هي التي يمكن أن تسترعي اهتمام الاستعمار بصورة مباشرة .

هذا وتمتد الواحات المتتابعة على طول الساحل . واول واحة تطالعنا – عندما نأتي من تونس – هي واحة زوارة . وبعد ذلك تأتي سبحة من

---

(١) Wittschell, 4 : De Cillis, 39, 4è Partie, ch. II : Fantoli, 13

الواحات المتراصة التي تمر بالعجيلات وسورمان والزاوية وطوبية وجنزور . ونصل ، بعد ذلك الى اشجار النخيل الواسعة في طرابلس وتاجورة . ويأتي بعد فراغ قدره مائة كيلومتر تقريباً ، واحات السهل التي تمد شريطها الاخضر ، من شرق الخمس لكي تلتحم بواحة زليطن ، ذات الشكل المتموج الذي يخبر عن وجود المرتفعات . ونصل ، بعد أن نقطع فراغاً ثانياً يبلغ طوله حوالي ثلاثين كيلومتراً الى اشجار النخيل في مصراتة . وتسقى هذه الواحات ، ذات النباتات المبعثرة ، من الآبار التي تأخذ ماءها من المنسوب السطحي الذي يتراوح عمقه بين (٥ و ١٥) متراً . وتنبت ، في ظل اشجار النخيل المنفصلة ، الحبوب والاشجار المثمرة . كما يزرع في جوار الآبار بعض أنواع الخضار . أما كثافة السكان فهي مرتفعة والملكية الخاصة مقسمة الى أقسام صغيرة والمساكن نصف مفرقة ونصف مجمعة . وتجدر الاشارة هنا ، الى انه من المستحيل على الاستعمار ، ان يستولي على قسم من هذه الواحات لأن قيمة الارض فيها لا تقدر بثمن . زد على ذلك ان الواحة هي مخزن لليد العاملة .

بيد أن هذه الواحات ، وبخاصة في زوارة وزليطن ومصراتة ، هي مهددة في بعض الاحيان ، برمال الكثبان البيضاء التي تدفعها الرياح العاتية نحو الجنوب الشرقي . ومن جهة ثانية ان هذه الكثبان هي التي حجبت — طوال قرون — آثار لبدة الرائعة . وهي عارية من النبات تقريباً ، لذا تؤلف مساحات قاحلة تماماً . وكذلك الشأن بالنسبة الى السبخات الساحلية التي تعزلها عن البحر الكثبان هذه . ونشير الى أن هذه السبخات تحتل مساحات شاسعة بين العجيلات وابن غردان في تونس وتعزل تقريباً مليتة وزوارة . ويحيط بها مساحات واسعة مكسوة باعشاب رملية ملحية ، تروق ذوق الجمال لدرجة . أما تربتها فهي غنية بالملح ، وهي ، بديهياً ، غير صالحة للزراعة .

وتمتد ، في كل مكان ، سهول رملية لا يستعملها سكان الواحات الا كمراعٍ ،

مركبة ، بصورة متشابهة من الارض الحمري أو التراب . وتغطي ايضاً هذه الارض الحمري أو التراب قسماً فقط من الكثبان والشواطىء اليابسة على الساحل . كما يوجد في هذه المنطقة بعض النباتات ، منها النبات الذي يسميه الوطنيون (الشعال) وينبت في الاماكن الكثيرة الرمال .

يسبب جوار البحر رطوبة مستمرة ، قوية نوعاً ما ، وذلك عبر مساحة تمتد حوالي عشرة كيلومترات في الداخل . ويلاحظ هنا ان الامطار هي أقل ندرة واكثر انتظاماً من المناطق الاخرى. اضافة الى ذلك ، فان طاقة التربة على تثبيت الرطوبة هي هامـة بعض الشيء . وكذلك فان رياح القبلي هي أقل هبوباً وأقل حرارة من الداخل وان درجة التبخر فيها ليست مرتفعة نسبياً . لذا تعتبر هذه المنطقة من أجود المناطق في اقليم طرابلس بالنسبة الى المياه الجوفية ، اذ يوجد المنسوب الاول المـــائي فيها ، على عمق يتراوح بين (٣٠ و ٥٠) متراً . ولكن هذه المنطقة الجيدة نسبياً ، ليست هي ضيقة فحسب – وبخاصة نحو الغرب – وانما هي ايضاً مقطعة ومفصولة بالواحات ، وفي بعض الاحيان ، بالسبخات وبالكثبان البحرية والبرية .

وفي الشرق يوجد منطقة الدفنية ومصراتة وهي سهوب ذات تربة ثقيلة ومغطاة بشجر (السدر Asphodèle) وتحتل القسم الجيد منها ، واحات السهل وزليطن . ونذكر – خارج هذه المنطقة الجيدة – ان نسبة الصلصال في التربة مرتفعة نظراً الى كمية هطول الامطار الضعيفة والتي تقل فيما بعد . لذا تبدو عملية غرس الاشجار البعلية عملية لا يجب النصح باجرائها .

هذا ولا يوجد آية حدود تميّز لنا المنطقة الساحلية من السهول الداخلية في الجفارتين ، الكبرى والصغرى ، هذه السهول المتشابهة الحزينة ، العارية والقاحلة ، غالباً ما ثبطت عزيمة الايطاليين الاوائل في اقليم طرابلس . وفي الحقيقة ان النبات والملاحظات الجوية ودراسة دقيقة للأماكن تسمح لنا

بالتمييز – بالنسبة الى وجهة النظر التي تعنينا – بين سهوب قابلة للزراعة واخرى غير قابلة .

نقصد بالسهوب الصالحة للزراعة ، والسهوب التي يمكن بواسطة الزراعة البعلية – وبخاصة غرس الاشجار – لبعض الاوروبيين العيش فيهـا بصورة متوسطة . وتنطبق حدودها ، بصورة تقريبية ، على خط المطر (٢٠٠) ملليمتر . وتمتد هذه السهوب التي يوجد تباين في داخلها يمكن التعرف عليه بوساطة التجارب – في الجنوب والجنوب الشرقي لمدينة طرابلس نحو سواني بن آدم و (كاستل بنيتو Castel Benito) وكذلك في اتجاه ترهونة . أما في الغرب ، فنصل بسرعة الى سهوب شديدة الجفاف ، تبدأ في منطقة العزيزية وفي المنطقة الجنوبية للخط الحديدي الذي يصل مدينة طرابلس بغريان .

هذا القسم (الصالح) من الجفارة هو قليـل الاتساع وكذلك محدود بمرتفعات الكثبان البرية المتعددة، التي تؤلف حزاماً متصلاً تقريباً في الجنوب وفي الجنوب الشرقي من العاصمة وتحد من اتساع هذا القسم ايضاً (العروق Erg) الممتدة خارج منطقة التاجورة والتي قطعت المواصلات ، زمناً طويلاً ، بين مدينة طرابلس وبين اقليم طرابلس الشمالي .

ان الاراضي الصالحة للزراعة هنـا ، هي الاراضي نفسها الموجودة على الساحل ، مع فرق واحد وهو : ان نسبة الصلصال في تربتها اقل . وتغطي سطح هذه الارض – في السنين الممطرة – نباتات اكثر حبوباً من نبات الساحل. وتتميز هذه السهوب بخاصة بشجر (السدر) وفي المناطق الرطبة بشجر الزيزفون . وتشكل مرتفعات الارض الرملية ، التي تؤلفها جذور الزيزفون وغصونه الشائكة ، هضبات غريبة على سطح الجفارة الافقي .

تحتاج هذه التربة – الاكثر صلصالاً والاكثر خصوبة من تربة الشاطىء – الى كمية من الامطار أغزر بدرجة قليلة . ولكن على النقيض ان كمية الامطار

فيها هى أقل من كمية الامطار التي تهطل على الساحل ، وهي كذلك أقـل انتظاماً ، ويمكن ان نتذكر ، بصدد هذا، تغييرات درجة الحرارة المفاجئة ، والبرد والحرارة المخنقة ، وشدة الرياح ، ودرجة التبخر المرتفعة المسجلة في هذه السهوب . لهذه الاسباب تصبح تكلفة التموين بالميـــاه مرتفعة . ومن البديهي ، ان عمق منسوب المياه يزيد من ثمن استخراجها ، وبخاصة في مثل هذه المنطقة ذات الظروف المناخية السيئة .

وتشتد هذه الظروف سوءاً ، عندما ننتقـــل الى السهوب غير الصالحة للزراعة . وبعد ذلك الى السهوب شبه الصحراوية الممتدة على حدود تونس ، ويبدو ان الانتفاع – على الاقل بوساطة الزراعة البعلية – من الجفارة الغربية ، في غرب العزيزية ، شيء مشكوك فيه لدرجة . ولكن الارض الجيدة ليست نادرة . فمثلاً تتمتع منطقـــة قاطيس – في الشمال الغربي من غريان – بسمعة طيبة عند الوطنيين . ولكنهم يستعملون المياه المنسابة من الجبـــل فقط ، ويكتفون بجني محصول متوسط مرة في كل ثلاث سنوات . ويبدو لنا ان الزراعة هي ملتصقة أكثر فأكثر ، بأماكن المياه، وبفراش الوديان وسفوحها . أما السهوب فهي اكثر فاكثر قحطاً . وان باقات الشيح الضعيفة الرمادية تتناثر على مساحاتها المملوءة بالحصى. وفي المقابل تنبىء اعشاب الرتام واعشاب اخرى عن وجود أرض رملية فيها . تجبر هذه الظروف الطبيعية ، الوطنيين على العيش بصورة متنقلة (كالعرب الرحل) .

ويظهر الجبل ، ذو الاطراف المنحدرة المحددة ، التي تطل مسيطرة على الجفارة ، كمنطقة ضيقة مختلفة . اذ ان نباته وينابيعه وسكانه القرويين ومزروعاته الشجيرية ، تعطيه في الواقع طابعاً خاصاً . ولكن ، كما هو الشأن في الجفارة ، يجب استثناء قسم منه شديد القحـــط . الامر الذي لا يسمح للايطاليين بالتفكير باستغلاله بأنفسهم . أما جبل نفوسة الغربي فهو شبه صحراوي قرب نالوت . بيد ان نصفه الشرقي أقل جفافاً . ولكنه يتلقى كمية

من الامطار أقل من (٢٥٠) ملليمتراً. مع العلم ان هذه المنطقة ـ ذات ادغال البحر الابيض المتوسط وسهوب الحلفا والشعال ـ تحمل اشجار زيتون رائعة. ولكن انتاجها غير منتظم اطلاقاً . ونشير الى ان كثافة السكان هي قوية لدرجة ، بالنسبة الى طاقات هذه المنطقة. لذا فانهم يأخذون مساحات واسعة من الظهر والجفارة ، من أجل زراعة الحبوب وبخاصة من أجل المراعي .

لهذا يبدو ، من الصعب جداً ، على الاستعمار الايطالي أخذ قسم من هذه المنطقة .

في المقابل يتميّز النصف الشمالي من المنطقة الجبلية ، أي غريان وترهونة ومسيلاتة بالنسبة الى كمية هطول الامطار السنوية التي تفوق (٢٥٠) ملليمتراً وفي بعض الاحيان (٣٠٠) ملليمتر . ويغطي ، المساحات الصخرية فيها ، رداء سميك من التربة يشبه رداء السهل ، يحمل في غريان والقصبات ، اشجار زيتون جميلة . ويوجد في كل مكان ، من هذه المنطقة ، سهوب من شجر السدر والزيزفون ، وعلى المنحدرات غابات مزيفة . ولكن ، من المؤسف ، ان الشريط الذي يتلقى الامطار ، لا يتبع سوى المنطقة الحدية من الجبل ، أي المنطقة التي قسمها الجراف الى وديان والتي نرى المساحات الصالحة للزراعة فيها مقسمة الى رقع صغيرة متعددة . وبمجرد ما نتقدم بضعة كيلومترات في جنوب النواتىء ، تهبط كمية الامطار الى ما تحت (٢٠٠) ملليمتر ، وبعد ذلك الى ١٥٠ ملليمتراً . ولكن يجب الا ننسى ، ان ظروف نظام تصريف المياه ، هي سيئة وأن رياح القبلي ، في فصل الربيع ، تلحق اضراراً فادحة بالمزروعات ، التي تنبت متأخرة عن مزروعات السهل ـ بسبب درجة الارتفاع ـ بخمسة عشر يوماً تقريباً . وان النصف الشمالي من الجبل هو ، من دون ريب ، أجود أرض زراعية في اقليم طرابلس . ولكنها ضيقة المساحة لدرجة وبعيدة عن الساحل ، وكثافة سكانها ، وبخاصة في غريان ومسيلاتة ، مرتفعة جداً .

هذا ويزداد الجفاف بصورة سريعة ، في جنوب الجبل والظهر وفي الشرق والغرب ايضاً . حيث نصل بسرعة الى المنطقة الشبه صحراوية وبعد ذلك الى المنطقة الصحراوية في القبلة .

وهكذا نرى ان اقليم طرابلس الشمالي ، القليل الاتساع ، أن قسماً بسيطاً منه فقط قابل للاستعمار غير الكثيف . بيد أن منطقة اقليم طرابلس الغربية هي اكثر سوءاً . لأن الشريط الساحلي فيه القابل للزراعة هو مقطع بمساحات واسعة مالحة من السبخات ، والجفارة هي شبه صحراوية . أما جبل نفوسة فانه ، في الوقت نفسه ، شديد الجفاف وشديد كثافة السكان ، الامر الذي يحول دون اهتمام الاستعمار به .

أما القسم الشرقي في اقليم طرابلس ، أي القسم الذي يمتد خارج القصبات والخمس ، فلا يمكن أن يستعمل للزراعة فيه سوى شريط ساحلي ضيق يبلغ عرضه حوالي (٢٠) كيلومتراً . ولكن واحات السهل وزليطن مع عدد سكانها المرتفع تمثل أجود منطقة في الدفنية . وليس من الاكيد أن تعطي الزراعات البعلية ، خارج منطقة زليطن ، اية نتيجة هامة . كما يبدو الى الآن ايضاً ، أن جوف الارض ليس غنياً بالمياه .

يوجد فقط المنطقة الوسطى في اقليم طرابلس ، التي تمثل مساحات واسعة قابلة للاستغلال ، زد على ذلك، انها أحسن منطقة مروية بالمياه . ان المناطق الآتية : الساحل في غرب وشرق مدينة طرابلس والسهول الممتدة في الجنوب، بالرغم من المساحات الواسعة المغطاة بالكثبان ـ وطرف جبل غريان وترهونة ومسيلاتة بالرغم من أن الارض الصالحة للزراعة مقسمة الى رقع صغيرة وكثافة السكان مرتفعة ـ والمنطقة الساحلية لقصر قرابولي وقصر خيار ، بالرغم من الكثبان وبساتين الوطنيين الصغيرة التي تشغل مساحات مرموقة ـ هي المناطق الوحيدة التي يمكن للاستعمار الايطالي ان يحصل منها على نتيجة معتبرة .

وتجدر الاشارة اخيراً الى أن الاختلافات بين المناطق ليست قوية لدرجة

وان المناخ يحتفظ بالصفات نفسها في كل مكان وان الارض الصالحة للزراعة هي متشابهة تقريباً . لذا ، نعتقد ، استناداً الى هذه الصفات العامة المشتركة، انه لا يمكن ان يطرح أمام الاستعمار الايطالي اية مشكلة اقليمية. اذن يقتصر الامر على المشاكل العامة ، الفنية والاقتصادية والبشرية ، التي يجب ان يحلها المستعمرون الايطاليون – الذين يريدون زراعة اقليم طرابلس – والادارة التي تنظمهم وتساعدهم .

الفصل الثاني

إقليم برقة

المنـــاخ [1]

يتمتع اقليم برقة – بفضل هضبته المرتفعة وبفضل شكله الذي يؤلف شبه جزيرة متقدمة في البحر ، بين خليج سرت الكبير وبين خليج البومبة – بمناخ أحسن من منـاخ اقليم طرابلس . ويساعد فيه ، تأثير البحر من جهة ودرجة الارتفاع من جهة ثانية على تخفيض درجة الحرارة في فصل الصيف ، وعلى اعطائه كمية مرتفعة نسبياً من الأمطار .

وكذلك فان نظام الرياح فيه مختلف بعض الشيء عنه في اقليم طرابلس ، ويتأثر اقليم برقة بديهياً – كسائر بلدان البحر الأبيض المتوسط – بضغط الرياح الصيفية . لذا فان الطقس فيه حار وهادىء . ولكن تخفف كثيراً من درجة الحرارة هذه ، نسمات البحر والرياح الايتيزية التي تهب غالباً من الشمال الشرقي . وفي المقابل ان تأثير الانخفاضات الجوية – التي تعبر البحر الأبيض المتوسط في فصل الشتاء – ضعيفة بعض الشيء لأن القسم الأكـــبر منها – الذي يخترق ايطاليا وصقلية – يتراكم في جوف سرت الكبيرة أو يمر في الشمال باتجاه البحر الأسود . وكذلك ان الانخفاضات التي تجلب – من الغرب أو من الشمال الغربي – الرياح الممطرة لهذا الاقليم – والتي تنتقل نحو بحر ايجه

(١) Fantoli , 11 .

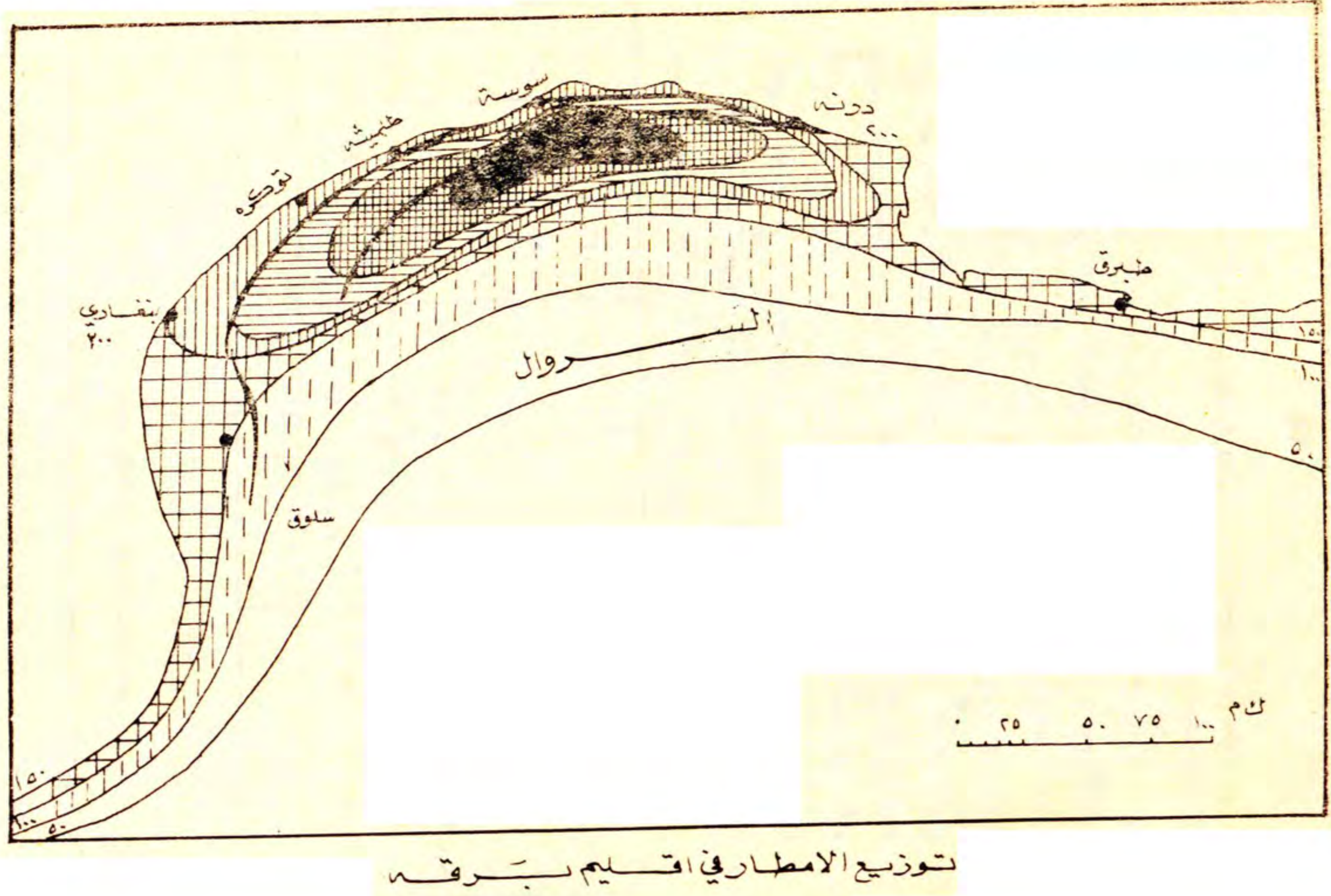
أو نحو جوف المنطقة الشرقية في البحر الأبيض المتوسط – هي قليلة الحدوث. زد على ذلك ، ان الأمطار الاعصارية فيه نادرة تقريباً . لذا يمكن أن يصبح اقليم برقة لولا تضاريسه وشكله ، سهوباً نصف قاحلة .

وهذا الجدول يرينا درجة الحرارة والرطوبة في أهم المحطات [١] :

المحطة ودرجة الارتفاع التقريبية	متوسط درجة الحرارة			متوسط درجة الرطوبة	
	في الشهر الأقوى حرارة	في الشهر الأشد برودة	المتوسط السنوي	صيفي	شتوي
بنغازي ١٠ أمتار عن الساحل	٢٦ر٣° أغسطس	١٣ر٥° يناير	٢٠،٥°	٦٠	٦٣
سلوق ٦٠ متراً عن السهل الساحلي	٢٦ر٩° يوليو	١١ر٦° »	٢٠،١°	٣٩	٧٠
المرج ٢٩٠ متراً عن الهضبة الاولى	٢٤ر٠° »	١٠ر٧° »	١٧،٩°	٤٥	٧٣
شحات ٦٢٥ متراً عن الهضبة الثانية	٢٢ر٤° »	٨ر٥° »	١٥،٨°	٥٢	٧٩

يكفي هذا الجدول لاظهار تأثير البحر الأقوى والأعم في اقليم برقة منه في اقليم طرابلس ، إذ نلاحظ أن درجـــة حرارة فصل الصيف هي أقل وكذلك الارتفاعات القوية في درجة الحرارة بعامة . أما درجة الرطوبة فهي أرفع بعض الشيء . زد على ذلك أن الشهر الأشد حرارة ، في بنغازي وكذلك في المرج هو شهر أغسطس وليس شهر يوليه . وتعود الصفة المعتدلة لاشهر الصيف بخاصة الى عدم وجود تقريباً رياح القبلي ، ويعود هذا الامر بدوره الى شكل البلد . لأن رياح القبلي هذه تهب على سرت الكبيرة وفي بعض الأحيان أيضاً في السهل من سلوق الى بنغاري ، ولكنها تترك جانباً تقريباً الهضبة . وكذلك فان تأثير التضاريس ليس أقل ظهوراً من تأثير البحر إذ أن فصل الصيف ، في المرج وبخاصة في شحات ، التي تداعبها في

(١) هذا الجدول مأخوذ من : Fantoli, 13 p. 7



توزيع الامطار في اقليم برقه

كل يوم تقريباً رياح البحر الخفيفة ، هو معتدل . ولكن فصل الشتاء في المقابل هو بارد. إذ تغطي الثلوج في بعض الأحيان القسم المرتفع من الهضاب، والرياح العاتية هي جد باردة . وغالباً ما تأتي الرياح البحرية محملة بالرطوبة وتعمم الغيوم قمم الجبال .

ويعود أصل كمية الأمطار الغزيرة نسبياً في برقة الى البحر الذي يحيط بهـا من ثلاث جهات والى التضاريس أيضـاً . إذ تتلقى الهضبتان – المصطفتان بشكل سلم – في الشمال الغربي وفي الشمال كمية من الأمطار تفوق (٣٠٠) ملليمتر . أمـا المرج والجبل الأخضر فيتلقيان كمية تفوق أيضاً (٤٠٠) ملليمتر . ويتراوح متوسط هطول كمية الأمطار في شحات بين (٥٠٠ و ٦٠٠) ملليمتر . ولكن كمية الامطـار في السهل الساحلي الغربي قليلة . الأمر الذي يؤكد جيداً أن أغلب امطار برقة هي أمطار تضاريس . والدليل على ذلك أن السهل في جنوب بنغازي يتلقى كمية من الامطار أقل من (٢٠٠) ملليمتر . وتتناقص كمية الامطار هذه بسرعة في جنوب الجبـل الاخضر حيث تصل فوراً الى خط المطر المتساوي (٢٠٠)ثم (١٠٠) ملليمتر.

اذن إن كمية الامطار في برقة اكثر من اقليم طرابلس بيد أنهاغير منتظمة كما هو الشأن فيه . لذا نستطيع أن نسجل التغيرات في كمية الامطار نفسها التي نسجلها في الجهة الاخرى من سرت الكبيرة . ولكن هطول الامطار في برقة هو أقل سيلية والدليل على ذلك عدد الايام المطرة فيها : يبلغ عـدد الايام المطرة في الهضبة العالية أكثر من (٦٠) يوماً في السنة ويتراوح العدد هذا في شحات بين (٧٠ و ٧٥) يوماً . أمـا في الاماكن ، التي تعتبر كمية الامطار فيها كافية ، فيبلغ عدد الايام المطرة على الاقل (٤٠) يوماً .

وهكذا يبدو لنا أن مناخ اقليم برقة احسن من مناخ اقليم طرابلس بيد ان هذا لا يمنع من أنه يحتوي على عيوب كبيرة . أولا : انه مناخ غير منتظم وفصل الصيف فيه طويل وجاف . ثانياً : ان الرياح المشبعة بالملـح البحري

التي تهب على الساحل هي ضارة بالنبات . ثالثاً : اذا كان الجبـــل لا يعرف رياح القبلي ، فان الرياح الباردة التي تهب فيه في بعض الاحيـــان مكنسة المناطق العارية طوال فصل البرد ، تضر كثيراً بالاشجار . وأخيراً وبخاصة ان تربة برقة الصلصالية تتطلب كمية من الامطار اكبر من الكمية التي تتطلبها تربة اقليم طرابلس الرملية .

التربـــة

تجعل التضاريس والتربة ، من اقليمي برقة وطرابلس بلدين غريب الواحد منهما عن الآخر . لأن اقليم برقة مؤلف بصورة رئيسية من هضـــاب جيرية ذات طبيعة كارتيسية والتربة فيه هي تربة حمراء Terra Rossa صلصالية ، ذات حمرة قاتمة ، متأتية من تفتت الجير .

وان مختلف طبقات الارض ، في هذا الاقليم ، التي يصطف بعضهـا فوق بعض ، هي افقية ولكن بصورة تقريبية . ويرتكز على الطبقة الكريتاسية العليا – التي لا تظهر الا في جوار توكرة – طبقات من الجير متماسكة بعامة. ويعود اصلها الى عصر الايوسين (Eocène). وتؤلف هذه الطبقات الجيرية ، الكتلة الرئيسية لهضاب اقليم برقة . ويغطي هذه الطبقات ، طبقات من عصر الاوليجوسين (Oligocène) التي تؤلف بدورها وسط وشرق الهضبة العليا. ويختم سلسلة هذه الطبقات طبقات من الجير الطفلي التي تعود الى عصر الميوسين (Miocène) . وينحدر مجموع هذه الطبقات بخفة ، اذ يتلاشى تحت الرواسب الفيضية الحديثة . ولكن انحداره ، في جـــوار البحر ، هو أكثر ظهوراً . لذا يؤلف قبة – شديدة الانفتاح وغير متناسقة – شبيهة بالقبـة التي تغطي اقليم طرابلس الشمالي . بيد أن الشبه يقف عند هذا الحد فقط ، لأن قبـــة اقليم طرابلس متآكلة كلياً .

وكذلك فان الجراف غيّر من شكل قبة اقليم برقة ، وبخاصة في قسمهـا

الشمالي الغربي، وينتصب ، فوق سهل بنغازي المؤلف من طبقة جيرية مسطحة ومنحدرة نحو البحر ، هضبة أولى يمكن ان نسميها هضبة المرج . ويبلغ ارتفاعها في قسمها المتوسط (٣٠٠) متر . ثم تنتصب هضبة ثانية ، وهي هضبة الجبل الاخضر التي يبلغ ارتفاعها اكثر من (٦٠٠) متر ، وفي بعض الاحيان وبخاصة في المنطقة المتوسطة منها ، (٨٦٨) متراً ، وتشق هذه الطبقات الثلاث ، المصطف بعضها فوق بعض ، نواتىء صخرية تسمح لنا برؤية شرائح هذه الطبقات الارضية . ويأخذ الجبل الاخضر شكل سهل تحاتي ، غيّر من شكله بعض الشيء الجراف الكارتيسي . ويبدو أن النحت البحري سطّح شكل الهضبة الاولى والسهل الساحلي . ونعتقد ان هجمات الأمواج هي التي آلت الى تأليف الصخرتين البحريتين ، الموجودة الواحدة منهما فوق الاخرى[1] . كما نعتقد أيضاً ، انه من الضروري اجراء دراسة دقيقة للتضاريس ، لكي نشرح سبب الفوارق الهامة الموجودة بين ارتفاع كل طبقة . هل يعود هذا الى تأثير الجراف النهري أو الكارتيسي أو الى اتجاه جريان بعض الوديان الخ ... ونكتفي بالذكر هنا ، أن الفرق بين الهضبتين العاليتين ، هو واضح وبارز نحو الغرب بيد أنه ينعدم نحو درنة . زد على ذلك ، ان التضاريس تنحدر نحو الجنوب، اذ يخف الفرق بين درجة ارتفاعها حتى يزول نهائياً . ونشير الى ان خط توزيع المياه ، بسبب هذا الانحدار العام ، يسيل نحو البحر من مسافة قريبة . وهكذا نرى الوديان الشمالية - مثل وادي الكوف ووادي درنة - تخترق اخاديد الجبال الوحشية. ولكن الوديان الجنوبية ، في المقابل ، مثل وادي السروال التي تسيل على ارض أقل منه انحداراً تنصب في منخفضات واسعة مغلقة حيث تزيد من خصوبة التربة.

ويجعل اصطفاف الهضبات الكارتيسية ، بعضها فوق بعض من اقليم برقة أولاً بلداً صخرياً ، ولكن مغطى ، في قسم منه ، بطبقة من التربة الجيدة

(١) Marinelli, 10, pp. 1 - 8 (Géologie) et 9 - 23 (Relief)

الصلصالية . ويجعل منه ثانياً منطقة هامة لانسياب المياه الجوفية ، وأخيراً مستعمرة ، يولّد فيها اختلاف درجة الارتفاع ، فوارق اقليمية .

ومن المؤسف ان طبقة من الجير تظهر على مستوى التربة في قسم كبير من اقليم برقة . ولكن تغطي طبقة مختلفة الكثافة من التربة الحمراء جيوباً بسيطة أو مساحات هامة في هذا الاقليم . ويعتبر لونها من صفاته الاساسية . ونشير الى ان هذه التربة هي تربة صلصالية ، لذا فانها قليلة النفاذ وتلتصق بأدوات العمل عندما تكون مبللة وفي المقابل تتشقق عندما تجف . ولكنها خصبة بصورة متوسطة ، وذلك بالرغم من فقرهـا بالآزوت وحمض الفوسفور . وتحتاج الى كمية من الأمطار أكبر من الكمية التي تحتاج اليها تربة اقليم طرابلس .

تتميز تربة اقليم برقة بشيء من التنوع وهي كارتيسية ومؤلفة محلياً . كما انها ، غالباً ، قليلة درجة العمق . بيد أن وجود الحصى الجيري فيها يعطيها ثروة من الكلس . وعندما تجرفها المياه ، من البديهي ، أن تؤلف طبقات سميكة ، كما هو الشأن في المرج ، ولكنها في المقابل فقيرة بالجير . ومن جهة ثانية ، هي عرضة للرياح القوية التي تهب من الجنوب ، لذا تختلط في بعض الأحيان بعناصر رملية هوائية . الأمر الذي يخفف من كثافتها بعض الشيء . وتختلف عن التربة الحمراء ، التربة الرمادية نوعاً ما أو السوداء ، التي تؤلف بقعاً واسعة من الأرض السميكة في المنطقة الممتدة مباشرة في الجنوب وفي شرق شحات . ويمكن أن تكون هذه التربة مؤلفة من بقايا السهل التحاتي ، التي خصّبتها – منذ آلاف السنين – النباتات العشبية الموجودة فيها . وتؤلف هذه التربة – في وسط الغابات – مناطق جرداء التي من الممكن أن تكون أول مناطق استعملت للزراعة . وكذلك فان هذه التربة ثقيلة وصلصالية ، مثل الأرض الحمراء بيد أنها أغنى من هذه الأخيرة بالذبال . وتمر أخيراً في الجنوب في مناطق من الارض البيضاء أخف وأسهل

بالنسبة الى الأعمال الزراعية. بيد أن حدود هذه التربة الحمراء والتربة البيضاء موجودة بصورة محسوسة في جنوب المناطق التي يمكن استعمالها للزراعة المنتظمة .

الخلاصة أن تربة اقليم برقة هي اذن أكثر خصوبة بصورة محسوسة من تربة اقليم طرابلس الرملية ، ولكنها في المقابل تتطلب كمية من الأمطار أكبر .

المياه

لا توجد الأشكال الكارتيسية النموذجية في اقليم برقة ، بصورة وافرة ولكننا نصادف غالباً مغاور وأعماقاً وحفراً مائية (Dolines) تشهد بحيوية جريان المياه والجراف الجوفي . أضف الى ذلك أن كمية هطول الامطار في هذا الاقليم هي أكبر منها في اقليم طرابلس . ولكن يبدو من الصعب استعمال مياه الانسياب . ويغذي الوديان الدائمة الجريان نسبياً ، مثل وادي درنه وقلاع والاترون ، ينبوع أو عدد من الينابيع الغزيرة المياه .

وتجدر الاشارة الى أن هذه الينابيع هي مجمعة عادة ، عند أسفل تعاريج الجبل . ولكنها نادرة – وهذا شيء طبيعي – في الجبل الأخضر ، المنطقة التي تتلقى أكبر كمية من الأمطار. وتشهد آثار الخزانات الهائلة، في الصفصاف بأن الأمر كان دائماً على هذا النحو . أما الينابيع الموجودة في أسفل الصخور الناتئة فهي بعامة غزيرة ومنتظمة الجريان وذات مياه جيدة النوع . ولكن موقعها مع الأسف ، يوجد في جوف وكأنه محبوس في صندوق .

ويبدو من الصعب جداً ، في المقابل استعمال المياه الجوفية بوساطة الآبار، لأنها عميقة غالباً ومتسربة في صخور صلبة ، زد على ذلك ، أن مستواها ليس ثابتاً . ولكن التجارب التي اجريت في سهل بنغازي اثبتت وجود مناسيب مياه غزيرة ، وبتعبير ادق ، وجود نظام جوفي لتصريف المياه .

ومن جهة ثانية ان المغاور المحفورة في الطبقة الجيرية من السهل مثل : مغارة اللبتي ومغاور منطقة الكويفية ، تثبت وجود كميات من الماء ، من الصعب معرفة اصلها . اضافـــة الى ذلك ان تجارب الامتصاص التي اجريت قريباً برهنت عن غزارة مياه هذه المغاور . بيد أن هذه المياه هي مالحة نوعاً ما ، لذا فان استعمالها في عمليات الري يستلزم أخذ بعض الاحتياطات [١] .

الخلاصة ان اقليم برقة الشمالي هو غني بالمياه من أجل احيائه زراعياً ومن اجل سد حاجات السكان وقطعان الماشية. بيد أن موقع الينابيع يوجد غالباً في وضع سيء . الامر الذي لا يساعد كثيراً عمليات الري ، التي هي على كل حال محدودة، وذلك بالرغم من وجود هذه الينابيع على بعد (١٠٠أو١٥٠) متراً من الاماكن التي يمكن أن تستعمل فيها . هذه هي احدى المشاكل الكبرى في عملية احياء الجبل الاخضر .

النبات والمناطق الطبيعية

اشرنا سابقاً ، الى أن اقليم طرابلس الشمالي هو سهوب افريقية بيد أن اقليم برقــة الاخضر ، أو على الاقل القسم الشمالي منه ، هو منطقة غابات ، من غابات البحر الابيض المتوسط وأدغال ، حيث تنبت فيه الى الآن الاشجار المخروطية ذات النموذج الغربي. لذا يبدو هذا الاقليم وكأنه قطعة من الارض الاوروبية سلخت والصقت على هذه السهوب والصحارى الافريقية . ولكن قطعة من أوروبا أضرت بنباتها حياة البدو طوال قرون عديدة .

بيد أنه يجب الا يظن ، أن اقليم برقة بكامله هو منطقة باسمة خضراء . لأن اختلاف الاتجاه والارتفاع يدخلان فيه فوارق اقليمية ظاهرة بشدة [٢] .

---

(١) De Agostini, 18

(٢) Terlizzi, 20, et Fantoli,13

أن القسم الاكثر ثروة والاشد خضاراً والاهم ارتفاعاً ، في الوقت نفسه ، هو الجبل الاخضر . ونشير الى ان لون هذا الجبل ، اكثر من تضاريسه ، هو الذي يدهش انظار البدوي القادم من السهوب شبه الصحراوية المحرقة ، مفتشاً عن المراعي والمياه . يؤلف الجبل الاخضر القسم الشمالي من السهل التحاتي الاعلى ويمتد من المرج الى (٢٠) كيلومتراً تقريباً قبل درنه . ويتراوح طوله بين (١٥٠ و ١٦٠) كيلومتراً . أما عرضه فقلما يتعدى (٢٠) كيلومتراً . ويفوق متوسط هطول كمية الامطار ، في كل مكان منه (٤٠٠) ملليمتر . ويصل في بعض الاحيان الى (٥٠٠) ملليمتر . وتجعل كمية الامطار هذه من الجبل الاخضر منطقة اشجار ومراع جيدة وكذلك منطقة صالحة لزراعة الحبوب . لذا يعتبر هذا الجبل ، عن حق ، قلب ليبيا النابض .

من الطبيعي ، أن تكون هذه المنطقة منطقة غابات ، مع مساحات عارية من السهوب . ونستطيع الى الآن التمتع بمنظر شجر الصفصاف (cyprès) الرائع الافقي . ويذكرنا بعضها ، الذي يحيط بسيدي رافع ، بأشجار الارز . أما انواع الاشجار الاكثر انتشاراً في هذا الجبل فهي السنديان الاخضر وأرز فنيقيا وسنوبر حلب والزيتون البري والخرنوب واللوز . هذه الانواع التي تنبت هنا وهناك .

ولكن بالرغم من وجود هذه الاشجار نستطيع ان نقول انه لا يوجد منظر غابات بكل معنى الكلمة الا نادراً . لأن الاشجار هذه قليلة الارتفاع وذات جذوع معقدة وغصون سفلى شديدة الاتساع . ويرى بوضوح أن الاشجار – عندما تخف كثافة الغابات بسبب الانسان طبعاً – تتأثر بالرياح . وتتألف الغابة من بقع أو من خطوط عريضة من الاشجار ممتدة على طول خنادق المياه . لذا فان المنظر الاعتيادي لهذه المنطقة هو منظر الادغال – الادغال الطويلة وبخاصة القصيرة – التي لا يمكن أن تحجب منظر الافق البعيد للمناطق المرتفعة المتشابهة .

الخلاصة أن الجبل الاخضر ، بفضل تربته الغنية التي تتلقى كمية كافية من الامطار ، هو منطقة رائعة للزراعة ولتربية المواشي . ولكن المياه فيه - من المؤسف - نادرة . من جراء ذلك ان بعض الينابيع الاستثنائيـــة مثل ينبوع عين ماره وعين مسه تحتل قيمـــة فائقة . لذا فان هذه الينابيع كانت تؤلف دائماً مركزاً للقبيلة .

ويمتد حول الجبل الاخضر البيضوي الشكل ، حزام من المناطق المختلف بعضها عن بعض ، وهضاب أقل امطاراً . اذ تتراوح كمية هطول الامطار فيها من سنة الى اخرى بين (٣٠٠ و٤٠٠) ملليمتر . ونشير الى انه كان من الممكن ان تكون كمية الامطار هذه كافية لو كان هطولها اكثر انتظاماً ولو كانت الارض الصلصالية اقل احتياجاً للمياه . اضافـة الى ذلك لا يمكن ان نلاقي في هذه المنطقة غابات حقيقية ولا اشجارصفصاف افقية . وان كانت الادغال ، الاقل ارتفاعاً ، تتألف من الانواع الموجودة في الجبل الاخضر ، لكن شجر السنوبر هو اقـــل جمالاً والارز معدوم الوجود . وتتمزق هذه الادغال احياناً لتترك المكان لنبات سياجي ولمساحات واسعة من السهوب .

وينتصب فوق سهل بنغازي الظهر الاحمر الذي يناقض بلونه الظهر الابيض الممتد اكثر في الجنوب . ويؤلف الظهر الاحمر القسم الاول من السلم الممتـد من وادي المرج المقوقع الى جنوب الخط المتوازي في بنغازي . وتظهر على سطح الارض غالباً الطبقة الصخرية الجوفية. بيد ان هذا لا يمنع من أنه يوجد في هذه المنطقة مساحات هائلة من التربة الحمراء المكسوة ، في قسمها الجنوبي الغربي ، بشجر الزيزفون وفي قسمها الشمالي بنباتات أخرى . ولكن هطول الامطار فيها ، وبخاصة في الابيار وفي الجنوب ايضاً ، غير كاف وغير منتظم لكي يؤمن محصولاً سنوياً من الحبوب .

ويبدو أن سهل المرج المقوقع أكثر خصوبة لأنه يتلقى كمية من الامطار تفوق (٤٠٠) ملليمتر في السنة ولأنه مغطى بطبقة سميكة ومتصلة من التربة

الحمراء جمعتها مياه الانسياب . لذا يعتبر منطقة زراعية جيدة . وهكذا فان الوطنيين يزرعون فيه الحبوب وكذلك فانهم غرسوا بعض الأشجار المثمرة في جوار مدينة المرج .

وتذهب الدرجة الاولى من سلم الهضبات في الضيق ، أكثر فأكثر ، في الشمال الشرقي من مدينة المرج . ويقل عرضها أيضاً عند مدينة شحات حتى يصبح خمسة أو عشرة كيلومترات . وتمتزج اخيراً بالهضبة الثانية . اضافة الى ذلك فانها مقطوعة غالباً بالوديان العميقة وبمجاري المياه ومكسوة في بعض المناطق بالصخر العاري . لذا فان المساحات الصالحة للزراعة فيها ، مقسمة الى بقع صغيرة . بيد ان هذا لا يمنع من ان الادغال في كثير من الأماكن . هي مرتفعة لدرجةوكمية هطول الأمطار كافية . أما الهضبة المشرفة على البحر مباشرة في شرق طلميثة فلا تترك الا نادراً سوىمساحة ضيقة للسهولالساحلية مثل سهل سوسة ودرنة .

ان مدينة درنة ، هي واحة صغيرة ساحرة ، ويعود الفضل في وجودها الى ينبوعين في أعلى الوادي الذي يحمل اسمها . ويمتد فوق التعرجات الجبلية المطلة على مدينة درنة ، هضبة واسعة ، يمكن ان يطلق عليها اسم : هضبة الفتايح . ويبلغ ارتفاع هذه الهضبة (٢٥٠) متراً، وتتلقى كمية من الأمطار تفوق (٣٠٠) ملليمتر في السنة. ولكن كمية الأمطار هذه - في هذه المنطقة التي هي سهوب من السدر - لا تكفي من أجل الحصول بصورة منتظمة ، على محصولات من الحبوب . زد على ذلك ان الرياح هي قوية لدرجة . لذا تعتبر عدواً قاسياً للأشجار المثمرة التي من الممكن غرسها. وعندما ننزل الى الجنوب والى الشرق، يزداد الوضع سوءاً ، حتى يصبح المنظر في زاوية مرتوبة قاحلاً. وتظهر السهوب القاحلة في مارماريكا اخيراً عندما نصل الى خليج البومبة .

ان آخر منطقـــة يمكن ان تسترعي اهتمام الاستعمار ، هي منطقة سهل بنغازي . اذ هي - كما رأينا - مساحة جيرية متموجة ولكنها ليست مغطاة

بالتربة الحمراء ، الا في بعض الأماكن، هذه التربة التي إما تكونت محلياً وإما جلبتها مياه الوديان ، او نصادف ـ قرب توكرة وطلميثة، اذ تقارب كمية هطول الأمطار (٣٠٠) ملليمتر ـ ادغالاً قصيرة من السنوبر والسماق الشائك ومن أرز فينيقيا . أما في جوار مدينة بنغازي ـ اذ تتناقص كمية هطول الأمطار ـ فلا تعد ترى أثر الشجر السنوبر وانما ترى سهوباً من البطوم ممتدة في جوار العاصمة . ومن جهة ثانية كلما اقتربنا من هذه العاصمة كلما ازداد ظهور الصخور على سطح الأرض . ولا يغير من تشابه المنظر الممل في هذه المنطقة ، سوى عدد قليل من بساتين الوطنيين التي تستفيد من التربة ومن رطوبة الحفر (دولين) أو التي تتبع شريط الكثبان البيضاء الممتدة قرب الساحل والغنية نسبياً بالمياه العذبة . وتجدر الاشارة الى ان هذا السهل يستفيد من رطوبة البحر . ولكن الرياح العاتية المحملة بالأملاح واليود التي تأتي من الشمال الغربي ، تحرق المزروعات القريبة من الساحل ومن جهة ثانية ينفخ القبلي — في فصل الصيف — رياحه الجافة على هذه السهوب الفقيرة .

توجد العاصمة (بنغازي) من دون أي ريب ، في أسوأ موقع من منطقة اقليم برقة الشمالي . بيد أن هذا لا يمنع ، من أنه من الممكن تحسين المناطق المجاورة لها ، لأن جوف الارض يبدو — كما رأينا - غنياً بالمياه .

وتزداد شدة الجفاف بسرعة في جنوب مختلف هذه المناطق التي ألقينا نظرة عليها . إذ تمر بسرعة ، ومن دون مرحلة انتقالية ، من هذه المناطق الى السهوب شبه الصحراوية ، حيث لا تعود العملية الزراعية مستطاعة الا في جوار مراكز المياه وفي الاراضي المغمورة . وبالرغم من المناخ البحري ، فان السهوب في جنوب مدينة بنغازي لا يمكن الانتفاع منها مطلقاً الا كمراع للاغنام . وتصل بعد ذلك ، بسرعة الى السهوب القاحلة التي تحيط بسرت الكبيرة . وتصبح الامطار ، في جنوب هضبة الابيار ، أكثر فأكثر ندرة . ثم ينتصب الظهر الأبيض ذو التربة الخفيفة ذات المنظر القاحل . وتنتشر

– في جنوب الجبل الأخضر – هذه التربة الخفيفة نفسها ولكن بلون فاتح . وكذلك فان التربة الحمراء المنبسطة في جنوب مراوة وسلنطة لا تصلح للزراعة . لان كمية هطول الأمطار تهبط – في خلال مسافة ٢٥ كيلومتراً – من (٥٠٠) ملليمتر الى (١٥٠) فقط . لذا لا يوجد سوى مناطق تسرب مياه الوديان صالحة للزراعة . وهكذا نمر بسرعة ، من دون مرحلة انتقالية ، من الادغال والغابات الى السهوب شبه الصحراوية . وتمتد أخيراً – من خليج البومبة الى خليج السلوم – هضبة المارماريكا ، التي يعطيها شيئاً من الانفتاح ، خليج طبرق الرائع هذه الهضبة هي سهوب قاحلة متشابهة . يوجد فيها منخفض تتجمع فيه المياه . الأمر الذي يسمح للوطنيين بالقيام ببعض العمليات الزراعية فيه . ونشير الى أنه لا يوجد سوى الوطنيين الذين يستطيعون التكيّف مع مجموع هذه المناطق ، التي تبدو فيها حياة البداوة شيئاً ضرورياً .

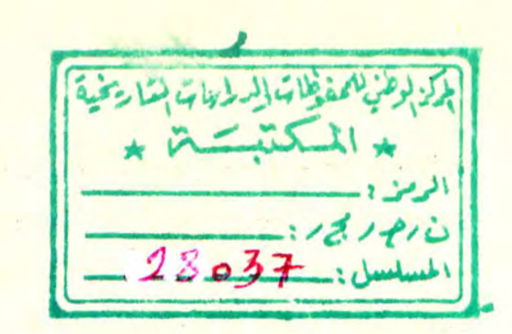
لنتساءل الآن : ما هي الصفات المشتركة بين اقليمي طرابلس وبرقـــة ، اللذين يحيطان بانفتاح سرت الكبيرة ؟ يتمتع الاقليمان أولاً بمناخ البحر الأبيض المتوسط ، ويوجد في كليهما مساحات ضيقة صالحـة للاستغلال . ثانياً ، هما خاضعان لتأثير الصحراء المجاورة . ويؤلفان اخيراً ، أو ألفا ، قبة واسعة غير متناسقة . لهذه الاسباب يمكن ان يعتبرا مرحلة انتقال ، بين السلاسل الجبلية المنطوية في أوروبا والمغرب وبين الهضبة الصحراوية . بيد أن التشابه بالصفات يتوقف هنا لتظهر الفوارق والتناقضات الصارخة بينهما .

يتمتع اقليم برقة المرتفع بدرجة حرارة اخفض – بصورة محسوسة – من درجة الحرارة في اقليم طرابلس . وكذلك ، فان رياح القبلي لا تهب فيـــه غالباً . كما ان كمية هطول الأمطار في الاقليم الأول هي أرفع منها في الاقليم الثاني . من جهة ثانية ان تربة اقليم برقة الحمراء وأراضيه السوداء – بالرغم من أنها تحتاج الى كمية من الامطار أكبر – هي أكثر خصوبة ، من الأراضي الرملية في اقليم طرابلس التي تمتد من بعد سرت والتي تحتاج الى كمية قليلة من

المياه. ونرى من جهة (في اقليم برقة) أدغالاً وحتى غابات وكذلك مساحات عارية وسهوباً مكسوة في بعض الاماكن ، بأعشاب كبيرة . ولكن نرى من جهة ثانية (في اقليم طرابلس) سهوباً قاحلة وبعض الاحراج على حافة الجبل وأدغالاً مزيفة . يوجد في الشرق بلد كارتيسي ذو ينابيع قليلة ولكنها غزيرة المياه . ويوجد في الغرب منسوبا ماء الواحد منهما غزير المياه ولكنه محصور محلياً ، وينابيع عديدة على طول الجبل ، ولكنها فقيرة في المياه. هذا ويبدو اقليم برقة ، كمنطقة صالحة لتربية المواشي وبخاصة المواشي الكبيرة وكذلك للزراعة السنوية وللاشجار . أما اقليم طرابلس فيبدو صالحاً للزراعة البعلية وللاشجار غير الكثيفة . حيث يمكن ان تلعب عملية الري ، محلياً وتدريجياً دوراً هاماً . ونشير الى أن ، اقليم برقة هو انسب للاستعمار البشري من اقليم طرابلس .

ونستطيع ان نلاحظ اخيراً ، ان الظروف الطبيعية لا تطرح المشاكل نفسها في كل من الاقليمين . يوجد في اقليم طرابلس مشاكل عامة يجب حلها. أما في اقليم برقة ـ بفضل اختلاف تضاريسه وموارده ـ فيوجد مشاكل اقليمية مطروحة للحل.وتفصل ـ بين هذين الاقليمين المختلفين لدرجة وكأنهما غريبان الواحد عن الآخر ـ مساحات خالية واسعة . ويفصل مصراتة عن بنغازي (٤٥٠) كيلومتراً من البحر كما يجب ان نقطع كذلك (٦٥٠) كيلومتراً من الصحراء لكي نستطيع ان ندور حول منطقة سرت الكبيرة .





الفصل الثالث

الظروف البشرية

اذا كانت الظروف الطبيعية جد مختلفة في الاقليمين – طرابلس وبرقة – فالشأن كذلك بالنسبة الى السكان ونمط معيشتهم. يقطن اقليم برقة الاخضر – الذي يتلقى كمية كافية من الامطار والمغطى ، في بعض الاماكن، بالاشجار – البدو الذين يسكنون تحت الخيـــام ، ويعيشون من تربية الماشية وزراعة الحبوب . بيد أنه يوجد في اقليم طرابلس – بلد السهوب القاحلة – سلسلة من القرى ، ممتدة على طول الساحل وفي الجبل . وتتاخم ، هـــذه السلسلة من القرى ، المناطق العارية ، حيث يتنقل فيهـــا البدو ونصف الرحل للجفارة والقبلة . ولا يمكن ان يفسر هذا التناقض الصارخ – بين سكان الاقليمين – الا استناداً الى الظروف التاريخية الخاصة بهذا البلد ، التي سنكتفي بذكر خطوطها الرئيسية .

التناقض القديم بين اقليمي طرابلس وبرقة

لو رجعنا الى فجر التاريخ ، لرأينا ان ليبيا الشمالية ، كانت مقسمة بين تأثيرين مختلفين كل الاختلاف . اذ ان اقليم برقة كان خاضعاً للتأثير اليوناني . أما اقليم طرابلس فكان خاضعاً للتأثير الفينيقي [1] . هذا ويوجد اختلاف

---

(١) لقد بيّن هذا التناقض بصورة جلية ، في العصور القديمة :

Homo, 24, 2ème partie. ch. 1 et 2 .

كبير بين الفينيقيين واليونانيين – هذين الشعبين اللذين تقاسما السيطرة على القسم الاكبر من شاطيء البحر الابيض المتوسط – بالنسبة الى الحضارة والى طريقة الاستعمار المختلفة لدرجة . نحن نعلم جيداً ان الفينيقيين هم شعب بحري وتاجر لذا كان همه الوحيد دائماً تأسيس المراكز التجارية ، التي تطور بعضها فقط واصبح مدناً حقيقية . أما اليونانيون فكانوا يضعون نواة من السكان في اماكن جديدة ، تسمى مستعمرة . وكانت تعيش هذه المستعمرة اليونانية من التجارة مع الداخل ومن الزراعة ايضاً . هذا هو التناقض الذي نصادفه منذ القرون الاولى في تاريخ ليبيا. بالرغم من أن الفينيقيين واليونانيين ايضاً علّموا – بكل تأكيد – الوطنيين ، الذين كانوا يعيشون من تربية المواشي ومن زراعة الحبوب غير المنتظمة ، غرس الاشجار المثمرة .

ان المدن الثلاث : صبراتة وطرابلس ولبدة – التي نمت في عهد متأخر – كانت خاضعة ، مثل قابس ، لمدينة قرطاجة ، ونشير الى ان هـــذه المدن الثلاث كانت تعيش من التجارة البحرية والبرية مع فزان والسودان . ولكننا لا نملك روايات تاريخية هامة حول هذا التيار التجاري البريء ويفسر لنا نمو التيار التجاري مع غدامس – من دون ريب – توسع مدينة صبراتة . أمـا ازدهار مدينة لبدة فيعود الى التيار التجاري الذي كان يمر في سوكنة في طريقه الى فزان . ويبدو – من دون ريب – ان الفينيقيين نشروا سلطتهم حتى سرت الكبيرة ، من أجل حماية هذا التيار التجاري الشرقي . ونشير الى أن مدينة لبدة فقط هي التي اصبحت مركزاً لمنطقة خصبة من اشجار الزيتون . هـذه المنطقة هي مسلاتة الراهنة . ولكن مدينة طرابلس ، في المقابـــل ، بقيت مركزاً تجارياً .

ان اقليم برقة ، هو المنطقة الافريقية الوحيدة التي ألحقت باليونان . لأن جزيرة كريت وبيلوبونيز (Peloponèse) توجدان في جواره مباشرة لذا فان الدورانيين (Doriens) – الذين ، حسب الاسطورة ، شيدوا مدينة شحات

في القرن السابع (ق.م) (؟) ـ لم يجدوا انفسهم غرباء في هذه المنطقةالقليلة الاختلاف عن منطقة بيلوبونيز . والدليل على ذلك ان مدينة شحات ـ اولى مستعمراتهم ـ لم تشيّد على الساحل . وانما شيدت على علو (٦٠٠) متر عن سطح البحر . ونعتقد ان هذا الامر هو مثال فريد في التاريخ . زد الى ذلك ان هذه المدينة شيدت في قلب اخصب منطقة زراعية في هذا البلد . وهي تطل على منظر رائع خلاب يمتد حتى البحر . كما شيدت مدينة سوسة ـ عند قدمي شحات ـ واصبحت مرفأ لها فيما بعد . وبعد مضي فترة ما ، شيد مركز زراعي في الغرب ، عرف باسم المرج . واصبحت مدينة طلميثة ـ التي ورثته فيما بعد ـ مرفأ له .

أما المدن الاخرى التي شيدت،مثل بنغازي وتوكرة ، فكانت مرافيء ، ولكن من بين هذه المدن مجتمعة لم توجد مدينة واحدة اكتسبت أو وصلت الى شهرة شحات التي اصبحت مدينة كبيرة مزدهرة،بفضل المراعي والاراضي الصالحة لزراعة الحبوب والاشجار المثمرة التي تحيط بها . اصبح اقليم برقة ـ بسبب عدم وجود تيار تجاري عبر الصحراء اذ ان المؤرخين لم يذكروا شيئاً حول هذه الناحية ـ بلداً زراعياًوبلداً مصدراً لنبات السيلفيوم(silphium) ، وتجدر الاشارة الى ان هذا النبات هو غير محدد النوع مطلقاً ، ولكنه على ما يبدو كان نباتاً مقوياً وله قيمة باهظة .

وهكذا نرى ان اقليم برقة الشمالية ـ حيث كان فيه تأثير اليونان عميقاً ـ كان ، في الوقت نفسه، بلداً زراعياً وتجارياً وألحق هذا الاقليم ـ عندما فقد استقلاله ـ ببطالمة مصر .

وحلت بعدالسيطرة اليونانية ، السيطرة الرومانية ، بيد أن هذه السيطرة لم تستطع ـ بالرغم من وحدة جهازها الاداري ـ القضاء على التناقض الموجود بين الاقليمين : اي اقليم برقة واقليم طرابلس . اذ بقي هذا الاقليم الاخير مرتبطاً بأفريقيا الشمالية الغربية وبعد ذلك بالامبراطورية الرومانية الغربية .

اما الاول فبقي مؤلفاً قسماً من العالم اليوناني وألحق ، بعد ذلك ، بالامبراطورية الرومانية الشرقية . امـــا سرت الكبيرة ـ التي تفصل بين الاقليمين اللذين خضع أولهما للاستعمار الفينيقي وثانيهما للاستعمار اليوناني ـ فأصبحت تؤلف الحدود الجنوبية للامبراطورية الرومانية الكبرى .

ولو نظرنا الآن الى اقتصاد كل من هذين الاقليمين ، لرأينا ان كلا منهما تطور بصورة جد مختلفة. وحصل ، في اقليم طرابلس ، نمو زراعة بسيط كما ظهرت حياة المدن . والدليل على ذلك ، الآثار العديدة الموجودة في سهل الجفارة وفي القسم الشرقي من الجبل ، والتي تثبت وجود زراعة مزدهرة بعض الشيء . وحتى في جبل نفوسة ، نستطيع ان نرى آثاراً لبعض المزارع .

كان يعيش المزارعون ، في هذه المناطق ، تحت حماية خط الدفاع الذي امتد ، ابتداء من القرن الثالث ، على طول الظهر ، والذي كان يحميهم من غزو بدو صحراء القبلة [١] . بيـد أن ثروة هذا الاقليم الحقيقية ما زالت تتألف من التجارة والزيت ـ الانتاج الزراعي الوحيد ـ والاحجار الكريمة التي تلتقط من الصحراء . كان يوجد الى جانب ذلك العاج ومسحوق الذهب اللذان يأتيان من السودان ويصدرهما مرفأ لبدة وصبراتة ، هذا من جهة ومن جهة ثانية كان يوجد بين الطرق التجارية البرية ـ التي تمر بغد امس وسوكنة لكي تتوغل في الصحراء ـ طريق تجارية قصيرة تصل الفزان بمزدة الراهنة وبحمادة الحمرة ولكنها اصعب مسلكاً . وكان يحمي هذه الطرق التجاريـة مراكز محصنة ، وتجدر الاشارة الى ان صبراتـة وبخاصة لبدة ـ التي جعلها الامبراطور (سبتيموس سفاروس Sptime Sévère) مستعمرة ـ اصبحتا من المرافيء الهامة .

ولكن ، يبدو في المقابل ، ان اقليم برقة لم يستفد الا قليلا من السيطرة

---

(١) Gsell, 23, p. 152.

الرومانية . وذلك بالرغم من المشاريع العامة التي تشهد آثارها الى الآن بعظمتها . كان من الممكن لهذا الاقليم ، الذي كان يحميه خط دفاع يحيط بالمناطق الزراعية من غزو بدو الجنوب ، ان يبقى هادئاً ويزدهر . ولكنه تأثر كثيراً بالمنافسة التي نشأت بين اليهود واليونان وبالاضطرابات التي اخذت في عهد (تراجان Trajan) شكل ثورة داخلية يهودية . من جهة ثانية ، اضر كثيراً بشحات وسوسة ازدهار مدينة الاسكندرية الهائل . كما اسهم في إفقار هذا الاقليم ايضاً اختفاء نبات (السيلفيوم) الغريب [١] .

ونرى ، عندما نصل الى القرن الرابع ، ان الرومانيين والبيزنطيين ، لم يعد بمقدورهم الحد من توسع البدو الذي اصبح سهلاً بفضل استعمالهم الجمال . لذا تأثر الاقليمان معاً من غزو هؤلاء البدو وسلبهم ، وهكذا نرى ـ عندما نصل الى قبيل الغزو العربي ـ ان الزراعة تأخرت كثيراً . هذه الزراعة التي بنت ثروة اقليم برقة ، كما رأينا ، بيد أن اقليم طرابلس ، حافظ على صفته الرئيسية كواجهة للصحراء وكبلد للتبادل التجاري . وبقيت منطقة سرت بين هذين الاقليمين منطقة خالية . اما المدينة فكانت نقطة استراحة على الطريق التي تصل بينهما .

أثر الغزو العربي

ان الغزو العربي لليبيا في القرن السابع واعتناقها الاسلام ، وبخاصة غزو العرب النهابين بني هلال وبني سليم في القرن التاسع، غيَّر كثيراً من وجه الاقليمين في ليبيا الشمالية .

من أولى نتائج هذا الغزو العربي في القرن السابع واعتناق افريقيا الشمالية واسبانيا للديانة الاسلامية ، ليس فقط تأليف عنصر وحدة بين الاقليمين ،

---

(١) Homo, 24, pp. 217 à 228

طرابلس وبرقة ، وانما ايضاً تقريب هذين الاقليمين بوضعهما على خط سياسي وديني وعسكري واحد ، هذا الخط الذي حقق الوحدة ايضاً بين المغرب واسبانيا ومصر من جهة وبين الشرق المسلم من جهة ثانية . أما بالنسبة الى الطرق التجارية ، فلقد بقيت على ما كانت عليه سابقاً ، بيد أنها اصبحت اكثر ارتياداً . مثل الطريق الصحراوية التي تمر بسيوة وجغبوب حتى تصل الى أوجلة ، ومنها تنشق الى قسمين واحدة تسير نحو واحات فزان والثانية نحو الساحل. أو الطريق الساحلية الاطول من الأولى ولكن الأسهل مسلكاً. واصبحت، في جوف سرت الكبيرة المدينة القديمة (ماكوماد Macomades) التي عرفت فيما بعد (بسورت) أو (سرت) مركزاً تجارياً مزدهراً نسبياً[1] . ولكن بالرغم من ذلك ، فان اقليم برقة بقي اقليماً شرقياً ومصيره مرتبطاً بمصير مصر التابعة لدمشق اولاً ولبغداد ثانياً . وبعد ذلك وقع هذا الاقليم تحت الحكم الفاطمي في القاهرة . أما اقليم طرابلس فبقي تابعاً لافريقيا القديمة وللحكام وبعد ذلك خضع للعائلات المالكة التي تعاقبت في القيروان والمهدية من القرن السابع حتى القرن الحادي عشر .

ولم تسمح حياة البدو ، في كل من طرفي سرت (طرابلس وبرقة) للمناطق المجاورة للمدن بالتخلص من عصر الانحطاط الذي دخلت فيه . هذا وان الصراع كان قوياً لدرجة بين جيوش افريقيا من جهة وبين القبائل المحلية من جهة ثانية . ولقد زاد من حدة هذا الصراع مذهب العباديين الذي جعل مركزه في جبل نفوسة . لذا فان حياة المدن تأثرت كثيراً بذلك . بيد ان مدن الساحل بقيت مزدهرة . ولقد حلت مدينة طرابلس (أويا Œa القديمة) محل مدينة لبدة التي ملأت الرمال مرفأها . وكانت تعيش مدينة طرابلس من صناعتها ومن التجارة . ونشير الى ان البحر الأبيض المتوسط

الاباظيين

(١) البكري،وصف افريقيا الشمالية. ترجمة « Slane » صفحة ١٧و١٩ . ابن حوقل: الصحيفة الاسيوية ترجمة « Slane » ١٨٤٢ صفحة ١٦٤ — ٦ .

بقي طوال ثلاثة قرون بحراً مسلماً . كما زاد في نشاط التيـــار التجاري عبر الصحراء انتشار الاسلام نحو الجنوب . وهكذا ، لقد بقي اقليم طرابلس ، كما كان عليه الشأن في القديم ، واجهة بحرية ومدينة طرابلس مركزاً تجارياً .

اما في اقليم برقة ، فان الضواحي ، بالرغم من توسع البدو وتمركز بعض الجماعات العربية ، بقيت محافظة على نشاطها . والدليل على ذلك ان الروايات التاريخية لا تزال تشير الى وجود زراعة الأشجار المثمرة قرب مدينة المرج . بيد ان تربية المواشي وتصديرها لمصر هي التي بقيت تؤلف ثروة هذه المنطقة. وبقيت التجارة البحرية أيضاً ـ كما هو الشأن في اقليم طرابلس ـ هامة جداً وكذلك التجارة البرية . وهكذا ازدهرت واحـــات الجنوب واصبحت اجدابيا رأس خط تجاري يذهب نحو السودان (١) .

ولكن غزو بني هلال وبني سليم ـ الذي حصل بشكل موجات متتالية عمت ليبيا الشمالية قبل ان تنهمر على المغرب في القرن التاسع ـ ازال في كل مكان ، ما تبقى من آثار الازدهار القديم . ولقـــد هزت هذه الغزوات ، بعمق اكثر ، ليبيا الايطالية الراهنة وبخاصة برقة ، من افريقيا الشمالية الفرنسية . وهكذا اصبحت المناطق الزراعية الخصبة في برقة مرتعاً للبدو الاشداء المستفرسين . وفي اقليم طرابلس ، عاشت الزراعة ولكن بصعوبة وبشكل يقع على طول الساحل والجبل .

واستمرت هذه الفوضى القوية مسيطرة على الاقليمين حتى القرن السادس عشر ، اذ بقي اقليم برقة تابعاً لمصر واقليم طرابلس لافريقيا. بيد ان أواصر التبعية أصبحت نظرية خالصة . كان الحكام الاتراك في مدينة طرابلس في القرن السادس عشر يمارسون سلطة اسمية اكثر منها فعلية . واصبح اقليم برقة ، الذي ترك لنفسه ولفوضى البدو ، تابعاً ، وحتى مستعمرة لطرابلس. واذا أردنا أن نرى شيئاً من التنظيم وشيئاً من الاستقرار في هذين الاقليمين

---

(١) ابن حوقل والبكري، المرجع نفسه .

البائسين يجب أن ننتظر عهد القرامنليين وبخاصة عهد الحكومة التركية الثانية (١٨٣٥ – ١٩١١).

ان ازدياد حياة البدو ، في اقليم طرابلس – المنحدر من المكوث الطويل لشراذم بني سليم التي بقيت في مكانها واختلطت بالبربر – جعلت من المستحيل عيش المزارعين . لأن هذه القبائل المشاغبة والمستقلة كانت تتربص الفرص لخلق الاضطرابات ، جاعلة قاعدتها العامة عدم الخضوع لمدينة طرابلس .

وكذلك فان الحياة الزراعية عاشت في الجبل ولكن بصعوبة أيضاً. وأن بعض المناطق فيه ، وبخاصة منطقة ترهونة التي أصبحت مرتعاً للبدو ، حولت الى مراع للأغنام والى حقول لزراعة الحبوب ، كما كان عليه الشأن في زمن الليبيين . أما جبل نفوسة فأصبح خراباً خالياً من السكان تقريباً . وان البربر العباديين الذين تمسكوا بالبقاء فيه أصبحوا أقناناً لبدو الجفارة أو لبدو القبلة.

وكذلك أيضاً ان الحياة الزراعية الساحلية تأثرت كثيراً بدورها . حتى أصبحت منحصرة في بعض الواحات الضيقة . ولكنها توسعت بعض الشيء في القرون التي أعقبت غزو بني هلال[1]. وعادت ضواحي مدينة طرابلس وأصبحت – بعد أن خربت ومسحت بالغزو – واحة جميلة على طول الساحل. ونشير الى أن البحر هو الذي ساعد وسمح لهذه الواحات الساحلية ، بأن تصمد لداء البدو ولا تزول نهائياً . لأنها محمية على الأقل من جهة واحدة كما هو الشأن بالنسبة لأشجار الزيتون وللتجمعات السكنية في السهل التونسي.

ان مدينة طرابلس ، هي المدينة الوحيدة التي بقيت على قيد الحياة من المدن الثلاث في العصور القديمة . حيث انحصرت فيها بصورة رئيسية الحياة السكنية بكاملها . بيد أن سلطة حكومتها لم تعد تتعدى جدرانها . إضافة

---

(١) التدجاني : رحلة ، ترجمة « Rousseau » الصحيفةالاسيوية، ١٨٥٣، صفحة ١١٩ – ١٦٦ .

الى ذلك أن هذه المدينة قطعت تماماً عن الداخل . لذا أصبحت تبدو وكأنها من مدن البحر الأبيض المتوسط وليس من المدن الافريقية . لذا عندما احتلها النورمانديون في القرن الثالث عشر وعندما تنازعها الاسبان والاتراك، لم نر أن هذه الأمور أحدثت أي رد فعل من قبل القبائل الداخلية . وعندما احتلها الأتراك واصبحت عاصمة لهم كانت تعيش من المواصلات أكثر من التجارة مع الداخل . زد على ذلك لم تعد هذه المدينة مركزاً تجارياً هاماً كما كانت سابقاً. ولكن عندما نصل الى عهد القراملنيين في القرن الثامن عشر والى عهد الحكومة التركية في القرن التاسع عشر – حيث أصبحت الحياة الداخلية أكثر هدوءاً – نرى ان التيار التجاري عبر الصحراء عاد الى قيد الحياة من جديد . وهكذا أصبحت تبدو لنا مدينة طرابلس – في القرنين السابقين – كمرفأ للصحراء وكنقطة انطلاق للقوافل التجارية . ولكن عندما احتل الايطاليون ليبيا في عام ١٩١١ نرى ان هذا التيار التجاري عبر الصحراء قد مات تقريباً من جديد. وذلك بسبب تغلغل البريطانيين والفرنسيين في خليج غينيا وفي افريقيا الغربية . اذن عندما حرم اقليم طرابلس الشمالي من طرقه التجارية الداخلية لم يعد يعتبر واجهة بحرية ، هذه الوظيفة (مرفأ للداخل) التي ألفت سبب حياته على مر القرون . لذا ، أصبح هذا الاقليم منطقة زراعية ولكن منطقة زراعية جد هزيلة .

أما اقليم برقة – في الجهة الثانية من سرت الكبيرة – أول فريسة سنحت للغزاة في القرن الحادي عشر بعد الصحراء المصرية – فلقد تأثر أكثر من اقليم طرابلس . ان قبائل بني سليم مكثت فيه مدة طويلة قبل أن تواصل سيرها نحو الغرب . أضف الى ذلك ان هذه القبائل تركت قسماً كافياً من عائلاتها ، الأمر الذي أحدث تغيراً بشرياً في سكان الاقليم المذكور ، بسبب الاختلاط طبعاً . لذا ان تعريب هذا الاقليم أصبح كاملا الأمر الذي آل الى اختفاء اللغة البربرية إلا في واحة عودجيلة في الجنوب . ولكن في المقابل ، ان مدينة زوارة على الساحل ونصف قرى جبل نفوسة – في اقليم طرابلس

الشمالي – بقيت تنطق باللغة البربرية وتنتمي الى مذهب العباديين .

ان خراب (بانتابول Pentapole) القديمة ، في برقــة – الذي حدث بصورة تدريجية – يعود أصله الى الفوضى المستمرة التي خلفها البدو أكثر من الدمار الذي سببه الغزاة . وعندما نصل الى القرن الثـاني عشر نرى أن الضواحي أصبحت خراباً ولم يبق سوى بعض المدن المزدهرة مثل : توكرة وطلميثة[1]. وفي القرن الرابع عشر أصبح هذا الاقليم بكامله خراباً ، اذ لم يعد يوجد فيه أية مدينة تستحق الذكر . ونشير الى أن القبـائل البدوية الصغيرة والكبيرة اخذت تتنازع المراعي في الجبل الأخضر وتحفر ظهر الأرض بأدواتهـا الزراعية الرديئة ، لتحصل على شيء من محصول القمح والشعير . وهكذا أصبحنا نرى أخيراً الخيام و (القوربي Gourbi) تعيش الى جوار بقـايا المراكز التي كانت مزدهرة ، والقبور اليونانية في شحات تحول الى مساكن .

ان المسافرين الاوائل مثـل (ديله شيلا Della Cella) الذين غامروا بالمجيء الى هذا البلد المجهول في القرن التاسع عشر ، يتكلمون عن وجود مركزين سكنيين فقط وهما مرفآن هزيلان . زد على ذلك يبدو أن احيـاء هذين المركزين يعود الى استعمار أجنبي . الاول هو مركز صغير من بقايامدينة برنيق القديمة بقي على قيد الحياة . أما مدينة بنغازي فيعود اصل سكانها الى الهجرة التي اتتها ، منذ ٤٥٠ سنة ، من اقليم طرابلس . ويمثل القسم الاكبر من سكانها الان المسلمون واليهود الذين اتوا من مصراتة. المركز الثاني هو درنة التي تعود الى اصل يوناني ، من دون ريب . ويعود بعثهـا من جديد الى الاندلسيين الذين قدموا من اسبانيا في القرن الخامس عشر . ثم توسعت هـذه المدينة ، في القرن السابع عشر ، على ايدي (بيه Bey) الذي نظم عملية

---

(١) الادريسي : وصف افريقيا واسبانيا، ترجمة « Dozy et de Goeje »، صفحة ١٥٥ .

الري في هذه الواحة الساحرة . بيد أن القسم الاكبر من سكانهـــا يعود اصله ايضاً الى اقليم طرابلس .

وعندما نصل الى النصف الثاني من القرن التاسع عشر نرى أن السكان بدأوا يجتمعون من جديد في بعض النقاط . من هذه النقاط الزوايا التي ألفت مركزاً للسنوسية . وتجدر الاشارة الى أن السلطة السياسية والدينية لهـــذه الزوايا السنوسية ـ التي كانت ترتكز الى تنظيم اقتصادي جيد ـ اصبحت ، تدريجياً ، اقوى من السلطة التركية . كما نشير ايضاً ، في سياق الكلام ، الى أن أول زاوية انشأها السنوسيون هي زاوية البيضاء ، في قلب الجبل الاخضر بالقرب من آثار مدينة شحات . وهكذا نرى ، ان سكان الصحراء هؤلاء ـ مثل البحارة اليونانيين ـ أول ما بدأوا بالاستيلاء ، بدأوا الاستيلاء أولاً على نقطة رئيسية بكل ما في الكلمة من معنى . ولكن هذه الزوايا ـ بالرغم من سلطتها القوية ـ لم تستطع ، كما كان الشأن بالنسبة الى الاديرة في القرون الوسطى ، خلق تجمعات سكانية حقيقية . وان الاتراك ـ وخاصة في القرن الثاني ـ هم الذين استطاعوا فعلياً خلق مثل هذه التجمعات وهكذا أنشأوا مدينة المرج ، على انقاض المدينة القديمة ، وذلك بفضل حمايـة قلعة محصنة . وكذلك نشأت مدينة مرسى سوسة على انقاض المدينـــة القديمة أيضاً ، من جراء هجرة مسلمي جزيرة كريت الذين فروا أمام الغزو اليوناني في عام١٨٩٧ . ولكن في المقابل ، لم يكن يوجد في توكرة وطلميثة وطبرق منزل واحـد وانما بعض البساتين فقط .

الخلاصة نرى انه نشأ على اطار هذا البلد البدوي مستعمرتان اجنبيتان صغيرتان . أما الاتراك فلم يخلقوا ـ بالاضافة الى توسيع مدينة بنغازي ـ سوى مركزين بسيطين : المرج ومرسى سوسة .

الايطاليون والوطنيون

عندما نزل الايطاليون في طرابلس وبنغازي ، عام ١٩١١ ، وجدوا انفسهم امام بلدين مختلفين بالنسبة الى السكان والماضي وكذلك ايضاً بالنسبة الى الطبيعة .

ففي اقليم طرابلس كان يوجد فئة هامة من السكان مستقرة تقطن مدينة طرابلس والقرى الموزعة في الواحات الساحلية . كانت تتألف هذه الفئة من المزارعين الذين يملكون تقليداً زراعياً . وكانت ، في الوقت نفسه قادرة على تقديم كمية متوسطة من اليد العاملة. كما كان من الممكن ايضاً أن نجد كمية من العمال الزراعيين بين سكان الجفارة والجبل ، هؤلاء السكان الذين كانوا يمارسون الزراعة البعلية وكذلك الزراعة المروية المحدودة . اضف الى ذلك ، ان الاراضي الصالحة للزراعة فياقليم طرابلس تمتد في جوار المراكز المأهولة وعلى طول الساحل ، في كل من طرفي مدينة طرابلس . ولم يكن اختيار أول نقطة نزل فيها الايطاليون ـ والتي لا تبعد كثيراً عن شواطىء ايطاليا الجنوبية ـ في وسط شريط الارض الصالحة للزراعة اعتباطياً وانما استناداً الى قصد معين. ذاك أن مدينة طرابلس ، التي توسعت فيما بعد ، أصبحت مركزاً استهلاكياً لتصريف أولى المحاصيل الزراعية التي انتجتها أذرع الايطاليين . بيد أن أفق المستقبل بقي محدوداً بالنسبة الى الايطاليين. أولاً لأن الواحات، ذات الكثافة السكانية المرتفعة ، تحتل قسماً كبيراً من أرض الساحل . ثانياً لم يكن بالمستطاع التعمق في الداخل دون تحمل بعض المخاطر . إذن بقي الجبل فقط ، ولكن جبل مسلاتة وغريان ، الذي يتلقى كمية كافية من الأمطار ، كان بدوره ايضاً مرتفع الكثافة السكانية .

هذا ولقد بلغ عدد سكان اقليم طرابلس الكلي حسب الاحصاء التقريبي

الذي أجري عـــام ١٩١٥ (٥٦٩٠٩٣) ساكناً [١] وبلغ عدد السكان الكلي للاقليم المذكور حسب الاحصاء الثاني الأدق ، الذي أجري، بعد الغزو الثاني الشديد ، في عام ١٩٣١ (٥٢٢٩١٤) ساكناً [٢] . واذا طرحنا الآن من هذا الرقم عدد البدو الذين يعيشون في الصحراء والبالغ (٧٥٠٠٠) يبقى لدينا (٤٢٨٠٠٠) يسكنون اقليم طرابلس الشمالي . وتبلغ كثافة السكان استناداً الى هذا الرقم في الكيلومتر المربع (١٤) شخصاً . نشير الى أن هذه الكثافة لا بأس بها مطلقاً .

أما في اقليم برقة ، فقد وجد الايطاليون انفسهم وجهاً لوجه أمام سكان من البدو الاشداء الشرسين ، الذين لا يملكون أي تقليد زراعي ولا يريدون سوى السير وراء قطعان ماشيتهم وزراعـــة بعض الحبوب بصورة بدائية . إذن لم يكن يوجد في هذا الاقليم لا مزارعون ولا قرى . وبلغ عدد سكان هذا الاقليم حسب الاحصاء التقريبي الذي اجري عام ١٩٢٣ ، قبل الغزو النهائي (١٨٥٤٠٠) ساكن . كان يعيش في المناطق الصالحة للزراعـــة وفي السهوب المجاورة حوالي (١٦٠٠٠٠) شخص . وكانت تبلغ كثافة السكان في الكيلومتر المربع خمسة أشخاص. يتضح لنا إذن ان اقليم برقة هو خفيف الكثافة السكانية . من جهة ثانية أن الأراضي الصالحة للزراعة بكاملها بعيدة عن الساحل . وهكذا ان أولى الأراضي الجيدة تبدأ على مسافة ٨٠ أو ١٠٠ كيلومتر شرق بنغازي ـ النقطة التي نزل فيها الايطاليون . زد على ذلك ، ان هذه الاراضي الصالحة هي ، في أكثر الأحيان ، مغطاة بالادغال ومخروقة بمجاري المياه . إذن ان هذه الاراضي الصالحة للزراعة في اقليم برقة ، والتي من الصعب الوصول اليها هي بعيدة عن كل شيء: بعيدة عن مراكز الاستيراد وعن مراكز الاستهلاك والتصدير ، إذ يوجد بينهـــا وبين ايطاليا أكثر من (٧٠٠) كيلومتر .

---

(١) De Agostini, 32, pp. 388-9.

(٢) Boll, no 2, p. 39.

بالرغم من أن اقليم برقة يتفوق بالنسبة الى الطبيعة على اقليم طرابلس ولكن يبدو انه أصعب منه على صعيد الاستعمار وبخاصة في المرحلة الاولى . ولقد زاد من قوة هـذا الفرق – اي صعوبة الاستعمار – تطورات الغزو الايطالي .

نحن نعلم أن ليبيا غزيت مرتين من قبل الايطاليين : المرة الأولى كانت في عام ١٩١١–١٩١٥ . أما الغزو الثاني فجرى بعد الحرب العالمية الاولى وذلك ابتداء من عام ١٩٢١ . مما لا ريب فيه أن هذا البلد تضرر كثيراً من جراء هذين الغزوين العسكريين ومن الفوضى التي سـادت في الفترة التي امتدت بينهما .

وعندما نصل الى عام ١٩٢٤ نرى أن اقليم طرابلس الشمالي اصبح هادئاً ، ذلك أن الايطاليين استطاعوا الاعتماد على السكان المستقرين على الساحل وفي قسم من الجبل ضد عصابات المتمردين وبخاصة بدو صحراء القبلة . اذن ان اقليم طرابلس – الذي يمتاز بقربه من ايطاليا – خضع للاستعمار أولا .

اما اقليم برقة ، فعلى النقيض ، إذ ان الامن لم يستتب فيه الا بعد مضي (٢٠) عاماً من الصراع والتمرد . ان المقاومة المنقطعة النظير ، التي صدرت عن حفنة قليلة من البدو – الموعودين بالسنوسية والمستفيدين من طبيعة الأرض – استطاعت أن توقف، حتى عام ١٩٣٢، الجيوش الايطالية في المنطقة الشمالية. وان الامن لم يستتب نهائياً ، على ايدي الجنرال (كرازياني Graziani) الا بعد أن نقل (٨٠،٠٠٠)شخص مع مواشيهم من سكان هذا الاقليم الى جوف سرت الكبيرة . ونشير الى ان عدداً كبيراً من الأشخاص توفي خلال عملية النقل هذه . كما ان قطعان الماشية – ثروة هذا البلد الأساسية – أبيد القسم الاكبر منها . مثلما يوضح ذلك الجدول التالي .(ان احصاء ١٩١٠ هو تركي ، اما احصاء ١٩٢٦ و ١٩٣٣ فهو ايطالي) .

انواع المواشي	١٩١٠	١٩٢٦	١٩٣٣
الغنم	٧١٣٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٩٨٠٠٠
الماعز	٥٤٦٣٠٠	٧٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
البقر	٢٣٦٠٠	١٠٦٠٠	٨٧٠٠
الجمال	٨٣٣٠٠	٧٥٠٠٠	٢٦٠٠
الخيل	٢٧٠٠٠	١٤٠٠٠	١٠٠٠
الحمير	١٨٦٠٠	٩٠٠٠	٥٠٠٠

اذن يجب على ايطاليا أن تعيد الحيـاة والازدهار الى بلد (اقليم برقة) خراب وخال من السكان .

يتضح لنـا أن التناقض بين الاقليمين (طرابلس وبرقة) حتى الى تاريخ الاحداث الاخيرة يشكل الصفة الرئيسية لليبيا الشمالية. لو استعرضنا الظروف الطبيعية والاقتصادية لكل من اقليمي طرابلس وبرقة لشعرنا اننا نجد انفسنا دائماً أمام بلدين مختلفين . وتؤلف سرت الكبيرة بينهما ، من دون أي ريب، حدوداً طبيعية وبشرية جد واضحة من النادر ان نرى مثيلها في العالم .

توحد الاقليمان نظرياً ، ابتـــداء من القرن السادس عشر ، تحت السلطة التركية. أما السلطة الايطالية ، وبخاصة في عهد الحكم الفاشي، على الاقليمين ، لم تعد نظرية وانما واقعية . اضافة الى ذلك ، لم تعد تتراجع هذه الحكومة أمام اية بادرة مهما بلغت جرأتها . لذا نتساءل الآن : الى أي مدى تستطيع هذه السلطة الايطالية التوحيد بين الاقليمين ؟ كما نتساءل: الى أي مدى يمكن لطرق استعمار ايطاليا المكتظة بالسكان أن تتلاءم وتتكيف مع ظروف طبيعية وبشرية جد مختلفة ؟.

حسن يوسف الكويتي

القسم الثاني
الاستعمار في إقليم طرابلس

الفصل الأول
المفاهيم ومساعدة الحكومة

المشكلة

أن اقليم طرابلس ، هو بكل تأكيد ، أفقر منطقة في افريقيا الشمالية لأنه لا يحتوي على مناجم يمكن استغلالها . ولأن زوال التيار التجاري عبر الصحراء ، حرمه من الموارد الذي كان دائماً يؤلف عماد ثروته المتواضعة . وأخيراً هو بلد زراعي فقير . زد على ذلك أن الأرض الصالحة للزراعة فيه هي محدودة لدرجة .

ان الظروف المناخية في الاقليم المذكور تساعد على ممارسة الزراعة الواسعة وبخاصة على زراعة الأشجار . اذن يجب على المزارع الانتظار مدة خمس سنوات أو عشر ، وفي بعض الأحيان خمس عشرة سنة لكي يستطيع أن يسترد المصاريف المرتفعة التيأنفقها . من جهة ثانية من الممكن ممارسة الزراعة المروية في بعض المناطق منه فقط ، ولكن بالرغم من انها تعطي محاصيل بسرعة فهي تحتاج الى أعمال جد باهظة .

بيد أن أقليم طرابلسهو اقليم صالح وان كثافة السكان فيه خفيفة نسبياً . لذا يوجد متسع لقسم من الايطاليين . وتجدر الاشارة الى ان الايطاليين الذين يأتون من جنوب ايطاليا لا يمكن ان يشعروا انهم غرباء ، في هذا الاقليم ،

وبخاصة في المناطق الساحلية منه . ولكن هذا لا يمنع من أن ألاقليم المذكور لا يستطيع امتصاص سوى قسم بسيط لدرجة من فائض السكان في ايطاليا ، ويجب أن تجري عملية الامتصاص هذه مقرونة بعملية إحياء هذه المنطقة التي لا يمكن ان تنجز بسرعة .

أمام هذه المستعمرة ، التي تحتاج الى كميات ضخمة من الاموال لإحيائها وبعد ذلك الى كمية قليلة من السكان نرى أن ايطاليا فقيرة برأس المال وغنية بالعمال الذين لا يملكون سوى قوة أذرعهم . اذن ان عملية احتلال ليبيا هي عملية سياسية ، على كل نرى أن استعمار بلد ، حيث يبـــدو من الممكن توطين قسم فيه من سكان الوطن الأم ، يتصف بظاهرتين ، الأولى اقتصادية والثانية بشرية. لذا نتساءل : أية ظاهرة من هاتين الظاهرتين ستحتل المكانة الأولى من اهتمام المسؤولين في ايطاليا ؟

اذا فرضنا ان الظاهرة الاقتصادية هي التي سيطرت ، واذا فرضنا ان عملية الاستعمار هذه تعتبر من قبل المسؤولين الايطاليين كمشروع اقتصادي ، اذن يجب أن تتم عملية إحياء هذا الاقليم بوساطة رؤوس الأموال الايطالية والاداريين الايطاليين أيضاً . يفيد هذا ، أن ارباب المشاريع الايطاليين يجب أن يعملوا مع منظمين وعمال مهرة من شبه الجزيرة الايطالية وبخاصة مع اليد العاملة المحلية ذات الانتاجية الضعيفة والأجر المنخفض ، وبعد ذلك أي بعد أن يدخل هذا الاقليم في مرحلة الانتاج يصبح بالامكان عندئذ تنظيم هجرة تصاعديـــة اليه من المزارعين الايطاليين . لأن في مثل هذه المرحلة يستطيع هؤلاء المزارعون أن يجدوا في هذا الاقليم ـ الذي لم يعد صحراء ـ ما يسد حاجاتهم المعيشية .

ولكن نحن نعـــلم أن احتلال اقليم طرابلس جرى استناداً الى اهداف سياسية . لذا يبدو لنا من البديهي أن هذه المستعمرة لن تستطيع ابداً تسديد ثمن المعدات الانتاجية التي ارسلت اليها ونفقات الاطار الاداري الذي

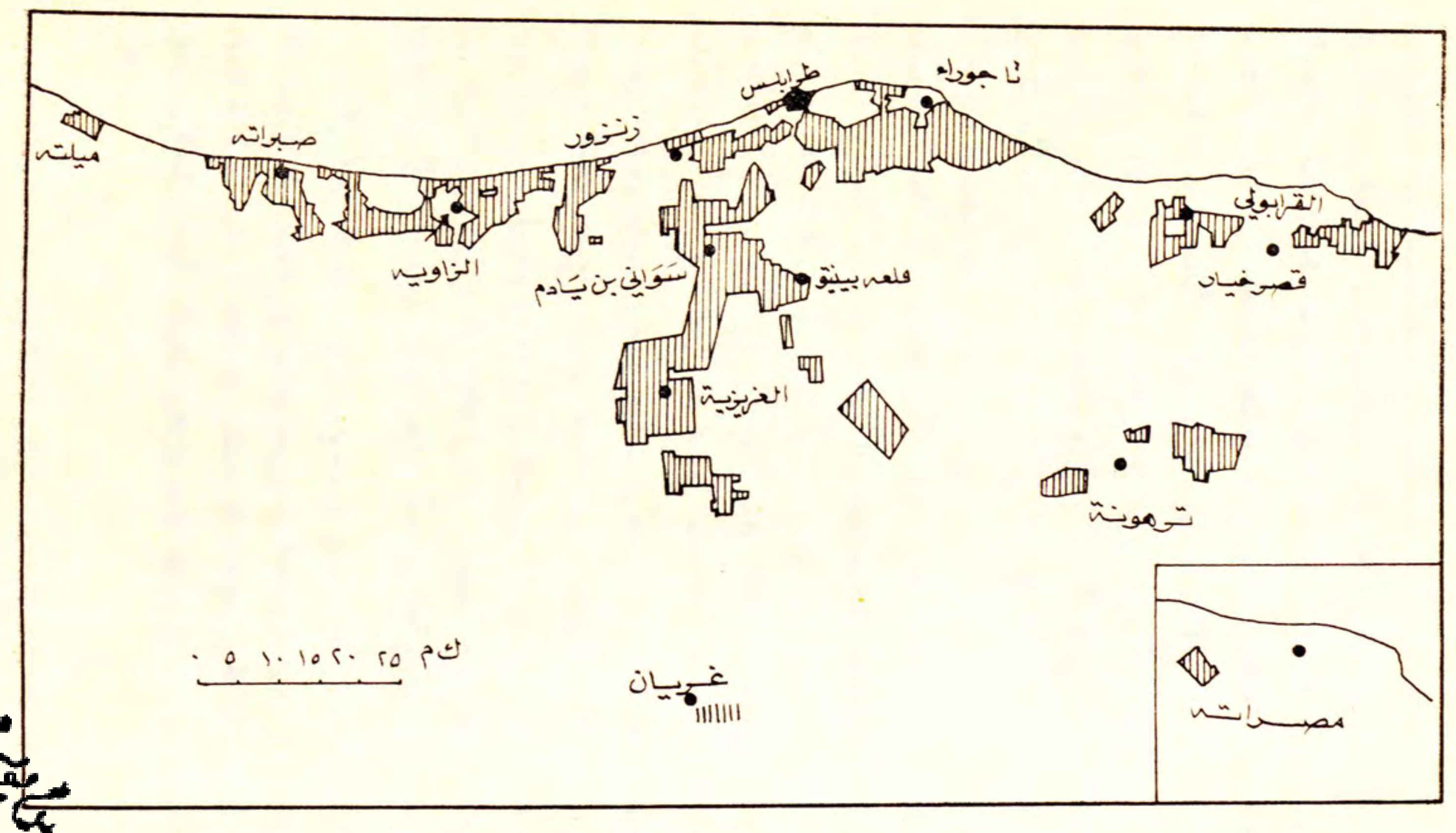
وضع في الداخل وأخيراً نفقات الحملتين العسكريتين . لهذا نعتقد أن عملية استعمار هذا الاقليم لا يمكن ان تكون سوى مشروع اقتصادي خاسر .

من الممكن اذن ان نعطي الأفضلية ، في هذه العملية الاستعمارية ، للظواهر السياسية والبشرية على الظواهر الاقتصادية. ونشير الى ان عملية توطين السكان الايطاليين في هذا الأقليم يجب ان تسير جنباً الى جنب مع عمليـــة الإحياء الاقتصادي بيد ان هذا الأمر ، أي عملية الاستعمار البشري ، ستكلف نفقات باهظة وأن الحكومة الايطالية هي التي يجب ان تؤمن قيمة هذه النفقات .

هذه هي المعضلة التي طرحت أمام المسؤولين الايطاليين . ولكن هذه المعضلة ليست خاصة بليبيا. اذ ان استعمار الجزائر عرف بدوره المعضلة نفسها والدليل على ذلك أنه تأرجح فترة ما بين الظاهرتين الاقتصادية والبشرية . لذا نعتقد ان الجزائر تؤلف حقل تجارب هام يمكن للجميع الاستفادة منه . تبنى المسؤولون الايطاليون ـ بعد مرحلة أولية امتدت من ١٩١١ الى ١٩٢١ـ أولاً الناحية الاقتصادية ، وبعد ذلك ، أي ابتداء من عام ١٩٢٨ ، الناحية الثانية البشرية . لذا نتج خلال هاتين المرحلتين ـ من جراء الاجراءات التي اتخذت والتحقيقات التي انجزت ـ فوارق هامـــة يجب التريث امامها بعض الشيء . وتجدر الاشارة الى ان تأثير النظرية والسياسة في الجغرافية يظهر بقوة خاصة في المستعمرات .

المرحلة الأولية (١٩١١ - ١٩٢١)

لم يحقق الاستعمار الايطالي منذ ١٩١١ ـ أي منذ تاريخ نزول أولى الجيوش الايطالية في مدينة طرابلس ـ الى عام ١٩٢١ ـ أي الى السنة التي عين فيها (الكونت فولبي Comte Volpi) حاكماً لاقليم طرابلس ـ سوى تقدم تافه . لأن الاستيلاء على هـــذه المستعمرات استنزف اولاً القسم الأكبر من جهود



الاراضي الموزعة على المستعمرين الايطاليين حتى عام ١٩٣٣ في اقليم طرابلس

عيسى يوسف اللموشي

الايطاليين ولأن الأحداث التي جرت مثل الحرب العالمية الأولى والاضطرابات السياسية التي عقبتها ، وضعت الحكام الايطاليين في موقف حرج، ولكن هذه المرحلة الأولية لم تكن عقيمة تماماً كما يقال عادة . لأنه يجب الا ننسى ان ٢٤٠ كيلومتراً من الخطوط الحديدية - أي أكثر من ثلاثة أرباع الخطوط الحديدية الموجودة حالياً - انشىء في هذه المرحلة . الأمر الذي ساعد كثيراً على تسهيل المواصلات . من جهة ثانية ان أحسن الدراسات الجيولوجية جرت على أيدي بعثات من العلماء الايطاليين في السنين الأولى من الغزو الايطالي . ونذكر من هذه الدراسات المؤلف الذي ظهر في عام ١٩١٢ تحت عنوان « La Zona di Tripoli » وبخاصـــة الجزئين من كتاب « La Tripolitania Settentrionale » في عام ١٩١٣ . وأخيراً الكتاب المشترك الذي ظهر في عام ١٩١٤ تحت عنوان « La Missione Franchetti, Il-Gebal, ». ثم تمت هذه المجموعة من الدراسات العلمية بدراسة هامة جرت على يد الكولونيل (Agostini) تحت عنوان (Le Popolazioni della Tripolitania) في عام ١٩١٧ . ألفت هذه الدراسات مجتمعة القاعدة الأساسية التي اعتمد عليها الحكام لتحقيق مهامهم. وبفضل هذا - أي هذه الدراسات العلمية - أصبحت الشروط المتعلقة بطبيعة الأرض الصالحة للزراعة معروفة بدقة كافية . ومن جهة ثانية أسس في عام ١٩١٤ مركز للتجارب الزراعية. اذ أكدت الأبحاث التي أجراها مدير هذا المركز « de Cillis » غالبـــاً - في ظروف صعبة - النتائج التي كانت قد وصلت اليها البعثات العلمية السالفة الذكر .

ولكن ، من المؤسف ، لم يكن يوجد في هذه المرحـــلة ، مفهوم واضح للاستعمار اذ بقي النقاش في ايطاليا يجري على الصعيد النظري ومن دون أية نتيجة تذكر . أضف الى ذلك ان ايطاليا كانت تنقصها الخبرة العملية في هذا المضمار والاعتقاد أيضاً . كما ان الحكام في مدينة طرابلس كانوا يبدلون بسرعة فائقة .

بدأ الايطاليون بمناقشة المشكلة الرئيسية المتعلقة بالارض ولكن بشيء من التردد . ونحن نعلم أن هذه المشكلة هي من أصعب المشاكل حلاً وبخاصة في بلد يقطنه عدد من السكان هام بعض الشيء ، ويملك حضارة تعترف بالقانون العقاري ، وان كان هذا القانون أقل دقة من القانون الذي يسيطر في بلدنا . هذا وبدأت الادارة الايطالية أولاً بتحديد مساحة الاراضي التي تعتبر ملكاً للدولة . وتجدر الاشارة الى أن الحكومة التركية قد قامت بدورها بهذه العملية . أسفرت عملية الادارة الايطالية هذه عن تحديد ٩٣١٣ هكتاراً من الاراضي ، يوجد أغلبها في جوار مدينة طرابلس مباشرة ، وذلك في الفترة الممتدة بين عام ١٩١٢ و ١٩٢٢ . أخذ من هذه المساحة التي حددت ملكاً للدولة ٣٦١٣ هكتاراً وقسمت الى ٤٥ حصة صغيرة سلمت للمزارعين في فترة ١٩١٤ — ١٩١٥ (ولكن بسبب الاحداث التي جرت ، لم يبدأ باستغلال هذه الحصص الا في عام ١٩٢٠) . أما القسم الباقي فوزع في فترة ١٩٢٠ — ١٩٢١ . بالاضافة الى ذلك ، ان هذه الحصص لم تمنح للمزارعين نهائياً وانما لمدة مؤقتة ، أي لمدة ٩٠ عاماً . وان أول قرار صدر في عام ١٩١٩ بالنسبة لمشكلة استعمار الاراضي لم يؤل الى نتائج محسوسة . وهكذا وجدت الحكومة الايطالية نفسها في مأزق حرج أمام هذه المشكلة ، لأن الاراضي التي اعتبرت ملكاً للدولة قاربت على النفاد . ولم يبق في هذه المنطقة سوى الأراضي التي هي ملكية خاصة للوطنيين . وهكذا بدا أن الاستعمار الايطالي الزراعي سيتوقف بسبب هذه المشكلة في مرحلته الأولى . لذا فكر بعض المسؤولين الايطاليين من أجل التغلب على هذه المشكلة باجراء عقود خاصة مع ملاك الاراضي الوطنيين .

الخلاصة يبدو أنه في عام ١٩٢١ أصبح يوجد لدى ايطاليا دراسات دقيقة علمية عن طبيعة الارض الصالحة للزراعة في هذا البلد ، الذي يجب الاستيلاء عليه . لذا ظهرت مشكلة الاستعمار ، في هذه المرحلة الأولية ، وكأنها مستحيلة الحل .

الاستعمار الاقتصادي (١٩٢٢ - ١٩٢٨)

يعود إحياء اقليم طرابلس الى حكومة (الكونت فولبي) الذي نزل في ليبيا في شهر يوليو من عام ١٩٢١ . يعتبر (الكونت فولبي) عن حق حا كماً كبيراً لأن نظرته الواسعة الصافية وحبه للمبادرة وانجازه المشاريع بسرعة آلت الى احتلال هذا البلد والى تنظيمه ايضاً . وتجدر الاشارة الى أن مشكلة الاستعمار درست من جميع جوانبها للمرة الأولى في عهده .

لم يكن الاستعمار في ذهن (الكونت فولبي والكونت كافازا Comte Cavazza) مدير الاستعمار في تلك الفترة - سوى صفة رئيسية من دون ريب ، من صفات إحياء اقليم طرابلس الاقتصادي . هذا الاقليم الذي كان يمارس فيه قسم من الوطنيين الزراعة الكثيفة في الواحات الساحلية ، بينما كان يعيش القسم الآخر من تربية المواشي ومن زراعة الحبوب في مساحات واسعة من السهوب ، اذن كان يتحلى الاستعمار بصفة اقتصادية رئيسية . لذا يجب ان يجري إحياء هذا الاقليم بوساطة الرأسماليين الايطاليين وبمساعدة بعض رؤساء فرق العمال واليد العاملة الوطنية . لم ينس المسؤولون طبعاً المشكلة البشرية . بيد ان توطين هذه المستعمرة بالسكان الايطاليين يجب ان يجري بعد خلق ثروة زراعية . لأن بعد هذه المرحلة - أي خلق ثروة زراعية - يمكن جلب المزارعين من شبه الجزيرة الايطالية للعمل في هذه المستعمرة ولتأليف الملكيات الزراعية الصغيرة . لأن الآن - أي قبل خلق هذه الثروة الزراعية - لا يمكن للاستعمار ان يتمركز الا على أبواب مدينة طرابلس وبالقرب من سوقها ومن الموارد الموجودة في جوارها . وتجدر الاشارة الى ان الحكومة الايطالية في هذه المرحلة لم تكن تساعد الاستعمار مالياً لذا لم يكن باستطاعة الحكام الايطاليين تطبيق طريقة اخرى من أجل إحياء هذه المستعمرة . من جهة ثانية ان هذه المبادىء الادارية التي

طبقها الحاكم (فولبي) تتفق تماماً مع النتائج التي توصل اليها أعظم مهندس زراعي ايطالي « de Cillis » الذي كتب في عام ١٩٢٥ « ان استيراد العامل الزراعي الايطالي ، هي عملية غير مستحبة ولا يمكن النصح بها لا الآن ولا بعد مدة طويلة من الزمن »[١] .

ولكن مهما تغيرت وجهة النظر ، ان المسؤولين الايطاليين وجدوا أنفسهم بحاجة الى الاستيلاء على مساحات واسعة من الاراضي الزراعية ووضعها تحت تصرف المزارعين الايطاليين ، وذلك دون ان يثيروا نقمة الوطنيين . لم يكن في المستطاع مطلقاً مساس اراضي الواحات الساحليـــة والاراضي المغروسة بالاشجار في الجبل ، لأنها تؤلف مورد رزق لقسم هام نسبياً من السكان . ولكن في الجفارة ، الشأن ليس كذلك ، اذ انه يوجد قسم بسيط من البدو يتنقل ضمن مساحات واسعة. هذا من جهة ، ومن جهة ثانية يوجد فيالشريعة الاسلامية مبدأ يمكن للمستعمرين الاستفادة منه . ينص هذا المبدأ : ان كل أرض غير مستغلة ـ ويقصد بكلمة مستغلة أنها لا تحمل أبنية ولا أشجاراً ـ تصبح ملكاً للدولة . وان الاشخاص الذين يعيشون فيها لا يملكون سوى حق الانتفاع . استناداً الى هذا المبدأ أصدرت الحكومة الايطالية قراراً في الثامن عشر من شهر يوليو عام ١٩٢٢ اعلنت فيه بكل بساطة وبسهولة : ان كل أرض غير مزروعة تصبح ملكاً للدولة الا إذا أثبت نقيض ذلك . وتم هذا القرار الجذري الماهر بقرارين لاحقين . صدر الأول في الحادي عشر من شهر ابريل والثاني في الخامس عشر من شهر نوفمبر عام ١٩٣٣ . ينص الأول على الاستيلاء على ملكيات الثوار . أما الثاني فينص على الاستيلاء على الاراضي التي تعتبر ضرورية للصالح العام .

وهكذا حلت مشكلة الأراضي الزراعية بالنسبة الى الايطاليين . ولكن نتج بصورة غير مباشرة عن هذا الحل، ان الاستعمار الخاص أصبح مستحيلاً.

---

(١) المرجع المذكور ٣٩ ، صفحة ٤٢٧ .

لأن كل أرض عارية ـ أي غير مزروعة ـ أصبحت ملكاً للدولة . ثم بدىء بعد ذلك فوراً باحصـــاء الاراضي التي اصبحت ملكاً للدولة استناداً الى القرارات الآنفة الذكر . ان منطقة تاجورة وطرابلس والمنطقـــة الساحلية القريبة وداخل البلد بالنسبة الى طرابلس ، حددت في فترة ما بين عام ١٩٢٢ ـ ١٩٢٥ كأرض للدولة . ثم بدىء فوراً بتقسيمها الى حصص .

ان عنصر الأرض أصبح متوافراً ، اذن يبقى على الايطاليين وضع شريعة للاستعمار . هذه كانت مهمة القرار الذي صدر في العاشر من شهر فبراير عام ١٩٢٣ . قررت الحكومة الايطالية في هذه الشريعة : إما منـــح الأرض للمستعمرين الايطاليين لقاء اجرة تدفع سنوياً مع امكانية شرائها فيما بعد ، وإما بيعها لهم ، شرط ان يدفع المشتري الايطالي نصف قيمة الأرض فوراً . ولا يمكن ان يصبح هذا المشتري مالكاً للارض الا بعد أن يسدد النصف الثاني ويبرهن على أنه باشر فعلاً بإحيائها .

يتضح لنا أن إحياء الأرض يعتبر، بالنسبة الى المسؤولين الايطاليين شرطاً اجبارياً (الذي يأخذ الأرض يجب أن يستغلها). أما سعر مبيع هذهالارض الحكومية فكان أقل في المتوسط من (٥٠) ليرة ايطالية للهكتار الواحد . علاوة على ذلك ان هذه الأراضي الحكومية التي وزعت ، كانت معفاة من الضريبة العقارية لمدة خمس وعشرين سنة. ويمكن تفسير هذه الشروط المربحة – التي منحتها الحكومةالايطالية للمستعمرين – بالصعوبة التي يلاقيها الفرد في إحياء هذه الأرض وبأهمية هذه العملية بالنسبة للمجتمع الايطالي .

كان يجب على المتقدمين الذين يريدون الحصول على هـــذه الحصص من الأراضي أن يقدموا ، في الوقت نفسه ، ضمانات فنية ومالية حقيقية . هذا ولقد قدرت تكاليف إحياء الهكتار بقيمة تتراوح بين ١٥٠٠ و ٣٥٠٠ ليرة ايطالية . ولكن نحن نعلم، في المقابل، أن هذه الأراضي لا يمكن أن تغل إلا

بعد مضي عشر أو خمس عشرة سنة . اذن لا يمكن أن يقدم على هذه العملية – أي أخذ حصة أو عدد من الحصص – سوى الرأسماليين . من جهة ثانية ، يجب أن يتعهد الطالب بتحقيق بعض الاعمال مثل : حفر الآبار وبناءالمساكن والاصطبلات . كما يجب أن يتعهد أيضاً بغرس الأشجار في أكثر من ثلثي مساحة الحصة ، في غضون سنوات محددة ، واستعمال أسرة أو عدد من الأسر الايطالية . هذا وقررت الحكومة الايطالية في قرار جديد صدر في الواحد والعشرين من شهر فبراير عام ١٩٢٥ اسقاط حق المعمر الذي لا يملأ الالتزامات المترتبة عليه . كما عدلت ايضاً ، في القرار نفسه ، عن تأجير الأرض لمدة أبدية .

ان القانون الذي صدر في ١٩٢٣ مستوحى من الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الفرنسية بالنسبة الى الجزائر وتونس والتي برهنت عن فعاليتها . ولكن كان من الضروري ، وبخاصة في بلد مثل اقليم طرابلس ، مساعدة المستعمرين. لأن إحياء ارض هذه المستعمرة يهم المجتمع الايطالي بكامله. لذا من البديهي أن يسهم هذا المجتمع ، بقسط على الأقل ، في انجاح هذه العملية . نستطيع أن نقول إن الحكومة الايطالية لم تبدع شيئاً جديداً على صعيد المساعدة ، وانما اكتفت بتطبيق اجراءات جرت في أماكن أخرى . ولكن تجدر الملاحظة الى أن سلوك الحكومة الايطالية هذا هو سلوك منطقي وعاقل . لأن من صالح المستعمرات الحديثة الا تعيد تجارب الآخرين الباهظة التكاليف . لذا قررت الحكومة تأمين نفقات تقسيم الأرض واصلاح المسالك وانشاء الطرق . من جهة ثانية أعيد تنظيم المكتب الزراعي في عام ١٩٢٤ ، لكي يستطيع – الى جانب التجارب الزراعية – القيام ببث الدعاية بين أصحاب الحصص والوطنيين .

من أصعب المشاكل التي طرحت، كانت مشكلة مساعدة المستعمرين مالياً بوساطة انشاء نظام تسليف . كان يوجد في عام ١٩٢٢ لجنة خاصة لمساعدة

صغار المستعمرين الفقراء[1]. بيد أن هذا لم يكن كافياً مطلقاً.لذا قدم مشروع قرار في روما ، من أجل انشاء صندوق للاستعمار ومصرف زراعي عقاري بخصوص ليبيا ، ولكن لم يكتب النجـــاح له . لذا وجب التفتيش عن حل آخر . وهكذا صدر قرار في الثاني عشر من شهر يوليو عام ١٩٢٣ بتأسيس صندوق ادخار طرابلس ولكن موارد هذا الصندوق لم تكن كافية في البداية.

وعندما غادر (الكونت فولبي) اقليم طرابلس في منتصف عـام ١٩٢٥ كانت عملية الاستعمار قد نظمت . وحتى يمكن القول انهـــا كانت في طريق النمو . اذ انه لم تصبح فقط ملكية الدولة (٥٨٠٨٧) هكتاراً ، الى جانب (٩٣١٣) هكتاراً التي حددت في فترة ما بين ١٩١١ – ١٩٢٢ – وانما ايضاً وزع على المستعمرين الايطاليين مساحة من الاراضي تبلغ (٣١٥٣٨) هكتاراً، بالاضافة الى (٣٦١٢) هكتاراً التي وزعت في المرحلة السابقـة . اذن ، بالرغم من قلة الموارد المالية فان عملية الاستعمار كانت تسير في الطريق الصحيح.

واصلت عملية الاستعمار تقدمها على يد (الجنرال دى بونو Le Général de Bono) الذي حل محل (الكونت فولبي) وتجدر الاشارة الى ان هذا الاخير بدأ عملية تنمية الاستعمار في الاقليم المذكور ، قبل الزحف على روما عـام ١٩٢٢ . وأنهاها ايضاً قبل تمركز النظام الفاشي في ايطاليا . وعندما حل النظام الجديد في هـــذا البلد ، كان في البداية منهمكاً ، بصورة رئيسية ، بالسياسة الداخلية ، لذا ، لم يهتم كثيراً بالمستعمرات. وحتى أن بعض زعماء هذا النظام وبخاصة (Le Duce) طالبوا بالتخلي عن سياسة الاستعمار . ولكن بوصول (الجنرال دي بونو) – واحد من الأربعة الثوار الكبار – نستطيع أن نقول انه وصل أحد رجالات الفاشية الكبار . واستطاع (الجنرال دي

---

(١) وكان يوجد قرار في التاسع من شهر مارس ١٩١٣ ، يسمح لفرع مصرف صقليـة ، بمساعدة مصرف ايطاليا ، بمنح الائتمان الزراعي للمستعمرين في إقليم طرابلس.

بونو) تطبيق سياسة استعمارية حازمة ومغامرة لأنه كان متأكداً من مساعدة الحكومة المركزية . زد على ذلك ان هذه الحكومة المركزية استطاعت أن تسيطر على الوضع الداخلي في ايطاليا سيطرة تامة . لذا أصبح بمقدورها الاهتمام بالسياسة الاستعمارية ، لا سيما وانها تعتبر هذه السياسة من عناصر الابهة التي كانت تهتم بها كثيراً . ولقد أثبتت هذه التطورات - أي اهتمام ايطاليا الفائق بالسياسة الاستعمارية - الزيارة التي قام بها (موسوليني Mussolini) في شهر ابريل عام ١٩٢٦ الى هذه المستعمرة .

في الوقت الذي كان فيه الحاكم الجديد مهتماً بوضع شريعة جديدة ثابر أيضاً، باتمام العمل الذي بدأه الحاكم الذي كان قبله، بتوسيع عملية الاستعمار.

وهكذا لقد أدخلت تحسينات عديدة على نظام التسليف إذ صدر قراران: الأول في الثامن عشر من شهر ابريل عام ١٩٢٦ والثاني في السابع من شهر يوليو عام ١٩٢٧ ، ولا يزالان ساريي المفعول . وينص هذان القراران على تحديد ثلاثة أنواع من القروض. الأول هو (القرض الزراعي للعمليات الجارية) ويتعلق بالمزروعات السنوية وبشراء الحيوانات أو الآلات . وتتراوح مدته بين سنة واحدة وخمس سنوات . أما معدل فائدته فكان يتغير حسب السنين إذ كان في بعض السنين ٦ ٪ وفي سنين أخرى ٦,٥ ٪ .

أما الثاني فهو (القرض للتحسينات الزراعية) الذي حددت مدته بخمس عشرة سنة ومعدل فائدته ٦ ٪ وكان موجهاً لزراعة الاشجار ذات الانتاج السريع ، مثل اشجار العنب ، أو لإحداث تحسينات مختلفة . والاخير هو (القرض العقاري الزراعي) ويهتم هذا القرض بعمليات غرس الأشجار ذات الانتاج المتأخر مثل أشجار الزيتون ، وكذلك بتعمير المنشآت الباهظة التكاليف مثل الآبار والمنازل الخ ... وتبلغ مدته ثلاثين سنة ، أما تسديده فيجري على خمسة وعشرين قسطاً يبدأ بدفع القسط الاول بعد مرور خمس سنوات من تاريخ الاقتراض . وكان هذا النوع الاخير من القروض هو النوع

الانفع والاكثر استعمالاً . من جهة ثانية توسعت عملية تحديد أراضي الدولة ، حتى بلغت مساحتها ، في خلال ثلاث سنوات (١٩٢٦ – ١٩٢٩)، ٩٥١١٠ هكتارات . كما وزع على المستعمرين ٦٦٦١٥ هكتاراً جديداً .وفي الوقت نفسه تحسنت المسالك حتى أصبحت طرقاً معبدة . ونشير الى أن الحصص التي وزعت على المستعمرين الايطاليين،الذين أخذوا بترك استعمال الخطوط الحديدية، كانت دائماً ممتدة على طول الطرقات المعبدة . ولكن من جهة ثانية أن الازدهار الرائع الذي تظهره أرقام الاحصاءات كان يستر بين طياته الصعوبات الهائلة لعملية الاستثمار هذه إذ ان رؤوس أموال شبه الجزيرة كانت تتردد كثيراً – بالرغم من دعايات الصحف المثيرة – قبل ان تعبر البحر ، مفضلة البقاء في ايطاليا .

ثانياً ، بالرغم من التقدم الذي حققته ايطاليا في معرفة هذا البلد ، وبالرغم من التجارب التي أجراها المدراء الذين تعاقبوا في المكتب الزراعي (Ufficio Agrario) مثل (de Cillis et Leone) وبالرغم من الدراسات التي أجراها (الدكتور فانتولي . D. Fantoli) التي ساعدت على معرفة احسن للظروف الزراعية والجوية ، فان كثيراً من المستعمرين أصحاب الحصص باؤوا بالفشل ، لأن قسماً منهم لم يكن يتحلى بالصفات اللازمة . ولأن قسماً آخر وجد نفسه أمام ظروف مناخية وزراعية محيرة . لذا كان من الضروري اجراء بعض التجارب وتحقيق بعض الفشل ، الأمر الذي آل الى ابتلاع رؤوس الأموال التي كانت غالباً غير كافية . ولكن في المقابل ، بقيت طلبات المستعمرين بالمجيء الى هذه المستعمرة تنهمر . لذا اضطر مدير الاستعمار[1] بأن يعطي الافضلية لطلبات الايطاليين الذين يعيشون في تونس ، لأنه رأى عملهم هناك .

ان وصول هؤلاء الاشخاص المعتادين على ظروف طبيعية مجاورة ، لا بل

(١) ان مدير الاستعمار هو Siniscalchi الذي بقي في طرابلس حتى نهاية عام ١٩٣٣ .

متشابهة وعلى اليد العاملة الوطنية ، كان له ـ كما سنرى ـ تأثير هام .

وأخيراً ان اكتشاف المنسوب المائي الثاني ـ تحت المنسوب الاول الفريتي ـ وحفر الآبار العميقة من أجل إستخراج هذه الثروة من المياه لم يكن له في البداية سوى نتائج سعيدة فقط لأن الاموال التي دفعت من أجل حفر الآبار هذه كانت مرتفعة للغاية الأمر الذي لم يكن متوقعاً في البداية . لذا حدث عجز في ميزانية اكثر من مستعمر واحد .

وهكذا نرى أن الاستعمار توسع في وسط مجموعة من الصعوبات الحقيقية وأن عدداً من المستعمرين كان يكافح وسط محيط من الأحداث ولكن من دون أي أمل . ولكن كما هو معلوم ان نصيب المستعمرين الاوائل هو دائماً الفشل . على كل ان الوضع في هذه المستعمرة لم يبلغ درجة اليأس والدليل على ذلك ، أنه صدرت قرارات جديدة في عام ١٩٢٨ غيرت من توجيه خطة الاستعمار السابقة التي كانت ترمي الى احياء هذه المستعمرة بصورة بطيئة . هذا وتعتبر قرارات ١٩٢٨ فاتحة عهد جديد في تاريخ الاستعمار الايطالي لاقليم طرابلس.

قوانين ١٩٢٨ : الاستعمار البشري

لم تكن تحمل القرارات الرئيسية التي أصدرها (الكونت فولبي) والاجراءات التي طبقت فيما بعد، الطابع الخاص للنظام الفاشي . أما القوانين التي يقال انها اعدت ، من قبل الجنرال بونو والوزير فدرزوني Federzoni عقب زيارة موسوليني لاقليم طرابلس ، فقد وضعت المستعمرة وسط نظام من المفاهيم الجديدة [١]. إذ ان المستعمرة الليبية أصبحت تعتبر ، أكثر فأكثر ، كامتداد من ايطاليا او كمقاطعة ايطالية ، والخطب الرسمية كانت

---

(١) ان المرجع رقم ٤٤ المذكور في لائحة المراجع يحتوي على نص القرارات والقوانين المطبقة عام ١٩٢٩ .

تؤكد ذلك . وفي ايطاليا ، ان إحياء الاراضي غير الصالحة للزراعة ، منذ قرون ، والمستنقعات ، احتل المرتبة الأولى من المنهج الذي وضع من أجل بعث ايطاليا الفاشية . كما كان يرمي هذا المنهج إلى إعادة توزيع السكان ، وذلك بوساطة نقل اليـــد العاملة ، من الاماكن المكتظة بالسكان الى الاماكن الخفيفة .

الكثافة السكانية كانت القصد من هذه الهجرات الداخلية ، أو هذا الاستعمار الفعال للاراضي غير الصالحة للزراعة في شبه الجزيرة الايطالية ، تثبيت اليد العاملة ورؤوس الأموال في الداخل ومنعها من الخروج ، كما كان الشأن في السابق . ان ليبيا ، التي اصبحت تعتبر اقليمـــاً ايطالياً ، يجب بدورها ايضاً أن تستثمر بسرعة وتوطن بالسكان . نلاحظ اذن ـ بخصوص هذه النقطة الاخيرة ـ أن مفهوم الاستعمار اندمج بالمفهوم القومي . الى جانب هذه النظرة الجديدة بالنسبة الى مشكلة الاستعمار وجد عنصر آخر يتعلق بالابهة القومية . اذ يجب أن يظهر للعالم اجمـــع ، أن ايطاليا ايضاً هي بلد مستعمر وهي جديرة بأن تعتبر وريثة روما القديمة . كما يجب أن يظهر أيضاً أن مستعمراتها ، الفقيرة والقليلة الاتساع ، لا تكفي لامتصاص الفائض من سكانها ولا تتناسب أيضاً مع نشاطها كدولة عظمى .

وهكذا أصبحنا نرى في اقليم طرابلس ، أن مشاكل الاستعمار السياسية والبشرية – والممتزج بعضهـــا ببعض على كل حال – تحتل مكانة المشاكل الاقتصادية التي كانت مستولية على اهتمام المسؤولين في المرحلة السابقة . وولد من هذا المفهوم الجديد لمشكلة الاستعمار القانون الذي صدر في السابع من شهر يونيو عام ١٩٢٨ والقرار الوزاري الذي صدر في الثلاثين من شهر يوليو للعام نفسه .

ونشير الى أن مبدأ هذا القانون واضح ، بكل صراحة ، في الفقرة الاولى منه التي تنص : (أن أراضي ملكية الدولة ، في كل من اقليمي طرابلس

وبرقة ، التي توزع من أجل إحيائها ، يجب أن يكون الهدف من توزيعها توطين الأرض بالسكان بواسطة أسر المزارعين الايطاليين) .

يتضح لنا اذن ، أن الهدف من عملية الاستعمار ، أصبح توطين المستعمرة بالسكان. ويوضح هذا القانون من جهة ثانية : أن اليد العاملة الوطنية لا يمكن أن تكون إلا يداً عاملة مأجورة ، ويسمح لها على الأكثر بتعاطي — على حسابها الخاص — زراعة المحاصيل السنوية وتربية المواشي في المراعي . ولكن مصير الزراعة السنوية — وبخاصة الحبوب — وتربية الأغنام ، التقهقر التدريجي ثم الزوال نهائياً في الحصص الموزعة والمخصصة لغرس الأشجار ولتوطين السكان .

هذا ولقد قسم هذا الاقليم الى مجموعتين من المناطق : لأن اسكان عدد كبير من الأسر الايطالية خارج منطقة جد محدودة تصبح عملية باطلة . كما نشرت المعلومات المتعلقة بمشكلة الاستعمار وتوزيع الحصص . اذ يستطيع الراغب في الحصول على حصة ما ، ايجاد التفصيلات كافة المتعلقة بالمنطقة التي يريد الاستقرار فيها ، وفي الوقت نفسه ، الواجبات التي يجب عليه أن يقوم بها .

وتحتوي المنطقة — المخصصة للاحياء الزراعي بوساطة اسكان أسر المزارعين الايطاليين — على البقعة الساحلية الغربية والمتوسطة ، وعلى المنطقة الساحلية الشرقية التي تحدها حقول واسعة من الكثبان المتلاحقة ، من الجنوب الشرقي لتاجورة الى هضاب الخمس . كما تحتوي أيضاً على المنطقة الجبلية في الترهونة وعلى قسم فقط من الجفارة المتوسطة الممتد بين فندق الشريف وسوق السبت . ويجب على أصحاب الحصص ، في جميع هذه المناطق ، أن يضعوا أسرة ايطالية واحدة على الأقل في كل مائة هكتار . ويمكن أن يتضاعف هذا العدد في المنطقة الساحلية وفي بعض الحالات الخاصة . وحدد ثمن الهكتار في المتوسط بين (٤٠ و ٥٠) ليرة ايطالية . فيما عدا الترهونة

— المنطقة الجبلية — فإن الثمن حدد بين (٢٠ و ٣٠) ليرة فقط .

أما المناطق الموجودة في جنوب المناطق الآنفة الذكر المخصصة للاسكان ، فلقد خصصت للاحياء الزراعي ولتربية الماشية والصناعة . وتحتوي على ساحل زليطن ومصراتة وعلى الجفارة المتوسطة . وان ثمن الهكتار هنا لا يساوي سوى (٢٠ أو ٣٠) ليرة ايطالية . ويكفي في القسم الأول (ساحل زليطن ومصراتة) وضع أسرة ايطالية في كل ٣٠٠أو٤٠٠ هكتار ، وفي القسم الثاني (الجفارة المتوسطة)أسرة ايطالية واحدة في كل(٥٠٠) هكتار. لأن تربية المواشي — الى جانب زراعة بعض الأشجار التي لا يمكن الاطمئنان بالنسبة الى مستقبلها — هي التي ستؤلف ثروة هذه المناطق لمدة طويلة من الزمن . على كل تستطيع الحكومة أن تمنح حصصاً ، لمدة مؤقتة ، من أجل الرعاة،شرط ألا تتعدى هذه المدة العشر سنوات وألا تجمد مساحات واسعة. لأن من الممكن أن تحتاج الى هذه الأراضي فيما بعد من أجل استعمار أكثر كثافة سكانية . وأخيراً لقد وزعت الحكومة بعض الحصص من أجل زراعة الحلفى ولكن هذا الأمر لا يعنينا مباشرة هنا .

ان الضمانات المطلوبة من المستعمرين والواجبات المفروضة عليهم،هي الضمانات والواجبات نفسها التي كانت موجودة عام ١٩٢٣. ولكن أضيف اليها واجب واحد متعلق باسكان المزارعين الايطاليين . وطلب من الحاصلين على الحصص — الذين يجب عليهم أن يسكنوا في المستعمرة أو يرسلوا ممثلاً عنهم — ضمانات مالية هامة (فصلت في المكانة الأولى) وأخلاقية وسياسية وفنية . وتتم الحيازة على هذه الحصص ، إما بدفع نصف الثمن فوراً والباقي بعد عشر سنوات وإما بدفع اتاوة سنوية مع حرية الشراء فيما بعد . على كل حال ، لا يمكن للراغب ان يصبح مالكاً إلا بعد أن ينفذ جميع الشروط المطلوبة .

وتذكر هذه الشروط في كل عقد. ويجب على الحاصل على الحصة، بموجب هذه الشروط ، أن يحقق الاعمال التالية خلال مدة تتراوح بين خمس أو سبع

سنين : حفر الآبار انشاء خزانات للمياه وتعمير المنازل واصلاح مساحة من أجل الزراعة المروية وغرس مساحة هامة بالاشجار ، اضافة الى ذلك يجب على الحاصل على الحصة أيضاً ان يقوم بتوطين عدد الأسر الايطالية المحدد بالعقد وان يؤمن لها المسكن والعمل . كما يجب عليه – قدر المستطاع – أن يسعى لانشاء الملكيات الزراعية الصغيرة بواسطة اغراء العمال الزراعيين الايطاليين . وان نماذج العقود المقترحة من قبل الحكومة على الراغبين في الحصص تنص على استثمار الأرض حسب نظام المحاصة المعروف في ايطاليا (mezzadria) . كما تضع على عاتقهم ايضاً اصلاح الأرض من أجل زراعة الاشجار . هذا واقترحت الحكومة الايطالية أيضاً ، على من يرغب في الحصول على حصة ، نوعين من العقود المعروفة والمطبقة محلياً : الأول هو عقد (الانزال) وينص على بيع الأرض لقاء دفع اتاوة أزلية ، والثاني هو عقد (المغارسة) ، وتقسم الأرض – بعد إحيائها وبعد أن تثمر الأشجار التي غرست – الى قسمين قسم يذهب للعامل الذي قدم عمله والقسم الآخر يذهب للشخص الذي قدم رأس ماله. ونشير الى أن عقد المغارسة هو الذي سمح بزراعة اشجار الزيتون الرائعة في صفاقس في تونس بواسطة اشتراك العمل الوطني ورؤوس الأموال الفرنسية. بيد أن هذا النوع الثاني، المعروف جيداً من قبل الوطنيين في اقليم طرابلس ، كان قليل الاستعمال . ويضيف القانون ان الحاصل على الحصة الذي لم يقم بتنفيذ الشروط التي فرضت عليه ، يفقد حقه على الارض ولكن تعاد اليه النفقات التي صرفها من أجل تحسينها .

نستنتج مما سبق أن الواجبات والاعباء المفروضة على الاستعمار كانت ثقيلة لدرجة ، ولكن توطين هذه المستعمرة بالسكان كان يمثل مصلحة قومية ، لذا كان من البديهي والطبيعي ان تتحمل الحكومة نفقات هذه العملية . لأنه لا يمكن للمستعمرين الايطاليين أن يسكنوا عدة أسر ايطالية – خلال بعض السنين – من دون ان ينفقوا مبالغ طائلة . بسبب هذا صدر قانون ٢٩ يوليو ١٩٢٨ المتعلق باسهام الحكومة الايطالية في هذه العملية والقرار الحكومي في

١٥ ابريل ١٩٢٩ الذي كمله ووضحه .

استناداً الى ذلك – أي الى هذا القانون – أخذت الحكومة الايطالية على عاتقها (خارج نطاق المساعدة المالية والتسليف) ليس فقط نفقات تكوين المراكز الزراعية وانما ايضاً قسماً كبيراً من النفقات اللازمة لاحياء الأرض ولتوطين أسر المزارعين الايطاليين . نعتقد أن هذا الاجراء يعتبر بدعة لا مثيل لها في أي بلد استعماري – على حد علمنا – لذا نرى من الضروري التريث أمامها بعض الشيء .

هذه هي النسبة المئوية من الاتفاق الكلي، التي تأخذها على عاتقها الحكومة الايطالية :

١٥ الى ٣٠ ٪ من قيمة تكاليف الانشاءات السكنية و ١٠ الى ٢٠ ٪ من قيمة تكاليف إقامة الاسيجة حول الأراضي الزراعية .

٢٥ الى ٥٠ ٪ من قيمة الاتفاق اللازم لانشاء الآبار والخزانات وأماكن سقاية المواشي وبكل ما يتعلق باعمال المياه .

٢٠ الى ٣٠٪ من قيمة شراء (زائد نفقات النقل) الآلات الزراعية والآلات الأخرى اللازمة .

٣٠ الى ٥٠٪ مع حد اعلى قدره (٨٠٠٠٠) ليرة ايطالية من قيمة المنشآت اللازمة من أجل تربية دود الحرير .

٣٠ الى ٥٠٪ أيضاً من قيمة انشاء الطرقات الفرعية التي تؤمن المواصلات بين قرى المزارعين .

وتعطي الحكومة من جهة ثانية :

١٠٠٠ الى ١٥٠٠ ليرة لكل هكتار مروي بواسطة الأقنية والخزانات .

٢٠٠ الى ٣٠٠ ليرة لكل هكتار يصلح ويغرس أشجاراً أو أشجار عنب . ويمنح ٤٠٠ ليرة لكل هكتار يغرس بأشجار الزيتون مع زيادة قدرها ٥٠

ليرة اذا كانت الأرض سياجية و ١٥٠ ليرة اذا كانت مرزغية .

٣٠٠ الى ٥٠٠ ليرة لكل هكتار من الكثبان يغرس أشجاراً (الفقرة ٢). كما قررت الحكومة منح مساعدات أخرى دون تحديد المبلغ من أجل تشجيع تربية المواشي الكبيرة (البقر) ودود الحرير والنحل والدواجن .

وأخيراً تزداد نسبة مساعدة الحكومة كلما كانت الحصة الممنوحة اكثر عناية والمشاكل الموجودة فيها أكثر صعوبة . ولكن زيادة النسبة هذه تتعلق أكثر بعدد أسر المزارعين التي توطن وبمضمون عقد العمل . وتعطى الأفضلية للذين يضعون كهدف لهم خلق الملكيات الزراعية الصغيرة .

وصدر في أول شهر مارس عام ١٩٢٩ قرار جديد يسمح للحصص التي وزعت قبل سنة ١٩٢٨ بالانتفاع من قانون عام ١٩٢٨ المتعلق باسهام الحكومة في هذه العملية . على شرط ان يخضع أصحاب هذه الحصص لشروط قوانين عام ١٩٢٨ ، وبخاصة للفقرات منه المتعلقة بالتوطين . قبل في الواقع أصحاب الحصص كافة هذه الشروط الجديدة ، حتى الذين منهم كانوا يعارضون بشدة استعمال اليد العاملة الايطالية فوراً . لأن مصلحتهم تقتضي ذلك . وهكذا فان قيمة اسهام الحكومة كانت تبلغ عملياً حوالي ٢٥ أو ٣٠٪ من قيمة الانفاق الكلي. واذا أضفنا الى ذلك القروض التي كان يمنحها صندوق التوفير فان هذه القيمة تصل الى ٥٠٪ من قيمة العقار . نستطيع ان نلاحظ من جراء هذا ان مساعدة الحكومة ـ مباشرة كانت أو غير مباشرة ـ هي هامة لدرجة . وأشير الى أنني سمعت من جهات مختلفة ومن أشخاص موثوقين ، ان القوانين المتعلقة باسهام الحكومة هي التي أنقذت مشكلة الاستعمار من الفشل . ولا يوجد أي بلد مستعمر أنفق مثل هذا الانفاق واتخذ مثل هذه القرارات من أجل إحياء مستعمرة وتوطينها بالسكان .

آثار ونتائج قوانين ١٩٢٨

طبقت قوانين ١٩٢٨ ، التي اتخذت في عهد قنصلية (الجنرال بونو) من قبل خلفه (الماريشال بادوجليو Maréchal Badoglio) الذي عين حاكماً لليبيا في شهر ديسمبر من العام نفسه . وبرهن (المارشال) الذي كان يهتم كثيراً بمشكلة الاستعمار ويفتخر بأنه ينتمي الى أصل ريفي ، عن كثير من الحذر والدقة في تطبيق هذه القوانين لا سيما وان الظروف التي طبقت فيها كانت شديدة الصعوبة والحساسية .

وبدأ أولاً باعادة النظر في الكادرات . كما رأى من الضروري دراسة وضع كل مستعمر على حدة ، قبل ان تبدأ الحكومة بفرض واجبات جديدة عليه وبتقديم المساعدات المالية الهامة له . وهكذا طرد المستعمرون الذين يملكون وسائل فنية غير كافية وموارد مالية ضعيفة . كما انقصت مساحة بعضهم أيضاً . ان سياسة الماريشال هذه ، التي كانت تجري بتريث من دون دعاية فارغة ، كان لها الفضل الأول في تثبيت وضع الاستعمار بعامة .

من جهة ثانية واصلت السلطات المسؤولة توزيع الحصص على الراغبين. بيد أن الأزمة العالمية الكبرى أجبرت هذه السلطات على الابطاء كثيراً في تحقيق هذه الحركة. كما قام (الماريشال)– بكثير من الحذر – بتطبيق عملية استعمارية ، في مساحات صغيرة ، سميت بالاستعمار البشري . وتمثلت هذه العملية بانشاء مشاريع زراعية ، على ايدي المرتزقة من الجنود الفاشيين في سواني بن آدم. كما تمثلت أيضاً بانشاء مزارع للتبغ بوساطة المزارعين في أبروز وتكرينة في الجبل قرب غريان .

كانت نتائج عملية الاستعمار بعامة – التي بدىء فيها قبل ١١ سنة من تاريخ ذهاب الماريشال عام ١٩٣٣ وحلول وزير الطيران (الماريشال بالبو

Maréchal Balbo) محله – هي الآتية[1] :

٢٠٢٨٢٧ هكتاراً حددت ملكاً للدولة (منها ٤٠٣١٧ هكتاراً حدد في الخمس السنوات الاخيرة) .

١٠٩٨٥٨ هكتاراً سلمت للمستعمرين(منها ٢٩٦٩٦ هكتاراً سلم في فترة ما بين ١٩٢٩ و ١٩٣٣) .

٥٣٩٤٦ هكتاراً استغلت إما بوساطة الزراعة المروية وإما بوساطة غرس الأشجار البعلية .

٥١٣ مستعمراً من بينهم١٣٥مالكاً للارض كانوا يمارسون الاعمال الزراعية ويستعملون ١٣٠٠ أسرة من المزارعين الايطـــالبين . كان يوجد أيضاً ٢٣٠ مستعمراً يزرعون التبغ في تكرينة كما كان يوجد من جهة ثانية ١٥٣٠أسرة من المزارعين الايطاليين أي حوالي ٧٠٠٠ أو ٧٥٠٠ شخص ، تعيش من زراعة الأرض . ونشير الى أن مجموع هذه الأسر وصل بكامله تقريبـــاً الى هذه المستعمرة ابتداء من عام ١٩٢٩ .

وتجدر الاشارة الى أن هذه النتائج البـــاهرة حققت بالرغم من سنوات الأزمة العالمية الكبرى الثلاث. ويمكن أن نضيف الى هذه النتائج، التحقيقات المتعلقة بالمواصلات التي أصبحت أكثر سهولة بفضل تمديـد الخط الحديدي في العزيزية عند سفح جبل غريان (١٩٢٨ – ١٩٢٩) . وبخاصة بفضل انشاء طرق معبدة التي قضت على استعمال القطارات الصغيرة غير المريحـــة وغير المنتظمة .

بيد أن نفقات عمليـــة الاستعمار هذه ، وبخاصة توطين أسر المزارعين الايطاليين كانت باهظة . وأجريت في عام ١٩٣٢ عملية حسابية برهنت على

---

(٢) اخذت هذه الارقام من المجلة الايطالية Tripolitania economica يناير ١٩٣٤ ويناير ١٩٣٣ .

أن اسهام الحكومة المالي كان كالآ تي :

١٨٠٦ ليرات لاحياء كل هكتار في المزارع الصغيرة المساحة (أقل من ٧٥ هكتاراً) . ٨٢٨ ليرة لاحياء كل هكتار في المزارع المتوسطة المساحة (من ٧٥ الى ٤٠٠ هكتار) . ٥٧٢ ليرة لاحياء كل هكتار في المزارع الكبيرة المساحة (أكثر من ٤٠٠ هكتار) .ونشير الى أن أصحاب الحصص الصغيرة هم الذين بذلوا ـ الى حد هذا التاريخ ـ الجهد الاكبر ،إذ انهم استغلوا ٧١,٥٪ من مساحة حصصهم . في الوقت الذي لم يستغل فيه أصحاب الحصص المتوسطة سوى ٥٨,٨ ٪ وأصحاب الحصص الكبيرة سوى ٤٠,٨ ٪ فقط . يتضح إذن ـ من هذه النسب ـ ان عمل المستعمر الصغير هو أشد فعالية ولكنه هو الذي يكلف الحكومة أكثر .

على كل ان مساعدة الحكومة هذه ، التي اعترف الجميع باهميتها في هذه العملية ، كانت تعتبر من قبل كثير من الاوساط غير كافية . لذا ابتداء من الثالث عشر من شهر ديسمبر عام ١٩٣٠ صدر قرار ينص على اقراض المزارعين من أجل مواجهة النفقات التي تتطلبها المزروعات الطويلة المحصول . وتبلغ قيمة هذا القرض ١٣٠ ليرة في كل هكتار يغرس شجراً و ٢٠٠ ليرة في كل هكتار يغرس باشجار العنب . وبعد ذلك ، وبموجب القرار الذي صدر في الخامس من شهر مايو ١٩٣٢ ، رفع مقدار هذين النوعين من القروض الى ١٨٠ ليرة و ٢٨٠ ليرة . وأخيراً صدر قرار في الخامس عشر من شهر ابريل عام ١٩٣٣ ، قرر بموجبه منح قرض زراعي خاص ، من دون فائدة ويسدد في مدة خمس عشرة سنة ، للمزارعين ، لمساعدتهم على انتظار محاصيل مزروعاتهم . ويمنح هذا القرض بشكل سنوي : ١٠٠ ليرة للهكتار الذي يغرس باشجار الزيتون أو اللوز أو العنب ، ولكي لا يساء استعمال هذه القروض ، صدر قرار في الثلاثين من شهر نوفمبر عام ١٩٣٣ وقرارات أخرى لاحقة ، حددت الشروط الفنية التي يجب ان تتحلى بها الحصص الموزعة

لكي يمكن الاستفادة من هذه القروض .

وهكذا برهنت عملية الاستعمار ، بفضل قوانين ١٩٢٨ أنها عملية ناجحة وذلك بالرغم من الازمة الكبرى . والدليل على ذلك ان مساحات واسعة قد زرعت بواسطة الاسر الايطالية العديدة . بيد أن هذه النتائج الباهرة كلفت ثمناً باهظاً للحكومة . ولكن الحكومة تهتم اكثر فأكثر بمشكلة توطين السكان (الاستعمار البشري التدريجي) . هذه هي سياسة الحكومة التي وضعت في شهر مارس ١٩٣٣ والتي سنتكلم عنها فيما بعد. ويبدو أيضاً انها سياسة الحاكم الحالي (الماريشال بالبو) .

الفصل الثاني

المشاكل الزراعية

١ – المزروعات البعلية

يؤلف اقليم طرابلس الشمالي قسماً من منطقة السهوب الشديـدة الجفاف – حيث يجد الانسان نفسه على الحدود القصوى للصعيد الزراعي – لذا ظهر الاستعمار أولاً كمشكلة متعلقة بالفن الزراعي . وبما أن ممارسة الزراعة المروية لا يمكن أن تجري الا ضمن مساحات ضيقة ، لذا بدا إحياء اقليم طرابلس لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة تطبيق أقسى الطرق للزراعة البعلية . ويبدو من الضروري جداً العمل على جعل الارض قادرة على امتصاص الحد الاكبر من مياه الأمطار والرطوبة الجوية ، وعلى الحيلولة – بأي ثمن كان – دون تبخر المياه ، التي تزيد في شدة تبخرهـــا – في بعض الفصول – الرياح العاتية والحرارة الشديدة . ان تربة هذا البلد الرملية الخفيفة ، من حسن الحظ ، تساعد على ممارسة العمل الزراعي السهل . كما يبدو من السهل أيضاً الحيلولة دون تبخر المياه ، بسد المسام النفاذية بوساطة النشر المستمر لطبقة التربة السطحية .

إن العنصر الفني ، هو اذن العنصر الرئيسي اللازم لنجاح عملية الاستعمار . ولا يمكننا الآن – بسبب نقصان المعطيات الزراعية والجويـة الدقيقة – إصدار حكم دقيق حول قيمة مختلف المناطق الخاضعة للاستعمار ، الا استناداً

الى مظهر الحصص المستثمرة. ولكن مظهر الحصص يتعلق بخاصة – الى الآن على الأقل – بالعمل المبذول . لذا من الصعب أن نقول : ان هذه المنطقة ، التي تعمل فيها مجموعة من المستعمرين الماهرين هي أحسن من تلك التي نرى فيها أشجار الزيتون واللوز ، أقل جودة والحبوب أقل محصولاً . بيد أن هذه الفوارق ، التي يعود سببها الى عمل الانسان ، تميل نحو التلاشي تدريجياً كلما عمم استعمال الطرق الفنية الجيدة .

في البداية ، ان القسم الأكبر من المستعمرين لم يكن يمنح الأرض – الجائعة للعمل – العناية الكافية . وهكذا فان قسماً كبيراً منهم كان يغرس الأشجار الصغيرة في حفر بسيطة دون أن يكلف نفسه عناء فلاحة المساحة المزروعة . مثلما لو كان يقوم بهذه العملية في ايطاليا الشمالية والمتوسطة . مع العلم ان الصقليين ، المعتادين على مناطق زراعية مشابهة يستطيعون ، أن يزرعوا ، الأرض أحسن من ذلك . ونشير الى أن الفنيين الزراعيين أنفسهم أظهروا بعض الحيرة في السنوات الاولى ، في الادلاء بنصائحهم الفنية . لذا نتج بعض التردد في اصدار ارشاداتهم .

ولكن وصول كمية كبيرة من المزارعين الايطاليين من تونس ، بفضل تشجيع ادارة الاستعمار – كما رأينا – أسهم كثيراً في تقدم الزراعة في اقليم طرابلس . ونشير الى أن هؤلاء المزارعين – الذين يعود أصلهم الى ايطاليا الجنوبية وصقلية – استطاعوا بفضل عملهم الجاد في تونس والاحتكاك المباشر بمزارعي الكرمة من وسط فرنسا وبفضل معرفتهم أيضاً لطرق زراعة أشجار الزيتون في صفاقس ، أن يظهروا تفوقاً كبيراً على المزارعين الذين قدموا مباشرة من ايطاليا . وهكذا أصبح معلوماً ان الارض المزروعة أو المغروسة أشجاراً يجب أن تخضع دائماً لعمل مستمر . ومنذ ذلك التاريخ أصبح يرى باستمرار عربات الحراثة تمر دائماً بين الأشجار الصغيرة . كما طبقت طرق الزراعة التي كانت معروفة في صفاقس . وظهرت رويداً رويداً أهمية

الري للحصول على محصول جيد . كما أصبح واضحاً ان عملية تفتيت القشرة السطحية للتربة ونزع الاعشاب الضارة، هي أقل تكلفة من عملية نقل صفائح المياه على ظهر الجمال أو على العربات .

ومثلما استفادت تونس من التجربة الجزائرية فان اقليم طرابلس استفاد بدوره من التقدم الذي حققته الزراعة التونسية . هذا ولقد وفر كثيراً على المستعمرة الايطالية ، من التجارب العشوائية ، توطين خمسين أو ستين أسرة أتت من تونس المجاورة .

ولكن يبدو من الظلم ، اذا اغفلنا أهميـــة الخدمات التي قدمت لعملية الاستعمار الزراعي ، في اقليم طرابلس ، من قبل المكتب الزراعي الذي التصق به اسم (de Cillis et Léone) [١] وتجدر الاشارة بصدد هذا الى أن قسمه (المكتب الزراعي) المختص باجراء التجارب ، يملك قرب أبواب العاصمة في سيدي المصري ، محطة رائعة لاجراء التجارب تبلغ مساحتها ٧٠ هكتاراً . وتحتوي على مشتل واسع من أجل تشجير الكثبان وعلى حقل للتجارب في (كاستل بينيتو Castel Benito) وعلى كروم عنب اختيارية في غريان . وان عملية التشجير التي حققهـــا هذا المكتب تستحق عناية خاصة ولكنها تعتبر خارجة عن موضوعنا بعض الشيء . ويضم المكتب أيضاً ، من أجل اعمال الزراعة ، قسماً مختصاً بأمراض المزروعات وقسماً مختصاً بتربية وتحسين نوع الحيوانات الداجنة . ويوجد هذا القسم الاخير في جوار سيدي المصري . ويملك أرضاً في (كاستل بينيتو) ومحطة لزراعة الحبوب ولرعي الماشية في ترهونة .

---

(١) de Cillis , 47 .

الزيتون

ان اشجار الزيتون هي الـــتي ستغير منظر اقليم طرابلس ، وان هذه الاشجار ، الهندسية الشكل ، هي التي ايضاً ستكسو تقريباً وجه السهوب العارية [١] . لأن باستطاعة شجر الزيتون التكيف مع طبيعة هـذه الارض والاكتفاء بكمية قليلة من الامطار . زد على ذلك أن بمقدوره ايضاً الصمود ضد الرياح العاتية وتحمل الحرارة المرتفعة . وأخيراً ان غرسه يعتبر عملية سهلة . لذا كان يبدو ان الهدف الرئيسي لصاحب مزرعة ما هو غرس حقل من شجر الزيتون واسع قدر المستطاع . أما أنواع المزروعات الاخرى فلم تكن تعتبر سوى مزروعات هدفها المساعدة على الانتظار وعلى سد الحاجة عند الضرورة . وتبرهن اشجار الزيتون الرائعـــة التي لا تزال تزرع في الجبل ، وأثار حقول الزيتون القديمة التي يمكن أن نراها على الساحل (وجد المصريون في داخل صبراتة مثلاً ، ثقوبـــاً محفورة في القشرة الجيرية المجاورة لسطح الارض) وبعض بساتين الوطنيين البعلية ، عن قابلية هذه الارض – أو على الاقل في جزء من اقليم طرابلس الشمالي – لزراعة النباتات الزيتية (أشجار الزيتون) وتجدر الاشارة الى أن بعض الايطاليين الذين ثبطت عزائمهم بسبب الاعمال الاولية البطيئة الصعبة ، ذهبوا الى صفاقس واستعادوا أملهم وعزائمهم من جراء منظر اشجار الزيتون الرائعة التي كبرت في محيط مشابه وربما أكثر سوءاً .

وطرح منذ البداية ، على بساط البحث ، مشكلتان هامتان : تتعلق الاولى بانواع الاشجار التي يجب اختيارها . أما الثانية فتتعلق بإعداد الارض وصيانتها . حصل الاتفاق تقريباً بالنسبة الى المشكلة الثانية ، أما الاولى فلا

---

(٢) de Cillis, 45 et 46; Vivoli, 55.

تزال موضوع نقاش الى الآن ، حتى من قبل الاشخاص الاكثر معرفة بالشؤون الزراعية .

ربما كان من الافضل – في محيط ، بالرغم من كل شيء ، مختلف عن محيط ايطاليا وحتى عن محيط ايطاليا الجنوبية – البدء بزراعة أنواع الاشجار المحلية : مثلاً ان نوع (الاندوري) الموجود في الواحات والشبيه بنوع (الشمالي) الموجود في صفاقس ، ينتج ثماراً صغيرة غنية بالزيت . وان الانواع الموجودة في مسلاتة ، بالرغم من الزراعة الضعيفة ، تعطي نتائج ممتازة . والشأن كذلك بالنسبة لبعض الانواع ، على الاقل الموجودة ، في جبل غريان . من جهة ثانية اعتاد الوطنيون في افريقيا الشمالية غرس شجر الزيتون بواسطة الغصون وليس بواسطة شجيرات المشاتل . ونشير الى أن غابة الزيتون في صفاقس نشأت بواسطة غرس اغصان شجر (الشمالي) . اذن هذه التجربة يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار .

ولكن القسم الاكبر من المستعمرين الايطاليين غرسوا ، ولا يزالون يغرسون أنواع الاشجار المعروفة في ايطاليا والتي حصلوا عليها من المشاتل . ويحق لنا أن نتساءل : لماذا عرضوا أنفسهم لهذا الخطر المزدوج ؟ .

يعود السبب إلى أنه كان من الصعب الحصول على كمية وافية من غصون أشجار الزيتون الوطنية . لأن مزارع الايطاليين كانت بعيدة عن أشجار الزيتون الموجودة في الجبل أو في الواحات . وعلى كل ان كمية أشجار الزيتون في هذا البلد كانت قليلة لدرجة ، الأمر الذي لا يساعد مطلقاً على اشباع طلب المستعمرين الايطاليين [١] . من جهة ثانية أن هؤلاء كانوا مجبرين – بموجب شروط العقد – على أن يغرسوا مساحات واسعة في هذه الأشجار . وتجدر الاشارة إلى أن قسماً من المستعمرين الايطاليين توصلوا الى استيراد كمية

---

(١) صدر قرار يحظر قطع أية شجرة زيتون دون أن يغرس مكانها شجرة جديدة .

من غصون الزيتون من صفاقس . بيد أن قسماً منهـــا كان يصل يابساً .
زد على ذلك ان الحكومة في تونس – بسبب إبادة أشجار الزيتون فيها –
منعت تصدير أغصان الزيتون التي تستعمل للغرس ، لذا لم يبق أمـــام القسم
الأكبر من المستعمرين الايطاليين سوى مصدر واحد هو : الاستيراد مـــن
إيطاليــا .

وعلى كل ان أنواع الاشجار الايطالية كانت ولا تزال تفضل من قبل هؤلاء
المستعمرين، بالرغم من أن اشجار المشاتل التي كانوا يستوردونهـــا كانت تجد
صعوبة كبـيرة في النمو ، بسبب جذعها الطويل والنحيف وجذورها غير
الكافية ونموها البطيء نسبياً . ولكن هذه الأشجار هي آتية من وطنهم ،
لذا فهم يعرفونها جيداً ويستطيعون غرسها كما اعتادوا ذلك في بلدهم .
اعطاء الأفضلية مبدئياً لـــلأنواع وللطرق الوطنية هو نقطة ضعف طبيعية
وخطيرة في الوقت نفسه ، ألحقت بالمستعمرين الفرنسيين في الجزائر وتونس ،
الكثير من الأضرار .

نأمل أن يكون نصيب المستعمرين الايطاليين، في اقليم طرابلس ، غـير
ذلك . ولكن عندما نرى في هذه السهوب القاحلة والمحروقة بأشعة الشمس ،
وبرياح القبلي ، اشجار الزيتون الصغيرة – قد رأينا شقيقاتها الكبرى مغطاة
برغوة سميكة في المناطق الأكثر رطوبة في منطقة (التوسكان Toscane) في
ايطاليا – لا نستطيع أن نمنع أنفسنا من التشاؤم بالنسبة الى مستقبلها .
زد على ذلك ، ان أنواع أشجار الزيتون في (التوسكان) هي التي استوردت
مثل (Frantoio , Leccino , Moraiolo etc ...) . ويعود السبب الرئيسي
في ذلك الى أن أصحاب المشاتل في المنطقة المذكورة هم الذين كانوا قادرين
– بفضل تنظيمهم – على اشباع الطلبات العاجـــلة لآلاف الشجيرات .
ان أشجار هذه المنطقة هي أشجار رائعة في بلدها (أي في ايطاليـــا)
ويمكن أن تنبت في اقليم طرابلس . ولكن نتساءل : هل يمكن أن تحصل

عملية إزهارها وانعقاد ثمارها بصورة طبيعية في بلد شديد الاختلاف ؟ هذا ولقد لوحظ في المزارع القديمة على الساحل أن أنراع أشجار الزيتون الوطنية تتحمل الجفاف أكثر . ان المشكلة هنا ليست مناقشة الأفضلية ، الظـــاهرة لشجر الزيتون الايطالي على اشجار الزيتون الوطنية (في اقليم طرابلس) وانما التساؤل عن كيفية تطور شجر زيتون منطقة توسكان الخضراء في سهوب افريقيا القاحلة. إذن ان الغموض يخيم على مستقبل زراعة النبات الزيتي في اقليم طرابلس . ولكن مصير الاستعمار مرتبط بشجر الزيتون . ويجب ألا ننسى انه يلزم عشرين سنة لشجرة الزيتون لكي تصل الى مرحلة الانتاج الكامل .

ولو نزلنا الآن الى الصعيد العملي لرأينا أن الجهود التي بذلت ليست كافية. نلاحظ في السابق مثلاً – وبخاصة المزارع الصغيرة المجاورة لمدينة طرابلس– ان أشجار الزيتون زرعت بصورة جد متراصة. ونلاحظ أيضاً مستعمرين يزرعون شجر الزيتون بصورة جد مستعجلة في أرض غير معدة ، السبب لأنهم يأملون الحصول بسرعة على مساعدة من الحكومة أو على قرض من صندوق التوفير . ويمكن أن نرى أيضاً – ولكن بصورة استثنائية حقـاً – أشجار الزيتون تنمو بصورة غير منتظمة وسط حزم هائلة من شجر العناب . مع العلم ان اقتلاع شجرة عناب كبيرة مع جذورها الهائلة يكلف نفقات هامة ولكنه عملية ضرورية . وأخيراً : ان الاعتناء بالأرض غالباً غير كاف بسبب نقصان الأموال .

اعتاد بعض اصحاب المزارع سقاية هذه الاشجار إما بوساطة صفائح المياه، التي تنقل على ظهر الجمـــال ، وإما بوساطة مد أقنية تحت الارض وأنابيب متنقلة . ويرمي البعض من هذا ، الاسراع في عملية نمو الشجرة لكي تنتج في مدة اقصر . ويرمي البعض الآخر الى الاحتراس من فترات الجفاف الطويلة بصورة استثنائية . من البديهي ان سقاية الاشجار تشجع كثيراً عملية نموها

فيما بعد عملية الانتاج . ولكن ليس من الاكيد مطلقاً أن تسدد ، يوماً من الايام ، نفقات عملية السقاية بواسطة محاصيل هذه الاشجار . لذا نتساءل : أليست ممارسة الزراعة البعلية ، مع سقاية المزروعات عدة مرات في السنة ، من أجل مساعدتها على النمو ، عملية لا اقتصادية؟ هذه هي المشكلة المطروحة الآن على بساط البحث في منطقة مصراتة ، حيث نرى التربة ثقيلة بعض الشيء بالنسبة لكمية الامطار القليلة . اذ يبدو أن هذه المنطقة لا يمكن أن تستثمر بوساطة الزراعة البعلية فقط .

أشجار اللوز والعنب

إن أشجار اللوز – التي يمكن في بعض الاحيان أن تؤلف زراعة خاصة – تغرس غالباً الى جانب أشجار الزيتون . اذ تغرس شجرة اللوز بين شجرتي زيتون وعلى خط واحد لكي تترك المساحة الكافية لزراعة الحبوب . ونشير الى أن هذه الاشجار تكيفت تماماً مع الظروف الطبيعية ، الى درجة أن الاشجار الموجودة في بساتين الوطنيين وغير المعتنى بها ، هي جد رائعة . ولكنها في المقابل شديدة الحساسية بالنسبة الى الرياح العاتية وبالنسبة الى انخفاض درجة الحرارة وبخاصة في فصل الإزهار . زد على ذلك انها تتأثر كثيراً من جوار البحر المباشر . ولكن هذا النوع من الشجر يملك ميزة رئيسية وهي أنه يثمر في السنة الخامسة ويدخل مرحلة انتاجه الكامل في السنة السابعة أو الثامنة . الامر الذي يزيد في اسهام الحكومة . وتستفيدهذه الاشجار من الاعمال المخصصة لاشجار الزيتون ، على اساس انها مغروسة الى جانبها . هذا ولا تكلف نفقات كبيرة عملية غرس شجيرات اللوز المرة ثم تطعيمها . ويبدو لنا أن عملية غرس اشجار اللوز الى جانب اشجار الزيتون هي عملية جانبية . لأنه ، عندما تدخل اشجار الزيتون مرحلة الانتاج ، بعد خمس وعشرين سنة ، فان اشجار اللوز تكون قد اقتلعت .

وغالباً ما يجمع ايضاً بين زراعة الكرمة والزيتون [١] . وان العمل الذي يبذل في الارض يفيد ، في الوقت نفسه ، هذين النوعين من الاشجار . وتملك شجرة الكرمة ميزة اساسية وهي انها تدخل مرحلة الانتاج بعد مضي سنتين أو ثلاث على غرسها . ونشير الى أن كروم العنب الخاصة ليست نادرة في جوار العاصمة . ولكن نتساءل هل يمكن أن تتكيف شجرة الكرمة مع طبيعة هذا البلد ؟ ان القسم الاغلب من المستعمرين الايطاليين متأكد من نجاح هذه الشجرة التي يسر العين منظر خضارها،في فصل الصيف ، ونموها الجميل. نعتقد ، اذا كانت التربة غير فقيرة جداً بالجير واذا كانت طبقة ما تحت التربة الصلصالية تستطيع الاحتفاظ بالمياه، ان زراعة هذه الشجرة هي عملية هامة. ولكن زراعة هذا النوع سيبقى محصوراً فقط في المنطقة الساحلية . بيد أنها ستتأثر كثيراً من رياح القبلي وان كانت تقضي على بعض الامراض . زد على ذلك ان غرسات الكرمة الصغيرة تخشى كثيراً الرياح الرملية . لذا لجأ التونسيون الى زراعة الشعير بشكل خط ، الامر الذي يؤلف حاجزاً ضد هذه الرياح ويحمي هذه الاشجار وبخاصة في طورها الاول . ولكن زراعة الكرمة تصبح عملية مستحيلة ، عندما نبتعد عن الساحل بسبب الحرارة المخنقة .

ان انواع شجر الكرمة متعددة لدرجة : منها أنواع (الاليكانتي Alicante) و(الكاريان Carignan) لصناعة الخمر، و (الزبيبو Zebibbo) و (الشاسلاس Chasselas)و(الموسكي Muscat) للأكل،و (السلطاني Sultanina)لصنع العنب المجفف (الزبيب) . وتجري زراعة هذه الاشجار دائماً بصورة ممتازة ، لأن الايطالي بطبيعته مؤهل لذلك . وهكذا نرى هذه الاشجار تغرس على مسافات كافية وتقص بصورة منخفضة كما هو الشأن في صقلية وتونس . وتستورد الغرسات من ايطاليا أو من تونس، كما تأتي الآن من البلد نفسه بفضل

---

(١) Maugini et Ferrara,54 .

تقليم الاشجار المحلية. لم يكن في المستطاع أخذ انواع شجر الكرمة الوطنية ، لأن المسلمين،الذين يحظر عليهم الدين الاسلامي شرب المشروبات المخمرة ، ليس لديهم كروم عنب . ونشير الى ان اشجـار العنب المروية الملتفة حول جذوع الأشجار في الواحات مؤلفة قبة خضراء لا تنتج سوى عنب للأكل . وسنرى فيما بعـد ان مشكلة زراعـة أشجار العنب هي مشكلة اجتماعية واقتصاديـة اكثر منها مشكلة زراعية .

أشجار الزيتون واللوز والعنب ، هذه هي الأنواع الثلاثة التي يمكن ان نراها منتشرة ، على مد النظر ، في المزارع خارج المناطق المروية . بيد ان هذا لايمنع من ان هناك انواعاً اخرى استرعت انتباه بعض المستعمرين ، بسبب بساطتها ومنفعتها : مثلاً شجر الخرنوب ـ بالرغم من مساوئه ، اذ انه ينبت بصورة بطيئة ولا يثمر إلا بعد مضي اثنتي عشرة أو خمس عشرة سنة ـ يمكن ان تؤلف ثماره وقت الحاجة ، علفاً صالحاً للخيل والبغال . وكذلك أشجار الفستق والتين ، وان كانت اكثر ندرة ، ولكن أشجار التين الموجودة في بساتين الوطنيين العرب تبدو قوية جيدة . أمـا التين البربري (Opuntia) المستعمل لاقامة الاسيجة حول البساتين في تونس الشرقية ، والنافع جداً لغذاء اليد العاملة الوطنية ، فانه الى الآن لم يسترع انتباه المستعمرين الايطاليين. ويبدو ان هذا النوع من الأشجار لا يمكن ان يتحمل حرارة فصل الصيف الشديدة. ولكن اشجار التوت في المقابل ـ حتى عام ١٩٣٩ ـ كانت تتمتع بالافضلية لدى المستعمرين الايطاليين. ان هذه الاشجار تنبت بصورة جيدة على الساحل. لذا فان عدداً من المزارعين الذين قدموا من منطقة (فينيتو Veneto) والمعتادين على تربية دود القز ، يفكرون بانشاء مراكز لتربية هذه الدودة . ولكن انخفاض سعر الحرير الطبيعي المخيف ، بسبب منافسـة الحرير الاصطناعي الشديدة ، لا يترك أي أمل امام هذه الأشجار سوى استعمال أوراقها كعلف للحيوانات .

الحبوب

ان زراعة الحبوب هي ، تقريباً ، الزراعة السنوية الوحيدة التي يمكن ان نحصل منها على بعض النتائج . ولا يبدو من المستحيل - بالرغم من فقر التربة ورياح القبلي ومن عدم كفاية الامطار وبخاصة من عدم انتظامها - تحقيق، من جراء هذه الزراعة ، بعض الارباح . ولكن زراعة الحبوب هذه لا يمكن ان تعتبر الا كزراعة مكملة ، لأنها لا يمكن ان تتحمل لوحدها نفقات اصلاح الارض المرتفعة ، في منطقة مثلاً يوجد فيها أشجار العناب . على كل ان القمح والشعير لا يزرعان الا بشكل شريط ممتد بين صفوف أشجار الزيتون واللوز. وان هذا الشريط يجب ان يضيق تدريجياً ثم يزول تماماً عندما تكبر هذه الأشجار .

واقعياً اذا أردنا ان نحصل على نتيجة متوسطة في كل سنة من ممارسة هذه العملية ، أي زراعة الحبوب ، يجب ان نتبع نظام المناوبة الآتي : السنة الاولى : تترك الأرض بوراً ، في السنة الثانية : تزرع الأرض بغير الحبوب ، في السنة الثالثة: تزرع حبوباً . يفيد هذا ان الأرض يجب ان تزرع حباً مرة في كل ثلاث سنوات . هذا من جهة ومن جهة ثانية يجب ان نختار أنواع الحبوب السريعة النمو والنضج . ان الشعير المحلي ، الذي يسمى في تونس ، شعير طرابلس ، ينضج في السهل بين الاول والخامس عشر من شهر مايو . بيد ان القمح الذي لا ينضج الا بعد ثلاثة أو أربعة اسابيع، من هذا التاريخ، هو معرض اكثر لرياح القبلي الربيعية . لذا نرى ان انواعاً اخرى مثل نوع (المونتانا Mentana) التي تنضج بسرعة أكبر ، يمكن ان تتكيف أكثر مع هذا المحيط . واخيراً يجب ان تجري عملية البذار في فترة مبكرة ، بيد ان امطار فصل الخريف ، التي تهطل غالباً في فترة متأخرة ، لا تسمح بذلك . كما يبدو من الضروري بذر الحبوب بصورة غير كثيفة وعلى شكل صفوف

مفصولة . لان نجاح اقامة أسيجة من الشعير ، تقي من الرياح ، تساعد على ذلك . ونعلم من جهة ثانية ، ان الاسمدة ، حتى الخفيفة منها ، تشكل خطراً كبيراً على المزروعات في البلدان الجافة . على كل ان المحصولات القليلة لهذه المزروعات ليس باستطاعتها تحمل نفقات هذه العملية .

وتجدر الاشارة الى ان زراعة الشعير وحدها هي التي تكفل لنا جني محصول ما . لأن هذا النوع من الحبوب ، أي الشعير ، يتحمل أكثر من القمح الظروف المناخية وفقر التربة . زد على ذلك ان نضوجه ، الذي يحصل في فترة مبكرة ، يؤلف ضماناً هاماً لنجاح عملية زراعته ، كما ان تبنه هو انفع من تبن القمح ، ويبدو أن عدداً قليلاً من المستعمرين فقط طبقوا نظام المناوبة الذي اشرنا اليه سابقاً إما لأنهم لم يقدروا فائدته الى الآن ، وإما لأنهم كانوا منهمكين بغرس الأشجار . ويمارس كثير من هؤلاء المستعمرين الزراعة غير المباشرة ، بمشاركة المزارعين الايطاليين أو المزارعين الوطنيين .

ان مشكلة زراعة القمح ، هذا الحب الشديد الحاجة والذي لا ينضج في فترة مبكرة ، لم تحل بعد. زيادة على ذلك ان القمح الوطني، الشديد الصلابة، هو عرضة لمرض القمح . ولكن من الممكن ان تنجح زراعته كزراعة الشعير، اذا اخترنا أنواعاً سريعة النضوج وشديدة المقاومة للامراض مثل نوع (المانتانا Mentana)، بيد أنه يبدو من المؤسف الآن ان نرى مستعمرين، في ظروف أولية صعبة ، مصرين بشدة على زراعة القمح ، لأنهم جنوا محصولاً هاماً في بعض السنين الاستثنائية . يجب ان نترك دراسة هذه المشكلة للسلطات العامة ، التي انشأت حقل تجارب في (كاستل بنيتو) اي في منطقة صلصالية خفيفة تصلح ، في السنين الجيدة ، لزراعة القمح .

ان زراعة حب الشوفان لا يمكن ان تعطي نتائج اسوأ (من القمح) بيد أن حصاده يجب ان يجري قبل نضوجه لكي نتفادى سقوط حبوبه . هذا ولا يمكن بيعه للوطنيين الذين يجهلونه . ونشير أخيراً الى انه اجريت بعض التجارب لزراعة الكتان من أجل انتاج الحب وأعطيت بعض النتائج . بيد

أن هذه الزراعة – كما هو الشأن بالنسبة الى زراعة الشعير والقمح – لا يمكن ان تجري إلا بين الأشجار ، لذا فان أهميتها ثانوية .

٢ – المزروعات المروية

علق الايطاليون آمالاً جساماً على المزروعات المروية وبخاصة بعد اكتشاف المنسوب المائي الثاني الغزير المياه والخاضع لضغط خفيف . ولكن باء الكثير منهم بالفشل ، إما لاسباب اقتصادية أو لاسباب تتعلق بالزراعة . وذلك بالرغم من الامتياز المزدوج الذي يتمتعون به ، بالنسبة الى غزارة المياه ورخص ثمنها ، وبالنسبة الى امكانية انتاج خضار وفواكه قبل موسم نضوجها العادي ، وحتى قبل فترة نضوجها في صقلية وافريقيا الشمالية . بيد أن الظروف الطبيعية ليست مناسبة كثيراً للزراعة المروية في اقليم طرابلس ، وبخاصة في المنطقة الداخلية منه ، حيث يزداد عمق المنسوب المائي الامر الذي يزيد في تكاليف امتصاص المياه .

تكلمنا سابقاً عن تغيرات المناخ الشديدة وعن تقلبات درجة الحرارة العنيفة ، التي تؤول تارة الى احداث عملية الإزهار وانعقاد الثمار خارج موسمها المعتاد ، وتارة أخرى الى القضاء ، وبخاصة في شهر فبراير ، على المزروعات الحساسة : الطماطم مثلاً . من جهة ثانية ، ان حرارة فصل الصيف القوية تسبب نمو المزروعات بسرعة شديدة الامر الذي يؤول الى تقصير مرحلتها الانتاجية في فصل الخريف والشتاء وفي أوائل فصل الربيع فقط . وأخيراً ان رياح القبلي تجفف لقاح ازهار الاشجار المثمرة ، الامر الذي يعوق نمو مبيض الزهرة . لذا يجب ، كما هو الشأن بالنسبة الى الحبوب ، الحصول على انواع تنتج في موسم مبكر ، أي على أنواع يجب ان تظهر أزهارها ، على الاكثر ، في منتصف شهر ابريل . من جهة ثانية ، ان الرياح البحرية على الساحل لا تناسب بعض انواع المزروعات .

ان العقبة ، الاكثر صعوبة ، التي تقف في وجه الزراعة هي الرياح، باردة كانت أم حارة . لانهـــا غالباً ما تكون عاتية وجافة . بيد أنه ليس من المستحيل التغلب على هذه العقبة ، إذ ان الايطاليين عالجوها بطريقة خاصة وبخبرة[1]. وهكذا فان الحكومة نفسها غرست، على طول الطرقات صفوفاً طويلة من شجر (الاوكاليبتوس Eucalyptus) ، وان المستعمرين كذلك ، احاطوا مزارعهم وطرقاتهم الرئيسية بهذا النوع من الاشجار . وتوجد بعض اصناف له تنمو بسرعة كبيرة . لذا فانها تؤلف مؤونة هامة من الاخشاب . بيد أن جذور هذا النوع من الاشجار تنتشر بصورة واسعة . كما ان اشجار الشربين يمكن بدورها ان تؤلف حاجزاً من الصعب على الرياح اجتيازه ، ولكن نمو هذا النوع بطيء وتلحق جذوره ايضاً ضرراً بالمزروعات المجاورة . هذا واجريت تجارب من اجل غرس شجر الخروع و (الميوبوروم Myoporum) ذات النمو السريع . ولكن جذور هـــذه الانواع تضر ايضاً بالمزروعات المجاورة . زد على ذلك أن شجر الخروع فقد اهميته الزراعية بسبب انخفاض اسعار حبه ، ولكن حصل على ابهر النتائج بفضل زراعة شجر الاثـــل (Tamaris) ، لأن هذا النوع ينمو بصورة رائعة بوساطة كمية قليلة من الماء . لذا فانــه يؤلف ، في غضون سنتين او ثلاث ، سياجاً جميلاً شبيهاً بالجدار . بالاضافة الى ذلك ان هذا النوع أي الاثل ، يتحمل بسهولة الرياح المالحة البحرية . كما ان جذوره لا تضر مطلقاً بالمزروعات المجاورة . لذا عمم غرس هذا النوع اكثر فأكثر ، حتى اصبح يقاسم ـ اما بشكل مربعات أو بشكل مستطيلات ـ مزروعات المساحات المروية . كما الفت حواجز سهلة الاستعمال ، من اجل حماية المزروعات المروية في السنة الاولى والمشاتل من : الطابية ومن حصائر متنقلة مصنوعة من القصب ومثبتة على أعواد ومن سعف النخيل المثبت على شريط حديدي ومن القصب الذي يصل ارتفاعه

---

(١) Leone,48.

في غضون ستة أشهر الى ثلاثة أمتار ومن (القطاف Guettaf) في بعض الاحيان . اذن لقد توصل المستعمرون الى التغلب على قوة الرياح الميكانيكية .

ولكن يبدو ، في المقابل ، من الصعب جداً التغلب على مشكلة فقر الارض ، لأن الاسمدة الطبيعية نادرة لدرجة والاسمدة الكيماوية باهظة الثمن ، وتبتلع بسهولة من قبل التربة . ولكن زراعة الخضار وطمر الفول عندما يزهر ، يمكن أن يعطيا التربة شيئاً من الخصوبة وبخاصة الازوت .

علاوة على ذلك ان المزروعات المروية تحتاج الى كثير من الدقة والحذر . لذا يلزم اخصائيون من أجل ذلك . يوجد كثير من المستعمرين الايطاليين يتقنون عملية الري . ولكن يوجد في المقابل عدد كبير آخر يمارس هذه العملية بصورة اعتباطية . بيد ان التربة ، من حسن الحظ ، خفيفة بنسبة كافية ، الامر الذي يساعد على تصحيح اخطاء الري .

واخيراً يتطلب هذا النوع من المزروعات المروية ، اعمالاً مرتفعة التكاليف نسبياً مثل : تسطيح وجه التربة وامتصاص المياه من جوف الارض وتوزيعها . ولكن من حسن الحظ ان عملية التسطيح هذه ـ التي يجب ان تكون كاملة تقريباً مع انحدار خفيف ـ يمكن ان تحقق بسهولة ومن دون حاجة الى نقل عدد كبير من الامتار المكعبة من التربة ، لأن وجه الارض مستقيم . ومن حسن الحظ ايضاً أن عملية ضخ المياه لا تكلف نفقات باهظة . لان مياه المنسوب الثاني الغزيرة تصعد من تلقاء نفسها الى مستوى مياه المنسوب الاول السطحي .

ويوجد في أغلب المزارع بعامة بئر او عدة آبار عادية تسمح بسحب المياه اللازمة لسقاية المزروعات الصغيرة الناشئة ولسقاية الماشية ايضاً . كما بئر واحد أو اثنين ، في بعض الاحيان ، ثلاثة آبار ، تصل الى مستوى المنسوب المائي الثاني ، من اجل الري . وتسحب المياه ، قدر المستطاع ، بوساطة طاحونة هوائية معدنية ، تستطيع ان تسحب ، اذا كانت الريح

مؤاتية من خمسة الى ثمانية امتار مكعبة في الساعة . بيد أن عملية الري تستلزم دائماً ـ الى جانب ذلك ـ استعمال مضخة تسير بوساطة محرك . ان المزارع المجاورة مباشرة لمدينة طرابلس تستعمل التيار الكهربائي كطاقة محركة ، بيد أن الوضع لا يساعد على تسديد النفقات . وتجدر الاشارة الى ان بعض المزارع الكبيرة تنتج بنفسها الطاقة الكهربائية . ولكن بنفقات مرتفعة في غالب الاحيان . بيد أن جميع المضخات تقريباً تسير بوساطة محرك الاحتراق أو المحرك الذي يسير بوساطة الزيت الثقيل . ان هذا النوع الاخير هو اكثر قوة وأقل نفقات .

ويستدل على محطات الضخ بوساطة بناء مكعب يخبىء المحرك . وغالباً ما تنتصب الى جانبه طاحونة معدنية ، تضاعف عمل المحرك في سحب المياه . ويقوم ، على بعد بضعة أمتار ، من هذا البناء ، خزان او خزانان كبيران من الاسمنت تبلغ سعتهما حوالي ٦٠ الى ١٠٠ متر مكعب من الماء . وتنطلق من كل خزان اقنية مفتوحة أو أنابيب ممتدة تحت سطح الأرض . بعضها يوصل الماء الى خزانات أخرى والبعض الآخر الى هكتار من الارض المجاورة وذلك دون اي خطر تبخر أو تسرب . ان استعمال الاقنية المفتوحة من الطوب وبخاصة من الاسمنت شائع في كل مكان .

ان عملية الري ، هي في الوقت نفسه ، وبخاصة بالنسبة للمزارع المبتدىء ، مرتفعة التكاليف ودقيقة . لذا فان الآراء لا تزال مختلفة بالنسبة الى مختلف انواع المزروعات المروية . بيد أن الافضلية تذهب ، بصورة عامة ، نحو غرس الاشجار . لأنها محمية أحسن ، بفضل جذورها وطبيعتها ، ضد مساوىء المناخ والأعشاب الضارة .

اما زراعة الخضار فتتطلب الكثير من الصيانة[1] زدعلى ذلك فهي شديدة

---

(١) Leone, 49, et Maugini,52.

الحساسية . لذا لا يمكن ان تزرع في مساحات واسعة . بيد أن هذا لا يمنع من أن هذه الزراعة نمت بعض الشيء في الساحل ، وبخاصة في جوار مدينة طرابلس المركز الاستهلاكي الوحيد الهام ومرفأ تصدير المستعمرة الفريد . هذا وتزرع انواع الخضار المختلفة في مختلف فصول السنة فيما عدا فصل الصيف ، من أجل سد حاجة العاصمة الاستهلاكية . ولكن فيما يخص الخضار المبكرة المعدة للتصدير لا يمكن زراعة سوى الانواع التي تتكيف جيداً مع المناخ وبخاصة مع التربة الخفيفة . ان زراعة البطاطس تنجح جيداً وكذلك الشأن بالنسبة الى الفاصوليا والبازليا والكوسى والبطيخ الأصفر . ونشير الى أن زراعة الهليون يمكن ان تنجح بدورها . أما زراعة الطماطم فتبقى عملية دقيقة . طبعاً ان هذه الأنواع من الخضار تتضرر اكثر كلما ابتعدنا عن الساحل حيث تخفف درجة الرطوبة من تقلبات درجة الحرارة. ولكن المشكلة، كما هو الشأن بالنسبة الى الكرمة ، تجارية أكثر منها زراعية .

وتترك الأرض في حالة استراحة كما تخصب بزراعة البرسيم [١] . ويؤلف هذا النبات علفاً أخضر من الدرجة الاولى بالنسبة الى حيوانات العمل. ويمكن ان نحصل منه على ١٠ وحتى على ١٢ جزة في السنة . ولكن نادراً ما نصادف قصبة الاسكندرية والذرة الخضراء والجاورس (Sorgho) التي تنجح أقل . وربما يبدو من المفيد توسيع زراعة جزر العلف الذي يروق كثيراً ذوق الحيوانات .

واخيراً لا يوجد مزرعة هامة ، في السهل ، الا وتزرع هكتاراً أو اثنين من التبغ لحساب الحكومة . وان انواع : (Erzegovina Gigante) وبخاصة (Salento) ذات الساق الطويل والاوراق العريضة تنجح جيداً

---

(١) يوجد اسطورة متأصلة تفيد بأن البرسيم يفقر التربة بدلاً من أن يخصبها ويعود اصلها الى عادة الوطنيين الذين يستأصلون جذور البرسيم لانهم لا يعلمون انها تحتوي على الازوت .

في الارض المنخفضة والمخصبة بالاسمدة . وتصنع الحكومة من هـــذه الأنواع السجاير الشعبية .

ان زراعة المزروعات الحشائشية ، بالنسبة الى كثير من المستعمرين،ما هي في الحقيقة الا زراعة انتظار . اذ ان القسم الاكبر من المساحات المرويـــة مخصصة لغرس الكرمة. لذا نرى، هنا وهناك، في وسط المزروعات، اشجاراً صغيرة تترعرع .

ويجب ، كما هو الشأن في افريقيا الشمالية الفرنسية ، ترك زراعـــة انواع المزروعـــات الاستوائية . حتى الموز الذي يمكن ان يثمر ولكنه يتأثر من الرياح . بيد ان هذا لا يمنع من ان كثيراً من الانواع الاستوائية – اذا حظيت بالعناية الكافية – يمكن ان تنجح . والدليل على ذلك ، ان مزرعة (ميشيلي Micheli) الموجودة في وسط سهل العزيزية ، حيث تفوق درجـة الحرارة في فصل الصيف ٥٠ درجة ، تحتوي على بستان للاشجـــار المثمرة والمشاتل باهرة للغاية .

اما الاجاص والتفاح ، حتى لو طعمت بشجر السفرجل ، فـلا يمكن ان تعتبر من الثمار الافريقية . ويمكن ان تنمو وتنتج في هذا البلد ، بيد أن عملية ازهارها المتأخرة تشكل خطراً دائماً . كما ان ثمارها سرعان ما تفقد صفاتهـا الاصلية . وكذلك الشأن بالنسبة الى البرقوق والفستق والخوخ والمشمش . ان هذه الانواع ايضاً يمكن ان تنتج وتتأقلم في هذا البلد وبخاصة النوع الاخير . اما الزراعة الاكثر انتشاراً او التي ينبىء مستقبلها بنتائج باهرة فهي،من دون ريب ، زراعة البرتقال . وتعطي الانواع الوطنية وبخاصة (الدمي) ثمـاراً ممتازة النوع ، باستطاعتها منافسة أجود الأنواع الصقلية. كما كانت تصدر كميات منها – قبل الحرب العالمية الاولى – الى مدينة هامبورج . بيـد ان اشجار البرتقال هذه التي تزرع بشكل: ٤ × ٤ متر او ٥ × ٥ متر ، تحتاج الى كميات كبيرة من المياه والى حواجز جيدة لحمايتها من الرياح.ويزرع في المقابل كميات

بسيطة من شجر الماندرين (الاصناف الوطنية رديئة النوع) والليمون. بالاضافة الى ذلك ان سوق هذه الاصناف الاخيرة ، الى الآن ، ليس منظماً .

وليس من النادر مطلقاً رؤية بعض الخطوط من اشجار الكرمة لانتاج عنب الاكل وبعض أشجار الزيتون لانتاج الزيتون المعلب وبعض اشجار اللوز. ان سقاية هذه الانواع من الاشجار تساعد كثيراً في نموها كما تسهم بصورة فعالة في زيادة كمية انتاجها .

واخيراً ، ان قسماً كبيراً من صغار المزارعين ، في جوار مدينة طرابلس انشأ بعض المشاتل . ويمكن الاستدلال عليها - اي على هذه المشاتل- بفضل الحواجز المتنقلة لصد الرياح التي تحمي آلافاً من آنية الفخار أو من صفائح المعلبات القديمة التي تنبت فيها شجيرات المستقبل ، وتسيطر في هذه المشاتل غرسات الزيتون والاصناف المخصصة لتشجير الارض العارية . ونستطيع ان نرى ايضاً بعض الاصناف المتنوعة .

ونشير الى ان عدداً كبيراً آخر من المزارعين ، انشأ بعض المشاتل في الاماكن المحمية جيداً من مساحة حقله المروي . ويفسر تعدد المشاتل هذا ، في المزارع الايطالية ، بحاجة المزارعين الماسة الى زراعة مئات آلاف الاشجار. ولكن فضل كثير من المزارعين الايطاليين - بالرغم من نفقات النقل - استيراد الغرسات الصغيرة من المشاتل الايطالية وبخاصة من التوسكان .

نستطيع الان ، ان نرى وسط هذه المساحات الشاسعة - التي لم تستطع بعد اشجار الزيتون واللوز تغطية وجهها العاري - مربعات خضراء من الحقول المروية والاشجار ، وكأنها واحات خضراء رطبة وسط السهوب القاحلة . وبلغت مساحة الارض المروية في مطلع عام ١٩٣٤ (٢١٥٥) هكتاراً ، اي ٤ ٪ من مساحة الارض المزروعة الكلية .

٣ – تربية المواشي

كانت تؤلف في السابق تربية المواشي الثروة الرئيسية لاقليم طرابلس ، وبخاصة داخل الواحات الساحلية منه . اذ كانت تعتبر قطعان الماشية رأس مال البدوي الاساسي ، بيد أن زراعة الحبوب لم تكن بالنسبة اليه سوى عملية تسلية ولهو . ولكن عدد قطعان الماشية هذه تناقص كثيراً خلال الغزوين العسكريين وكذلك خلال فترة الفوضى التي سادت هذا البلد بينهما . علاوة على ذلك ان توسع الاستعمار الايطالي وزراعة الارض التي تولدت منه حرمت قطعان الغنم والماعز من مراع واسعة . ولكن تربية قطعان الماشية ، نسبة الى المستعمر المبتدىء، تؤلف من دون ريب ، مورد دخل عاجل . وان كان هذا المورد يجب ان يتناقص فيما بعد ، من جراء توسع غرس اشجار الزيتون السريع . من جهة ثانية يبدو أن تربية حيوانات العمل الزراعي هي شيء ضروري ، كما يبدو من المفيد أيضاً تربية الابقار إما لانتاج الحليب وإما لانتاج اللحوم [١] .

كل مزرعة هي بحاجة الى حيوانات العمل ، لأن فلاحة الارض بوساطة الآلات – والتجربة التي أجريت في اقليم طرابلس تثبت ذلك – هي عملية خاسرة وبخاصة في منطقة ذات زراعة غير كثيفة . لذا فان عدداً كبيراً من المستعمرين الايطاليين تركوا استعمال آلاتهم الزراعية . أما الباقون ، الذين يملكون مساحات واسعة، فلقد اكتفوا باستعمال الجرارات الخفيفة (الامريكية الصنع) من أجل اصلاح الارض أو نقبها أو غرسها . لهذا فان حراثة هذه الأراضي الخفيفة تجري الآن إما بوساطة الخيل أو البغال أو البقر أو الجمال .

---

(١) Ducro, 59, et Tucci, 58, يعطيان ارشادات دقيقة بالنسبة الى مختلف انواع البقر وكيفية تحسينها .

بيد أن الأفضلية ، بالنسبة الى هذه العملية، تذهب غالباً للخيل والبغال. ان الحصان البربري هو حيوان قوي وشديد المقاومة ويستطيع العمل بسرعة عندما يكون الى عربة من شكل (Vignéronne) بيد أنه يبدو أن البغال تتحمل الحرارة أكثر وتعرق أقل . ولكن لا يمكن الاعتماد على البغال الوطنية لأنها غير موجودة. يعود السبب إلى أن عملية تسفيد الفرس من الحمار هي عملية ليست متبعة في اقليم طرابلس ، ولأن الوطنيين يكرهون ، لا بل ينفرون من هذا الحيون المزدوج الجنس (البغل) والعاجز عن التناسل .

إن كثيراً من المزارعين لا يستعملون في جر عربات الفلاحة سوى البقر . بيد أن قسماً آخر يرى أن هذه الحيوانات هي بطيئة العمل وقوتها غير كافية. ان أنواع البقر المحلية ، هي في الحقيقة صغيرة الحجم ولكنها تأكل أقل من الخيل والبغال وتعطي كمية أكبر من الأسمدة الطبيعية . هذا ولقد أُجريت محاولات من اجل تحسين هذه الأنواع الوطنية بتقاطعها مع البقر الهندي . ولقد آلت هذه العملية الى الحصول على نوع جديد لا بأس به اطلاقاً ولكنه صعب الاستعمال وشرس بعض الشيء . ونشير الى أن الثيران الصقلية المستوردة ، أو التي جرى تقاطعها مع الأنواع الوطنية ، هي قوية وتستعمل في عمليات نقب الارض . ونشير أيضاً الى انه لا يوجد مقاطعة في ايطاليا إلا واستورد منها بعض الحيوانات . بيد أن الثيران الايطالية ، بصورة عامة تأكل أكثر من الثيران الوطنية . على كل من المحتمل في النهاية أن نصل ، بفضل عمليات التقاطع المتعددة ، الى تحسين انواع البقر المحلية واختيار النوع الذي يمكن أن يتأقلم في هذا البلد .

ويستعمل الجمل — هذا الحيوان الذي يصلح لكل شيء عند الوطنيين — في القسم الغالب من المزارع للركوب . كما يستعمل ايضاً من اجل نقل معدات البناء والأشجار الصغيرة وبخاصة لنقل الماء ، إذ يوضع في كل جهة من سنامه صفيحتان من الماء ، الواحدة توازن الاخرى، من اجل سقاية الاشجار

الصغيرة. بيد أن هذا لا يمنع من أن عدداً كبيراً من المستعمرين يستعملون هذا الحيوان من أجل حراثة الأرض . ولكن يبدو ان من الضروري ، بالنسبة إلى هـــذا الحيوان الحساس الجامح ، أن يقاد دائماً من قبل الوطنيين الذين يعرفونه حق المعرفة .

يسبب استعمال هذه الأنواع العديدة من حيوانات العمل في المزارع ، اختلافاً بالرأي حول كل من صفات ومعايب الخيل والبغال والثـــيران والجمـــال .

إن عملية تربية البقر من أجل إنتاج اللحوم او الحليب ، هي عملية استثنائية ، لأن اقليم طرابلس ، من البديهي ، لا يمكن ان يعتبر بلداً صالحاً لتربية المواشي الكبيرة الحجم . بيد أن هذا لا يمنع من أن عدداً كبيراً من المستعمرين يجني بعض الارباح من عملية تسمين بعض العجول أو الأبقار الوطنية الشاحبة ، مدة ستة أو ثمانية أشهر ، في المزرعة والاستفادة من أسمدتهـــا الطبيعية ثم إرسالها إلى المسلخ فيما بعد . وتجدر الاشارة إلى أن السوق المحلية هي التي تقتنع فقط بلحم هذه الحيوانات غير جيد النوع . ويبدو من النادر أكثر تربية الحيوانات من أجل إنتاج الحليب . لأنه يجب من أجل ذلك ايجاد مركز استهلاكي مجاور لتصريف الانتاج اليومي ، ومن المعلوم انه لا يوجـد في هذا البلد سوى مدينة طرابلس كمركز استهلاكي يحتوي على جالية أوروبية. على كل يمكن تحمل نفقات استيراد العلف والبقر الحـــلوب ، وحتى البقر السويسري الذي يجب أن يوضع في اصطبلات جيدة . ويجب إلى جانب مواد العلف التي توجد في المزرعة مثل : القش والبرسيم والتبن (إذا وجد) استيراد بعض المواد الاخرى وبخاصة لب الشوندر . ويبدو لنا في النهاية أن إنتاج الحليب هو منحصر في عدد قليل من المزارع الموجودة قرب العاصمة . كما يوجد في بعض المزارع الكبيرة بعض البقر الحلوب من أجل سد حاجات العمال ، وفي بعض الأحيان من أجل سد حاجات الأشخاص الذين يقيمون في جوار المزرعة .

ان العناية بحيوانات العمل - فيما عدا الجمال - والحيوانات المعدة للذبح أو المعدة لانتاج الحليب ، هي دائماً مؤمنة من قبل الايطاليين . أما تربية الاغنام وبعض الماعز في المقابل فهي متروكة للوطنيين الذين تشرف عليهم عائلة ايطالية مكلفة بتحويل الحليب الى اجبان . بيد أن هذا النوع من تربية الماشية سيفقد اهميته تدريجياً بسبب توسع الزراعة . ولا يمكن ان نجد حيواناً يستطيع التأقلم مع هذه البيئة مثل الغنم البربري . هذا الحيوان القوي والذي تحتوي إليته على كمية من الدهن لا مثيل لها كغذاء سوى سنام الجمل . علاوة على ذلك باستطاعة هـــذا الحيوان أن يتكيف وطريقة الوطنيين البدائية في تربية الماشية ، هذه الطريقة التي تكتفي بالاعتناء بالحمـــل وتترك الشاة ، من دون مأوى ، مهما تغير الطقس . ولكن في حالة هبوب الرياح القارسة يضع الوطنيون قطعان الغنم وراء اسيجة من العناب . وتوضع هذه القطعان ، في الليل ، في زريبة مصنوعة من الطين أو من غصون العناب الشائكة . وتجدر الاشارة الى أن المزارع الموجودة في منطقة الترهونة ،والتي تحتوي على مساحات واسعة صخرية غير صالحة للزراعة ، وبعض المزارع الكبيرة المساحة في سهل الجفارة الداخلي ، التي يزرع قسم منها فقط ، تلجـــأ الى تحسين هذه العملية ببنائها ملاجيء جيدة ، وبصنعها حوض ماء لغسل الحيوانات ثم بقيامها بعملية اختيار انواع الحيوانات الجيدة . بيد أن المزارع المخصصة لزراعة الاشجار لا يمكن ان تكلف نفسها نفقات نشاط (أي تربية الاغنام) مهـدد بالزوال . هذا ومن النادر جداً أن نرى مستعمراً يشترك مع شخص وطني في تربية قطعان الماشية خارج حدود المزرعة. على كل ان قطعان الماشية ، وحتى الوطنية فيها ، لا تتنقل وسط مساحات واسعة من المراعي ، وانما تبقى محصورة في منطقة لا تتعدى بعض العشرات من الكيلومترات ، وهذا شيء طبيعي لأنه لا يوجد في هذا البلد مناطق جبلية صالحة للمراعي .

ويشكل بيع الحملان والاجبان ، وغالباً الاثنين سوية ، مورداً لارباح لا بأس به مطلقاً . ويصنع اصحاب الماشية كافة نوعاً من الجبن (pecorino)

المطبوخ والمعروف جيداً في ايطاليا . ويصنع قسم آخر ، الذي يوجد قرب محطات السكك الحديدية أو السيارات ، نوعاً آخر إسمه (ricotta) من الحليب ويرسل الى مدينة طرابلس .

لا تمثل عملية تربية الماشية في هذا البلد ، كما هو الشأن بالنسبة الى الزراعة المروية ، الا أهمية ثانوية ، نظراً لزراعة الاشجار البعلية. اذ ان هذه الزراعة هي التي بامكانها أن تتكيف جيداً مع الظروف الطبيعية. كما يبدو باستطاعتها أن تغير الحياة ووجه المساحات الكبيرة على الساحل، وفي قسم من المساحات الداخلية [1] .

---

(١) تحتوي كل مزرعة على قن لتربية الدجاج . بيد أن أهمية ذلك تبقى ثانوية ، اذ انه ليس من المعقول ان ينافس انتاج البيض في هذه المزارع انتاج البيض الوطني ، لان تربية الدجاج الوطني لا يكلف شيئاً . من جهة ثانية تؤلف الحرارة الشديدة عائقا هاماً في وجه تربية الخنزير ، مع العلم ان المسلمين واليهود لا يأكلون لحمه . بخصوص تربية الدجاج يمكن الرجوع الى (E. Ducros : Coltura in Tripolitana , 1933, p. 996)

الفصل الثالث

المشاكل الاقتصادية

لو كانت مشكلة استعمار بلد ما ، مشكلة فنية فقط، لاستطعنا أن نقول، إن هذه العملية ممكن ان تنجح دائماً ،بعد قضاء فترة من التجارب والتفتيش، قد تطول بعض الشيء . ان ايطاليا – آخر بلد مستعمر قدم الى افريقيا الشمالية – يمكنها بصدد هذا ، ان توفر على نفسها نفقات هذه التجارب ، باستفادتها من تجارب الآخرين ، وبخاصة فرنسا ، بالرغم من أن المنطقة التي استعمرتها ، بسبب ظروفها السيئة ، تتطلب تعديلاً في الطرق الاستعمارية ، التي برهنت عن فعاليتها في أماكن أخرى .

بيد أن المشاكل الاقتصادية ، وبخاصة مشكلة البيع – هذه المشكلة العويصة والمتقلبة – لا تتأخر بالظهور . من الطبيعي ألا تشغل الآن هذه المشكلة – أي مشكلة بيع المحصولات – أذهان المستعمرين في اقليم طرابلس، هذه المستعمرة التي بدىء بإحيائها منذ مدة قريبة وذات المزروعات المتأخرة الانتاج . بيد أنه هنا تكمن مشكلة هذه المستعمرة الراهنة ، إذ ان مشكلة الساعة الآن هي : كيف يستطيع المستعمرون الايطاليون الانتظار حتى تنمو أشجار الزيتون وتصل الى مرحلة انتاجها الكامل ؟ يفيد هذا أن المستعمرين الايطاليين هم مجبرون (في هذه المرحلة الاولية) ان يؤمنوا عيشهم وعيش الاسر الايطالية التي اجبرتهم الحكومة على توطينها في أرض لا تغل الى الآن شيئاً . ان انواع المزروعات الاخرى ، كما رأينا ، هي مزروعات انتظار .

إذ ان ادارة المزرعة الاقتصادية تسعى ، في أسرع مدة ممكنة ، الى الحصول على دخل متزايد من النقود لكي تغطي كمية الانفاق الهائل المسبب بإحياء مساحات شاسعة من الارض العارية .

الاسهام والقروض

تغطي الحكومة في الواقع – كما رأينا اعلاه – قسماً من كمية الانفاق هذه بوساطة اسهامها . بيد أن اسهام الحكومة الهام هذا، يؤلف – بسبب شروط منحه السهلة – خطراً كبيراً، أولاً بالنسبة للمستعمرين الذين لا يجيدون التصرف، ثانياً بالنسبة الى الذين لا يستعملون نظام محاسبة صحيح . لا نريد الكلام طبعاً عن المستعمرين الذين لا ضمير لهم، أو عن المغامرين الذين قدموا في الموجة الاولى والذين يأملون العيش على حساب المستعمرة من دون عمل ، معتمدين دائماً على الحكومة لكي تساعدهم على الخروج من المشاكل التي يقعون فيها . وتجدر الاشارة بصدد هذا الى أن القسم الاكبر من هؤلاء الاشخاص اخرج بفضل عملية اعادة النظر في وضع المستعمرين التي قام بها (المارشال بادوجليو Maréchal Badoglio) ، أما القسم الباقي ، الذي استطاع ان ينجو من هذه العملية ، فان مصيره الذهاب أيضاً يوماً ما. ولكن النفقات تخطت ، بالنسبة للمزارعين كافة تقريباً ، التقديرات المرتقبة . لأن المساحات التي وزعت على المستعمرين في البداية كانت كبيرة جداً بالنسبة الى الاموال المتوافرة . ولأن التجارب التي اجريت في البداية والاخطاء الزراعية والادارية التي ارتكبت امتصت بدورها قسماً كبيراً من هذه الاموال غير الكافية . يضاف الى هذا ، ان الازمة المالية الكبرى ، أسهمت في انقاص الاموال الجاهزة لدى الرأسماليين .

هذا ولم ينتبه كثير من المستعمرين – الذين يستعملون نظام محاسبة بدائي – الى أن مساعدة الحكومة لا تدفع إلا مرة واحدة في السنة . لذا لا يجب

انفاقها دفعة واحدة وإلا وجد المرء نفسه فيما بعد من دون نقود . فمثلاً اذا انفق المستعمر قيمة المساعدة الحكومية بكاملها من أجل زراعة الاشجار فلا يبقى لديه شيء من أجل صيانتها . هذا هو الامر الذي اجبر الحكومة على منح — بعد صدور قانون ١٩٢٨ — قروض اضافية وقرض أخير من دون فائدة . وأذكر بصدد هذه المشكلة ، ان احد المستعمرين الصادقين — بيد أن نظام محاسبته لم يكن دقيقاً — قدم لي الرأي التالي : (بما أن الحكومة اسهمت كثيراً في مساعدة المستعمرين فهي مجبرة ، بحكم الواقع ، على ان تواصل في مساعدتهم أكثر فأكثر) . بدا لي هذا الرأي مدهشاً بعض الشيء ، ولكنه كان يعبر تعبيراً صادقاً عن الواقع . وتساعد الحكومة المستعمرين أيضاً بواسطة القروض . ولكن يجب على المستعمر المقترض ان يدفـــع فائدة عن ذلك . واذا كان سعر الفائدة الذي تتقاضاه الحكومة عن القروض الطويلة الأجل منخفضاً (٥ر٢٪) ، يكون معدل الفائدة ، في المقابل الذي تتقاضاه عن القروض الأخرى (٦ الى ٥ر٦٪) ضاراً . ولا نخال اننا بحاجة لكي نلح على مساوىء الإقراض هذا .

بيد ان هذا لا يمنع ، من ان الاسهام والقروض التي تقدمها الحكومة ، تؤلف ، من دون ريب ، العنصر الأساسي ، الذي يساعد المزرعة على البقاء على قيد الوجود . ولولا ذلك ـ أي الاسهام والقروض ـ لأفلست تسع مزارع من عشر .

الجمع بين أنواع المزروعات

ولكن المستعمرين ، من جهة ثانية ، يملكون بعض الوسائل الزراعية الخالصة التي تسمح لهم بانتظار محصول أشجار الزيتون . إذ ان عملية الجمع بين مختلف المزروعات البعلية والمزروعات المروية وتربية الماشية لا هدف لها سوى هذا الهدف .

وتجدر الاشارة ، الى ان إنتاج الزيتون ، يمكن ان يثير ، في المستقبل ،

مشاكل اخرى ، بصرف النظر عن مشكلته الرئيسية أي تأخر إنتاجه. نقصد بذلك : هل بإمكان زيت الزيتون أن يدر أرباحاً كافية في مستقبل ، سنرى فيه أن منافسة الزيوت الاستوائية ستشتد أكثر فأكثر؟ ليس بالمستطاع الإجابة عن نقطة الاستفهام هذه بالضبط . ربما يحتفظ زيت الزيتون بأفضليته نسبة الى الزيوت الأخرى . من جهة ثانية أن ايطاليا ـ التي تعتمد كثيراً على تجارة الزيت ـ تستورد كمية كبيرة من الزيت الأجنبي وبخاصة من الزيت التونسي ، لذا من الطبيعي أن تستورد هذه الكميــــة في المستقبل من ليبيا بدلاً من أن تستوردها من تونس . زد الى ذلك أن إنتاج زيت الزيتون يتناقص ، بصورة محسوسة ، في ايطاليا من سنة الى أخرى . لأن كثيراً من أشجـــار الزيتون الايطالية قد استهلكت ، الأمر الذي يحتم قطعها يومياً ، وأن المزارعين الايطاليين لا يلجأون الى غرس أشجار جديدة مكانها ، إما لأنهم لا يريدون الانتظار طويلاً ـ على اعتبار أن هذه الأشجار لا تنتج إلا في مدة متأخرة ـ وإما لأنهم لا يملكون الموارد التي تسمح لهم بالانتظـــار . على كل ، وفي جميع الحالات ، لو فرضنا أن منافسة الزيوت الاستوائية ستظهر في المستقبل ، لرأينا أن ايطاليا ستوجد في وضع جيد يسمح لها بمواجهة هذه المنافسة .

رأينا سابقاً ، أن المستعمرين الايطاليين ، يزرعون غالباً بين صفوف أشجار الزيتون الناشئة ، أشجار الكرمة ، وبخاصة أشجار اللوز ، وكذلك الحبوب . يفيد العمل المبذول ، في كل هذه الحالات ، هذه المزروعات كافة . اذن هذه عملية إقتصادية لا بأس بها .

من المفيد أن نكرر ثانية ، ان أهمية أشجار الكرمة ، تأتي من إنتاج هذه الشجرة في مدة قصيرة . إذ ان شجر الكرمة يبدأ بإعطاء مردود بعد ثلاث سنوات من غرسه ، ويدخل في مرحلة إنتاجـــه الكاملة بعد مضي خمس أو ست سنوات : حقاً انها ميزة رائعة . بالاضافة الى ذلك ، ان زراعة هذا النوع من الأشجار ، هي عملية معروفة لدى الجميع تقريباً . اذن من شأن

هذه الزراعة أن تسهم في حل مشكلة السكان . كما تعتبر زراعة مفيدة ، نسبة الى المزارع الصغير والكبير الذي يجب عليه استعمال عـــدد كبير من العمال الزراعيين من الوطن الأم . لنتذكر بصدد هذا ، التجربة الجزائرية ، إذ نرى أنه لا يوجد مثل زراعة الكرمة بالنسبة الى تثبيت عدد من سكان الوطن الأم في المستعمرة (١) .

بيد أن التجربة الجزائرية والوضع الراهن يظهران لنا أنه يوجد فائض في إنتاج الخمر. لذا يحق لنا التساؤل عن مستقبل كروم العنب في اقليم طرابلس، لا سيما وانها توجد في ظروف مناخية سيئة ؟ طبعاً لا يفكر أي شخص بالجعل من اقليم طرابلس بلداً لإنتاج الخمر . وكل ما هنالك أن هذه الزراعة تقدم الآن خدمات هامة بالنسبة الى المستعمرين ، لأنها تسمح بالعيش لعدد كبير من العمال ولأنها تنتج في مدة قصيرة . من جهة ثانية أن السوق المحلية لم تصل بعد الى درجة الاشباع لا سيما وأن إنتاج العنب لا يزال في المهد. لذا لا يزال يوجد أمام هذه الزراعة متسعاً من الوقت قبل أن تصل الى مرحلة الكساد ، ولا يجب أن ننسى أن أشجار العنب ستقتلع عندما تصل الى مرحلة ، من شأنها إلحاق الضرر بأشجار الزيتون . ويسير الاتجاه حالياً نحو غرس أشجار العنب الذي يستعمل للأكل . وتجدر الاشارة الى أن هذا النوع ينضج مثل العنب الايطالي في مدة شهر . كما يفكر بعـــض المزارعين بزراعة أنواع من هذه الأشجار لصنع الزيت مثل نوع : « زبيبو والموسكي والسلطاني ». على كل ستبقى هذه المحاولات محصورة في نطاق ضيق ، لأن زراعة الكرمة مبدئياً في اقليم طرابلس هي ، لا بل يجب ان تكون ، زراعة انتظار ، وإن كانت احسن من الزراعات الأخرى .

أما أهمية أشجار اللوز ،فلا تأتي فقط من طاقتها في التأقلم مع الظروف المحلية وانما أيضاً من قدرتها على الإنتاج بعد مضي سبع الى ثماني سنين على غرسها

---

(١) Maugini et Ferrara, 54

ويمكن بعد ذلك ، أي بعد مرور مدة عشرين أو خمس وعشرين سنة ، قلعها من دون أي أسف .

وفيما يخص زراعة الحبوب ، التي تمتد خطوطها الخضراء أو الصفراء بين أشجار الزيتون ، فانها تتضرر كثيراً بالمناخ . لذا لا يمكن أن تؤلف زراعة انتظار مربحة ، وانما زراعة ثانوية مندمجة في اقتصاد المزرعة .

وعندما تأكد المستعمرون من وجود وغزارة مياه المنسوب المائي الثاني ، ظنوا أن الزراعة المروية ستؤلف باب نجاة هــذه المستعمرة ، وأن زراعة الخضار والأشجار المثمرة ستؤلف بدورها نوع الزراعة الذي يحلم به كل فرد[1] . زد على ذلك أن الحكومة الايطالية أخذت بتشجيع المستعمرين على الاقدام على هذه العملية ، بتقديمها لهم مساعدات هامــة من أجل اصلاح مساحات واسعة للري . ولكن سرعان ما تلاشى حماس هؤلاء المستعمرين ، بسبب الصعوبات التي تطرحها امامهم هذه العملية .

تتمثل المشكلة الإقتصادية للزراعة المروية بظاهرتين : أولاً : أن اصلاح هكتار واحد لزراعة الري يتطلب رأس مال يفوق بأربع مرات رأس المال الذي يتطلبه اصلاح هكتار لزراعة البعل . إذ ان الأول يكلف حوالي ستة الى ثمانية آلاف ليرة ايطالية أما الثاني فيكلف ألف وخمسمائة ليرة . ثانياً : ان المزروعات المروية هي مزروعات غالية الثمن وحساسة ولا يمكن زرعها الا اذا كنا متأكدين من تصريفها بسرعة وبسعر مجزٍ .

هذا ولقد حل عجز في كثير من ميزانيات المزارع القديمة المخصصة للزراعة البعلية بسبب توسيعها الزراعة المروية. علاوة على ذلك أن بعض المستعمرين ـ والمثال ليس نادراً ـ أولوا جلّ اهتمامهم لهــذه الزراعة الحساسة المروية ، مهملين أشجار الزيتون واللوز الصغيرة ، أي الزراعة الرئيسية . بيد أن

---

(١) Maugini, 52 .

الانخفاض القوي الذي حصل في اسعار بعض الغلال ، منذ سنتين أو ثلاث ، اجبر الذين انفقوا مبالغ هامة في الزراعة المروية على تغيير وجهة نظرهم .

ويعود سبب هذا الانخفاض الشديد في اسعار المواد الزراعية الى الازمة العالمية الراهنة . وهكذا أصيبت المحاصيل الزراعية القليلة ، التي كان باستطاعة المستعمرين في اقليم طرابلس تصريفها ، بأزمة كساد هامة ، مثلما حدث في كل مكان . ولكن يجب الأخذ بالحسبان سبباً آخر ، أقل مباشرة ، ولكن أكثر خطورة لأنه عام وهو : هل تستطيع محاصيل اقليم طرابلس الزراعية منافسة الفواكه والخضار الايطالية والصقلية المزروعة في مناطق أخصب ومحمية من الرياح، ومأهولة بعمال زراعيين مختصين ـ في بعض الاحيان منذ عدة أجيال ـ ومنظمين من أجل البيع؟ ان ميزة اقليم طرابلس الزراعية الوحيدة هي درجة الارتفاع التي تسمح له بانتاج محاصيل وتصريفها قبل موسمها العادي . ولكن هذه المحاصيل التي تظهر قبل موسمها تتضرر كثيراً من بعض الظروف الصعبة مثل : الرياح وتقلبات درجة الحرارة وفقر التربة ، هذه الأشياء التي تكلمنا عنها سابقاً .

ستبقى منافذ الزراعة المروية محدودة زمناً طويلاً بالنسبة لانتاج الانواع التي تظهر قبل موسمها والتي تتأقلم جيداً مع ظروف البيئة المحيطة والمعدة لسد حاجات سوق مدينة طرابلس . اما الاسواق المحلية الاخرى فلا يمكن ان تؤخذ بعين الاعتبار لأن المستهلكين فيها من الوطنيين اعتادوا على شراء الخضار بأرخص الاثمان ، من بساتين الواحات . لذا تقتصر المزروعات المروية، في اغلب المزارع الآن، على بعض الانواع الخاصة وعلى الانواع المعدة لسكان المزرعة ، الذين يزرعون شيئاً من كل نوع لسد حاجات استهلاكهم الشخصي . وغالباً ما نرى في المزارع بعض المساحات المربعة المزروعة بالبرسيم وبالقمح وبالفول وفي بعض الاحيان بالغرسات الصغيرة ، كل ذلك من اجل سد حاجاتها الخاصة . ويزرع الى جانب هذه المزروعات نوع او نوعان من

الاشجار المثمرة وبخاصة شجر البرتقال الذي من الممكن بيع ثماره الرائعة في الخارج . كما يوجد ايضاً ، في بعض الاحيان ، بعض اشجار الخوخ والمشمش المعدّ انتاجها للسوق المحلية . وتختلف اهمية مساحة المزروعات المروية ، من مكان الى آخر ، بصرف النظر عن الظروف المناخية ، بسبب اختلاف سعر الماء وبالنسبة الى قربها من مدينة طرابلس . ولكن المزارع كافة تقريباً تمارس زراعة التبغ ، اذ تخصص المزارع الهامة له نصف هكتار او هكتاراً، واذا سمحت الظروف هكتارين . اذ ان التبغ – وان كانت زراعته دقيقة وتتطلب اشياء كثيرة – يمكن بيعه بسعر مربح للحكومة .

تعتبر تربية الماشية عملية اكثر ضماناً وأقل تكلفة من اغلب المزروعات المروية . طبعاً ليس باستطاعة تربية الماشية ان تغير كثيراً من منظر الارض، كما ليس باستطاعتها ان تؤلف مثل هذه الواحات الخضراء الرطبة التي تؤلفها الزراعة المروية ، ولكنها تحتاج الى كمية أقل من الوقت ورأس المال . كما تسهم كثيراً في اصلاح الارض وغرس اشجار الزيتون واللوز التي تعتبر ثروة المستقبل . وتعيش قطعان الغنم ، التي يحرسها الوطنيون ، في المساحة غير المزروعة من المزرعة او في المساحة المخصصة لتربية الماشية. ويؤلِّف بيع الحملان والاجبان والصوف مورد ربح ثابت ومنتظم . ويجني كثير من المزارعين بعض الارباح المتواضعة من تسمين البقر ، وقسم آخر بسيط من بيع الحليب في مدينة طرابلس .

اقتصاد المزارع ، والاختلافات الاقليمية

يبدو ان الاتجاه الراهن بالنسبة الى القسم الساحق من المستعمرين المجدين ، هو تكريس جهدهم ، اولاً وقبل كل شيء ، للعناية بأشجار الزيتون وأشجار اللوز التي توجد الى جنبها ، لأن مستقبل المزرعة يتوقف على مستقبل هذه الاشجار التي تحتل بعامة تسعة أعشار مساحتها . ويجب في فترة الانتظار

هذه (حتى تصل اشجار الزيتون الى مرحلة الانتاج) تخفيض جميع انواع الانفاق ، وذلك بالتخصص بزراعة انواع المزروعات التي تنتج في فترة قصيرة، الكرمة مثلاً . كما يجب اختيار هذه (اي مزروعات الانتظـــار) بصورة تسمح للمزرعة بأن تكفي نفسها بنفسها . يفيد هذا ان المزرعة يجب ان يكون هدفها الأساسي تأليف اقتصاد مغلق قدر المستطاع ، الامر الذي من شأنه ان يقلل ، الى اقصى حد ، من خروج النقد .

اولاً : يجب ان ينتج علف حيوانات العمل محلياً . ونعتقد ان حب وقش الشعير الذي يزرع بين اشجار الزيتون، والعشب – اذا وجد – والشعير الاخضر والفول الاخضر والبرسيم تكفي بعامة من اجل ذلك. ثانياً : يمكن انتاج الحليب من اجل العمال بوساطة البقر اذا غذي جيـــداً بالبرسيم . كما يمكن للماشية اعطاء الأسمدة الطبيعية اللازمة لهذه التربة الخفيفة الفقيرة . ويساعد السماد الطبيعي في نمو المزروعات المروية من اجل انتاج الغذاء للأسر التي تعمل في المزرعة . كما يخصب ايضاً تربة المشاتل التي تغني غرساتها عن شراء غرسات من الخارج لكي تزرع مكان الغرسات التي لا تنمو . ويمكن الاستفـادة ايضاً حتى من مساوىء المزرعة ، مثلاً يمكن ان نصنع من تربة الاماكن الكثيرة الصلصال ، لبناً من الطوب . كما يمكن ان يستخرج حجر البناء من الاماكن الصخرية وخشب البناء والعيدان ، التي تسند الغرسة الصغيرة ، من شجر الاوكاليبتوس الذي يستعمل كحاجز لصد الرياح . الخلاصة يجب التفنن لكي نبتاع من الخارج أقل ما يمكن .

تبدأ الموارد ، في المقابل، بالدخول الى المزرعة، رويداً رويداً . ان بيع الحملان والاجبان مع التبغ له أهميته ، لأنه يؤلف أول مورد نقـدي يدخل اليها . وتأتي بعد ذلك اشجار الكرمة ، لأن انتاجها يزداد بسرعـة ويعطي ارباحاً لا بأس بها . ثم يأتي دور اشجـار اللوز التي تصل الى مرحلة الانتاج الكامل بسرعة وكذلك الاشجار المثمرة الاخرى في الارض المروية وبخاصة

اشجار البرتقال التي بامكانها ان تعطي دخلاً يقدر ببضعة آلاف من الليرات الايطالية . على كل يجب ألا يهمل اي مورد مهما صغرت قيمته . ولكن هذا لا يمنع من ان اشجار الزيتون يلزمها سنين طويلة لكي تصل الى مرحلةالانتاج. عندئذ وعندئذ فقط يصبح بالمستطاع – اذا أعطت أشجار الزيتون محصولاً جيداً واذا كان سعر الزيت غير منخفض – تغطيـــة عجز هائل متراكم بسبب عدم الخبرة والصعوبات الاولية والاعمال الكبرى التي حققت في البداية والعمل غير المكافأ طوال سنين، وان كان هذا العجز قد غطي نسبياً بفضل مساعدة الحكومة وبيع المحصولات المختلفة في كل سنة .

طبعاً ان الصورة التي أعطيناها الآن ما هي في الحقيقة إلا صورة نظرية ومثالية . أما اذا نزلنا الآنالى حيز الواقع فنرىأن عدداً كبيراً من المستعمرين لا يزال يفتش عن سبيله وان هدف الآخرين لا ينطبق مع الهــدف الذي رسمناه ، وهكذا نرى أن أحد المستعمرين خصص مساحة كبيرة من أرضه لزراعة الكرمـــة لانه يأمل من ذلك كثيراً ، والآخر فضل الاختصاص بالمزروعات المروية لاجئاً الى الحصول على بعض الموارد من تربية الماشية . بينما نرى جاره فضل الاهتمام بتربية الابقار لانتاج الحليب الخ ... يرتبط اقتصاد المزرعة بمساحتها وبصفات وعيوب الذين يشرفون على ادارتها وبمفاهيمهم التي تتغير حسب التجارب . ولكن يظهر الآن ، بصورة محسوسة ، بين المزارع بعض الاختلافات الاقليمية التي ستتأكد أكثر وتزداد في المستقبل .

تحتوي المنطقة الساحلية – التي تمتد ، بعرض يتراوح بين عشرة وخمسة عشر كيلومتراً من مدينة صبراتة حيث نرى أولى مجموعة المزارع [1] الى قبيل الهضبات المنتصبة غرب الخمس – على عدد من المزارع التي يسير اقتصادهـــا حسب الصورة النظرية التي رسمناها سابقاً . أما في الغرب فان المزارع هي

---

(١) ان طبقة تحت التربة المالحة في مزارع مليتة ، غرب صبراتة ، لا تسمح للزراعة بالنجاح في هذه المنطقة .

متوسطة المساحة ومتعددة . ولكن يوجد ، في المقابل ، في المنطقة الشمالية بعض المزارع الكبيرة التي يفصلها عن مدينة طرابلس جبال كثبان الجفارة الكثيفة. وان المستعمرين، في هذه المزارع،الذين توسعوا في البداية في الزراعة المروية ، عدلوا الآن عن ذلك وأخذوا بتقليص هذه المساحات من أجل انقاص انفاقهم مكرسين جل جهدهم لاشجار الزيتون المصطفة بصورة هندسية على كل من طرفي الطريق الساحلية .

يجب في السهل الساحلي ان نضع جانباً المنطقة التي تحيط بواحات مدينة طرابلس ، التاجورة والتي يبلغ عرضها على الاقل عشرة كيلومترات . لأن هذه المنطقة تحتوي على أقدم المزارع ، أي على المزارع التي يمكن ان نرى فيها أحياناً بعض الاشجار في غمرة انتاجها . وتمتد على ابواب مدينة طرابلس أولى المزارع المستثمرة ، أي المزارع التي بدىء العمل فيها قبل عام ١٩٢٢ . ونشير الى أن مساحة أغلبها لا يتعدى الخمسين هكتاراً . أما المزارع الاخرى فهي أكبر مساحة ولكنها لا تتعدى إلا نادراً ٢٠٠ هكتار . يمكن القول ان هذه المنطقة هي منطقة مزارع صغيرة ومتوسطة ، وان الزراعة في هذه المنطقة هي أكثر كثافة من المناطق الاخرى ، لان المياه فيها أقل عمقاً ولأن جوارها لمدينة طرابلس يسمح لصغار المستعمرين، الذين يعملون مع أسرهم وبعض الوطنيين ، بتوسيع زراعة الخضار والفواكه التي من المؤكد تصريف محصولها. ان زراعة الكرمة منتشرة نسبياً في هذه المنطقة واشجار اللوز توجد دائماً الى جانب اشجار الزيتون . كما يوجد هنا وهناك بعض المشاتل ، ونرى في المزارع التي تملك مساحات أوسع ، قسماً كبيراً مخصصاً للزراعة المروية . لان بيع الخضار والفواكه في مدينة طرابلس يؤلف مورداً هاماً لهذه المزارع، الامر الذي يساعدها على الانتظار ريثما تصل أشجار الزيتون الى مرحلة الانتاج . طبعاً هذا الامر هو ممكن بالنسبة للمزارعين الذين يملكون رؤوس اموال كافية والذين لم يتورطوا في انفاقات كبيرة. ويبدو ، بالنسبة الى كثير

من المزارعين، أن حل هذه المشكلة (أي الانتظار حتى تنتج اشجارالزيتون) متعلق بتنويع المزروعات ، لأن عملية البيع في السوق هي عملية تمتد على طول السنة . بيد أن هذا لا يمنع من ان المزارعين كافة ينتظرون بقلق انتاج اشجار الزيتون .

ان المنطقة الساحلية ، هي المنطقة الوحيدة ـ بفضل مناخها البحري وقلة عمق المياه الجوفية وقربها من مدينة طرابلس ـ التي يمكن ان تنتج للتصدير ، في السنين الجيدة ، بعض الخضار والفواكه التى تنضج قبل موسمها الاعتيادي؛ وتجدر الاشارة الى أن المزارع الاكثر قرباً من مدينة طرابلس ، هي التي ستقدم دائماً القسم الاكبر من المحاصيل الزراعية التي تحتاج اليها العاصمة .

اما في الجفارة ، فان الاستعمار الزراعي ، لم يتمركز سوى في المنطقة الوسطى منها ، في جنوب مدينة طرابلس . اذ نرى المزارع تمتد على طول الطريق ، من غريان الى ترهونة . ويحد هذه المزارع في الغرب السهوب التي يزداد قحطها أكثر فأكثر في الجفارة الغربية ، وفي الشرق جبال الكثبان الكثيفة التي تعطل قسماً كبيراً من السهل . وتؤلـّف منطقة (سواني بنيآدم) الموجودة على بعد عشرين كيلومتراً في جنوب مدينة طرابلس ، منطقة انتقالية بين المنطقة الساحلية ، والمنطقة التي يمكن ان نسميها : المنطقة الداخلية . ان مساحة المزارع في هذه المنطقة ، اي سواني بني آدم ، هي اكبر من مساحة المزارع الموجودة على الساحل ، وبلغت مساحة احدى هذه المزارع في البداية (١٥٠٠٠) هكتار ثم أنقصت الى (١٠٠٠٠) هكتار واخيراً الى (٥٠٠٠) هكتار . أما المناخ في هذه المنطقة فهو مناخ قاري (برّي) لدرجة . زد على ذلك ، ان عمق المياه الجوفية المرتفع فيها وبعدها عن مدينة طرابلس يحدّان كثيراً من الزراعة المروية . وحتى الكرمة ، فانها تتأثر كثيراً من حرارة فصل الصيف المحرقة ، وكذلك زراعة الحبوب فانها لا تنجح ، بصورة منتظمة ، كما هو الشأن على الساحل . لذا نعتقد ان تربية قطعان الغنم هي التي

ستؤلف لمدة طويلة مورد هذه المنطقة الرئيسي . ويجب ألا تغطي اشجار الزيتون على الأكثر ، أكثر من ثلثي مساحة المزرعة ، وفي بعض الاحيان نصف المساحة فقط . ولكن يمكن ، اذا طبقنا طريقة دقيقة نسبة الى الزراعة البعلية ، ان نصل الى تنمية اشجار الزيتون بصورة طبيعية ، كما يمكن ايضاً ، في بعض الاحيان — عندما تكون التربة خفيفة — ان نحصل على بعض المحاصيل الهامة من الحبوب . يمكن لهذه الملاحظات ان تؤخذ بعين الاعتبار فقط ، في بعض المزارع التي تمتد في كل من طرفي طريق ترهونة . أما أسوأ منطقة فهي منطقة العزيزية ، لأنها أكثر جفافاً ، وتربتها ثقيلة لدرجة . لذا فان زراعة الحبوب يمكن ان تنجح في السنين الممطرة ، أما في سنين الجفاف فانها لا تغل شيئاً . وكذلك اشجار الزيتون فانها تنمو ببطء كبير .

وأخيراً ، لقد أنشىء في جبل الترهونة العاري ، منذ خمس سنوات ، بعض المزارع فقط . كما وطن بعض المزارعين ، الذين اتوا من منطقة (أبروز Abruzzes) الايطالية ، في المنطقة الغنية بأشجار الزيتون في جبل غريان . لنترك جانباً ، الآن فقط ، المستعمرة الصغيرة التي أُسست من اجل زراعة التبغ ، لأن هدف تأسيسها هو هدف بشري[1] . وستصبح المنطقة التي تحيط بالجبل منطقة للزراعة البعلية ولتربية المواشي لأنها أحسن من منطقة السهل ، ولأنها أكثر من هذه الأخيرة امطاراً وأقل حرارة في فصل الصيف . ولكن لا يمكن في هذه المنطقة ممارسة الزراعة المروية لأن ينابيع المياه فيها فقيرة لدرجة ، والمياه الجوفية توجد على عمق مرتفع . بيد أن تربية قطعان الغنم والماعز ، التي يمكن ان ترعى في هذه المناطق الصخرية والحصوية ، باستطاعتها ان تساعد المزارع على الانتظار ريثما تصل اشجار الزيتون واللوز — التي تنمو جيداً فيها — الى مرحلة الانتاج .

---

(١) لا يوجد في منطقة غريان سوى مزرعة كبيرة وهي مزرعة الجنرال (كرازياني) .

ان طاقة التكيف المرتبطة أكثر فأكثر بالشروط الطبيعية والاقتصادية تظهر لنا بعض الفوارق الاقليمية التي لا يمكن اهمالها . بيد أن الزراعة البعلية تؤلف في كل مكان بعامة ، الهدف الرئيسي ، لا بل الهدف الوحيد للمزارع كافة . كما ان المشكلة الاقتصادية الراهنة ، بالنسبة للجميع هي : مشكلة الانتظار .

لم تحدث الازمة العالمية الكبرى آثاراً بالغة في هذه المستعمرة الحديثة ، التي لا تملك الى الآن شيئاً لتصديره للخارج . لذا لم يحدث ، كما لا يمكن أن يحدث ، كساد ، إلا بالنسبة الى بعض المحاصيل ذات الاهمية الثانوية : الخضار والفواكه التي تنضج قبل موسمها الاعتيادي ، على كل أن الحكومة الايطالية تفكر بانشاء تعاونيات للبيع . وتجدر الاشارة بصدد هذا ، الى أن مجموعة التعاونيات الناشئة ، التي أعيد تنظيمها في عام ١٩٣٠ ، قد شيدت قبواً تعاونياً ، كما أخذت تهتم ببيع وبتصدير بعض انواع الفواكه والخضار ، وأخذت في الوقت نفسه تشجع استيراد الآلات الزراعية والاسمدة الكيماوية. هذا ولقد جرى مؤخراً اتفاق بين تجار مدينة (ميلانو) الايطالية ، من أجل تنظيم عملية نقل الخضار والفواكه – التي تنضج قبل موسمها – من طرابلس الى المدينة المذكورة ، وبعد ذلك ، من أجل تصديرها الى سويسرة والى المانيا الجنوبية .

أخذت الأزمة العالمية الكبرى في اقليم طرابلس ، شكل أزمة مالية ، إذ ان رؤوس الأموال التي كان يأمل المزارعون الحصول عليها ، إما جمدت وإما انقص مقدارها وإما تلاشت تماماً . وحتى الحكومة الايطالية نفسها ، التي باشرت هذه العملية الاستعمارية الباهظة التكاليف ، شعرت بهذه الضائقة المالية . وهذا هو السبب الرئيسي في تأخر عملية الاستعمار ، منذ أربع سنوات .

ولكن يبدو بعامة ، أن عملية الاستعمار ، بفضل مساعدة الحكومة ،

قادرة على التغلب على هذه الأزمة ، التي هي في الحقيقة ، أزمة منبثقة من حداثة هذه المستعمرة ، أكثر من الأزمة العالمية الكبرى. ويفسر الفشل أو الصعوبات الجمة التي تعترض سبيل القسم الساحق من المزارعين ، بعدم الخبرة الأولية وبالأخطاء وبالتجارب ، وفي بعض الأحيـــان ، بالاستعمال السيء للمساعدات والقروض وبالادارة المعقدة الباهظة التكاليف ، مثلما يفسر بأزمة الكساد العالمية . ويوجد المزارعون كافة ، في الوقت الراهن ، في ضائقة مالية حادة، ولكن الحكومة الايطالية ، تقف وراءهم لمساعدتهم لأنها مصممة على انجاح عملية الاستعمار هذه بأي ثمن كان .

الفصل الرابع

المشاكل البشرية

فائض في سكان الوطن الأم (إيطاليا) ولكنهم فقراء ، نقص في رؤوس الأموال ، ومستعمرة خفيفة السكان ولكن يجب الانتظار سنين طويلة لكي تصل الاشجار التي غرست فيها الى مرحلة الانتاج، هذه هي معطيات المشكلة البشرية ، رأينا سابقاً ان المسؤولين ، في هذه المستعمرة ، وضعوا طريقتين : الأولى اقتصادية والثانية بشريـــة . ولكن قوانين ١٩٢٨ ، المتأثرة بأفكار سياسية أكثر منها اقتصادية ، جعلت هدفها الرئيسي ، من عملية الاستعمار هذه ، توطين السكان الايطاليين .

المستعمرون واليد العاملة

كان الطلب الموجه للحصول على الحصص ، في هذه المستعمرة، دائماً وأبداً أكبر من العرض ، وبخاصة في هذه السنوات الاخيرة. ولكن بالرغم من ذلك، كان من الصعب جداً وجود راغبين يملأون الشروط المحددة كافة ويملكون رؤوس اموال كافية . ان عالم المستعمرين الراهن ، الذي يريد الحصول على حصص في هذه المستعمرة هو طريف حقاً ، الى درجة نستطيع أن نجعل منه لوحة بارزة الالوان ، إذ نرى بين هؤلاء المستعمرين الشخص الجيد الى جانب السيء، والمبشر الى جانب المغامر ، والمصمم على العمل الى جانب الذي يفتش

عن فرصة لتوظيف امواله فقط . ولكن يمتاز من هذا العالم الطريف مجموعة من الافراد المختلف بعضهم عن بعض . مثل هذا الاميرال الشاب ، الذي ترك البحرية – تحت تأثير الحب الأبوي – وأتى الى هذه المستعمرة ليتمم عملية غرس الاشجار التي كان بدأهـا والده من قبله وليدير مشتلاً صغيراً . وذلك الشخص المحال على التقاعد والذي كان مديراً لاحد المصارف ، وقد أتى الى هذه المستعمرة وأخذ مزرعة في احدى المناطق المرزغية ثم جففها وغرسها أشجاراً ، كما أخذ بتربية الاسماك في قنوات الميـاه . وكذلك هذا الشخص الذي اتى من منطقة (Piémont) في ايطاليا وأخذ بزراعة القمح ، لا لسبب وإنما لأنه ينتمي الى هذه المنطقة المشهورة بزراعة هـذا النوع من الحبوب . ونذكر ايضاً هذا المزارع الصقلي ، الذي جمع ثروة ما من زراعة الكرمة في تونس طوال ثلاثين سنة ، ثم اتى الى هذه المستعمرة ، وهو يحمل أكثر من مليون ليرة ايطالية وأخذ يحيا حيـاة ترف ، الأمر الذي آل الى افلاسه بالرغم من أنـه يملك مزرعة مزروعة زراعة جيدة . ولا أريد الكلام عن هؤلاء المزارعين الذين ينزهونك في سياراتهم ، التي تسير بسرعة فائقة ، لكي لا ترى مزروعاتهم الرديئة ولا يقفون بك إلا أمام المناطق المزروعة التي لا يخجلون من عرضها للغرباء . وكذلك لا أريد الكلام عن الذين يقضون وقتاً في مقاهي مدينة طرابلس أكثر من الوقت الذي يقضونه في مزارعهم. بالنسبة الى هذه النقطة (أي اختيار المزارعين) يجب الأخذ بعين الاعتبـار أصل الشخص : هل هو مزارع بالمهنة ، أو إبن رجل صناعي أو محام ... الخ ... كما يجب الأخذ بعين الاعتبار المنطقة التي ينتمون إليها هل هم : من منطقة (بيمون Piémont) أو من التوسكان أو من نابولي أو من صقلية ، لأن هذه المناطق يختلف بعضها عن بعض . على كل أن هؤلاء المستعمرين كافة – الذين لا يرون سوى صالحهم الشخصي – هم في نزاع دائم مع الادارة التي لا ترى سوى الصالح العام . وكذلك فانهم ينتقدون بشدة الموظفين ، الذين – حسب زعم المستعمرين – لا يفقهون شيئاً ، وذلك بالرغم من أن النظام السائد هو

النظام الفاشي . الخلاصة نستطيع أن نرى بين هؤلاء المستعمرين جميع الأنواع والأشخاص . ولكن هذا شيء طبيعي نسبة الى كل موجة استعمارية أولى ، أي هذه الموجة التي تصطدم عامة بالصعوبات الاولى الكبرى ، والتي يمكن أن تفشل في بعض الأحيان ، ولكنها تشق الطريق أمام الموجات التالية وتبين الاشياء التي يجب تجنبها .

يجد المستعمرون يداً عاملة ايطالية غزيرة ، وان مكتب الهجرة ، الذي أسس في طرابلس عام ١٩٣١ ، هو الذي يكفل الآن نقل هذه اليد العاملة الى المستعمرة . وتجدر الاشارة الى أن مزارعي شبه الجزيرة الايطالية يتأقلمون بسهولة في اقليم طرابلس وبخاصة الصقليين الذين يؤلفون القسم الاكبر من اليد العاملة الزراعية ومن المستعمرين ايضاً . لذا لا يشعر هؤلاء الاشخاص جميعاً بأنهم غرباء في هذه المستعمرة الموجودة بالقرب من وطنهم الاصلي بالرغم من الاختلاف البسيط نسبة الى المناخ الذي اعتادوا عليه سابقاً . واذا كان هؤلاء العمال لا يعرفون طرق العمل التي تتطلبها طبيعة هذا البلد الافريقية فانهم في المقابل يعرفون الطرق الزراعية المطبقة في بلدهم ، مثل طرق زراعة الزيتون والكرمة واللوز . زد على ذلك أن العمال الايطاليين الذين يأتون من شبه الجزيرة ، هم معتادون على العيش الصعب وعلى الفقر ، لذا باستطاعتهم أن يتحملوا مستوى معيشة منخفض الى درجة ، ولا يختلف كثيراً عن مستوى معيشة الوطنيين .

ولكن ، من المؤسف ، ان العمال الذين يأتون الى هذه المستعمرة ليسوا العمال المتازين، وفي كثير من الاحيان ليسوا مزارعين على الاطلاق . لذا فان الشكاوى التي تقدم ، بحق معلمي العمل وبحق العمال هي عديدة ، لأنهم يجهلون الزراعة ، مثلا بدلاً من أن يقلعوا شجرة الكرمة فانهم يهشمونها . كما انهم لا يفقهون شيئاً عن عملية الري . مع العلم أن جهل عملية الزراعة هو جد ضار وبخاصة بالنسبة الى زراعة الأشجار . الى جانب ذلك يوجد بعض

الصعوبات الصغيرة التي تعود الى اختـــلاف المناطق التي ينتمون اليها . لهذا السبب يوجد الآن اختلاف بين العمال أنفسهم وبين ارباب العمل والعمال ، يتعلق بالصفات والعادات ونمط العيش .

ونشير الى أن الصعوبات ستذهب متزايدة ، لأن القسم الأكبر من أصحاب المزارع لا يعرف ماذا يصنع بهذه الاسر الايطالية الكبيرة العدد ، التي اجبرتهم الحكومة على توطينهم في أرض لا تنتج الى الآن شيئاً . من جهة ثانية تفرض الحكومة الايطالية على المستعمرين تطبيق عقـــود المشاركة وبخاصة عقد (الانزال والمغارسة) أي نظام المحاصة ونظام تأجير الأرض شرط تحسينها . في الحقيقة أن عقد الانزال لم يطبق اطلاقاً في هذه المستعمرة ، كما ظهر ايضاً انه لا يمكن ايضاً تطبيق عقد المغارسة ـ هذا النوع من العقود الزراعية الذي أعطى نتائج باهرة في صفاقس في تونس ـ مع العمال الوطنيين والايطاليين على حد سواء . هذا وان العمال الزراعيين الطرابلسيين لا يملكون صفات العمال التونسيين في صفاقس . وقد لاحظ ذلك المستعمرون الايطاليون الذين قدموا من تونس وأرادوا أن يطبقوا العقد نفسه. على كل بالنسبة الى العمال الزراعيين الوطنيين نعلم أن قانون ١٩٢٨ يحظر على المستعمرين الايطاليين تسليم عملية زراعية لهؤلاء العمال من شأنها أن تجعل منهم في النهاية ملاكاً للأرض . أما بالنسبة الى العامل الزراعي الايطالي فلا يمكن ان يطبق هـــذا العقد ، أي يصبح مغارساً ، لأن مستوى معيشته ، الارفع من مستوى معيشة العامل الزراعي الوطني ، لا يسمح له أن يعيش طوال سنين عديدة مع أسرة كبيرة العدد دون ان يتلقى أية مساعدة من صاحب المزرعة ، هذه المساعدة التي لا يمكن ان يردها اليه فيما بعد . وحتى عقد (مزادريا Mazzadria) أي نظام المحاصة بالنصف ـ الشائع التطبيق في ايطاليا وبخاصة في التوسكان ـ لم يعط النتائج المرتقبة في هذه المستعمرة . السبب في ذلك بسيط : لأن هذا العقد هو من العقود الزراعية الجيدة شرط وجود محصول زراعي يمكن اقتسامه بين

المالك والعامل ، أما الآن وفي هذه المستعمرة فلا يمكن تطبيقه في الزراعة البعلية . لأن هذه الزراعة هي زراعة متقلبة لذا فان الإنتاج الذي تعطيه لا يمكن ان يؤلف دخلاً كافياً ومنتظماً. طبعاً يمكن تطبيق هذا النوع من العقود في الزراعة المروية ولكن ، كما رأينا ، ان هـــذه الزراعة سببت كثيراً من الفشل بالنسبة الى قسم كبير من المستعمرين . ولم ارَ شخصياً سوى مستعمر واحد استطاع ان يطبق هذا العقد، ولكنه مستعمر مختص بزراعة الكرمة ، ومن المعلوم انها زراعة استثنائية .

في الواقع أن القسم الأكبر من المستعمرين يجبر على ان يدفع اجرة شهرية للعمال . يفيد هذا أنه يجعل من هؤلاء العمال عمالاً مأجورين . ويمنح المستعمر العامل على الأكثر ـ تحت المحاصة ـ هكتاراً أو هكتارين من الأرض المروية. ولكن زراعة التبغ هي وحدها التي يمكن ان تعطي دخلاً منتظماً . كما يمنح كثير من المستعمرين العامل مساحة نصف هكتار من أجـــل إنتاج المواد الزراعية لاستهلاكه الشخصي . بيد أن العامل الذي يكرس جل جهده للزراعة المروية ، لا يمكنه الاهتمام بالأشيـــاء الأخرى ، واذا صرف جهده للاهتمام بهذه الأشياء الأخرى فيكون ذلك على حساب المزروعات المروية . ولا يمكن لنظام (المزادريا) أن يسير سيراً حسناً الا اذا حاز أولاً على رضى رب العمل والعامل ، والا اذا كان العامل الشريك عاملاً جيداً . والا اذا كانت مزروعات الخضار والفواكه تنتج بصورة منتظمـــة ويمكن تصريف انتاجها هذا بسهولة ، أي في جوار مدينة طرابلس . ويمكن لهذا النوع من العقود نفسه أن يعطي نتائج حسنة مع عامل يصنع الأجبان الذي يشرف في الوقت نفسه على قطعان الماشية . وكذلك ايضاً مع عامل مهتم بتربية البقر من أجل انتاج الحليب .

أما بالنسبة الى الزراعة البعلية، فان عملية الدفع الأكثر انتشاراً هي عملية دفع اجرة العامل شهرياً ، أو دفع مبلغ محدد لكل هكتار يحرث . اذن ان

القسم الاكبر من العمال هنا هم عمال مشاركون ومأجورون في الوقت نفسه . طبعاً هذا نظام مختلط ولكنه يؤلف مرحلة انتقالية .

وتجدر الاشارة الى أن بعض المستعمرين تفنن كثيراً في ايجاد طرق جديدة، من شأنها أن تسترعي انتباه العامل الايطالي للعمل . اذ عدل بعضهم في عقد المغارسة . مثلاً يقدم المستعمر للعامـــل في البداية مبلغ (س) من النقود (٥٠٠٠٠) ليرة ايطالية مثلاً من أجل غرس خمسين هكتاراً بشجر الزيتون، ويتعهد له فيما بعد بدفع اجرة شهرية قدرها (٥٠٠) ليرة ايطالية طوال ثلاث سنين . وعندما تصل أشجار الزيتون الى مرحلة الإنتاج يأخذ المغارس (أي العامل) مساحة عشرة هكتارات حيث تصبح ملكاً له . ونذكر في السابق أن المستعمر كان يدفـــع اجرة العامل شهرياً ، شرط أن يقوم هذا الأخير بغرس مساحة معينة بالأشجار وبعد ذلك يصبح مالكاً لقسم منها . وتأتي الصعوبة ، بصدد هذا ، من أن وضع المزرعة الاقتصادي يتغير من سنة الى اخرى ، لهذا السبب ان العقود ، التي كان يعتقد انهـــا ملائمة ، لم تعد تعطي النتائج المرتقبة بعد مضي ثلاث سنوات لأن العمال ، إما انهم لا يربحون مقداراً كافياً لسد حاجاتهم وإما لأنهم يربحون كثيراً .

وهكذا ، بالرغم من الجهود الحقيقية التي بذلها بعض المستعمرين، للتكيف مع هذا الوضع ، فان استعمال يد عاملة ايطالية غزيرة ربما كان يؤلف عائقاً هاماً بالنسبة الى المستعمرين – بصرف النظر عن النفقات الطائلة التي يتطلبه– لولا مساعدة الحكومة المرتجة . ليس بالمستطاع الان ، ان نسترعي انتبـــاه العامل للعمل في مزرعة لا تنتج بعد شيئاً كبيراً . ولا يمكن الوصول الى هذه النتيجة الا بعد مضي عدة سنين من استعمال اليـــد العاملة المأجورة بصورة مستورة – يجب على الادارة ان تغض الطرف عن ذلك . بعد ذلك ، أي بعد مضي هذه المدة ، يصبح بالمستطاع استرعاء انتباه العامـــل الايطالي للانتاج

وجعله مالكاً صغيراً . اذ ان تأليف الملكيات الصغيرة في المستعمرة هو شيء مثالي والحكومة الايطالية تصبو الى ذلك أكثر فأكثر .

أما بالنسبة الى اليد العاملة الوطنية ، الضرورية لتحقيق عملية الإستعمار ، بسبب أجرها المنخفض وبسبب عدم الاهتمام بإسكانها ، فهي دائماً يد عمل مأجورة . وتدفع اجرة هذه اليد العاملة يومياً ، بالنسبة للاعمال التي تقوم بها داخل اماكن المزرعة وبالنسبة للعمل الذي تقدمه للأرض . ويدفع للعامل الوطني ، في بعض الاحيان ، مبلغ محدد عن كل هكتار يعمله . وتترك مهمة بذر حب الشعير ، ونادراً حب القمح ، للعمال الوطنيين ، هذه الحبوب التي من الممكن ان تعطي محصولاً . ويأخذ هؤلاء العمال – اذا قاموا بالاعمال كافة – ثلاثة ارباع هذا المحصول . ويأخذون الثلثين فقط اذا قام صاحب المزرعة بحراثة الأرض الاولية في فصل الصيف . ويأخذون النصف ، اذا قدم صاحب المزرعة ، علاوة على ذلك ، البذار . وكذلك فان العمال الذين يسهرون على قطعان الماشية هم من الوطنيين . أما عملية اقتسام الإنتاجفتجري مناصفة ، بين العامل ومالك القطعان .

بيد أن انتباه المستعمرين الكلي وكذلك الحكومة ،منصبٌ على اليد العاملة الايطالية ، التي لا يعرف ، في بعض الاحيان كيف يجب استخدامها. ولكن في المقابل ، لم يعط لليد العاملة الوطنية أية اهمية ، التي هي على حال رديئة النوع ، ولكن أجرها منخفض، بالاضافة الى ذلك هي سهلة الاستعمال. ونشير الى ان السلطات المسؤولة لا تبذل اي جهد من اجل تثبيتها . مع العلم انه من الصالح ان تكلف بالقيام بالاعمال التي تتطلب معرفة خاصة ، شرط أن تراقب عن قرب .

الاستعمار البشري

بيد أن الهدف المنشود ، من عملية الاستعمار هذه ، هـــو توطين السكان الايطاليين وليس تقويم اليد العاملة الرخيصة الثمن . ومن أجل ذلك ، أي من أجل الاسراع في تهجير الايطاليين الى هذه المستعمرة ، قامت الحكومة الايطالية ببعض التجارب الهامة ، هذه التجارب التي سميت (الاستعمار البشري) [١] .

ان التجربة الأكثر أهمية ، من دون أي نقـــاش ، هي التجربة المتعلقة بزراعة التبغ في تكرينة في جبل غريان . ولقد اجريت تجارب ، في مسلاتة وغريان ، طوال مدة عشر سنوات ، بواسطة اليد العاملة الوطنية من أجل زراعة التبغ الشرقي . واسفرت هذه التجارب عن اختيار نوعين الأول بلغاري (Perustitza) والثاني يوناني منمقاطعة مكدونيا (Xantj yaka) . وتجري زراعة التبغ بصورة كثيفة ، زد على ذلك ان تصريف محصوله شيء مؤمن ، لأن الحكومة هي التي تبتاعه . استطاع (الجنرال بادوجليو) بفضل هذين الشرطين (زراعة كثيفة وسهولة تصريف المحصول) ان ينظم عملية استعمار بشري بكل ما في الكلمة من معنى .

ان الحكومة ليست هي التي توجد مباشرة على رأس هذه العملية ، لأن النظام الفاشي لا يحب كثيراً اشتراكية الدولة ، لذا أسست شركة مغفلة ، استناداً الى القرار الذي صدر في ٢٢ فبراير عام ١٩٣٢ ، سميت (الشركة الايطالية للتبغ) من أجل زراعة التبغ في أرض جبل غريان . وضعت حكومة المستعمرة تحت تصرف هذه الشركة الفاً من الهكتارات التي أنتقيت

---

(١) راجع المجلة (Tripolitania economica) وبخاصة العدد : يناير ١٩٣٣ . وبخصوص زراعة التبغ راجع : Prinzi, 57 .

من أجود منطقة في اقليم طرابلس . وتعهدت الشركة المذكورة في المقابل ، بأن توطن (٥٠٠) اسرة ايطالية في مدة خمس سنوات وبأن تتحمل نفقات نقلها وبتأمين عيشها في المرحلة الاولية . كما تعهدت أيضاً بأن تقدم القروض اللازمة وتبتاع المحصول وتدفع للحكومة الايطالية ليرة عن كل كيلو غرام تبغ يباع . وأخذت الحكومة الايطالية على عاتقها ، في المقابل ، إنشاء الطرقات ومد مجاري المياه وبناء المساكن (استعمارية) التي يحتوي كل مسكن فيها على شقتين وكل شقة على أربع غرف . ويصبح المزارعون - بعد مضي ثلاثين عاماً - ملاكاً لحصصهم الصغيرة التي تبلغ مساحة الحصة منها هكتارين أو هكتارين وربع .

وتمتد منطقة (تكرينة) على هضبة محددة يبلغ ارتفاعها ، في المتوسط ، ٧٠٠ متر . وان تربتها الحمراء الجميلة ، هي تربة خصبة وكمية الأمطار التي تتلقاها سنوياً (٣٥٠ مليمتراً) هي أكبر كمية تهطل في هذه المنطقة . ويعيش الوطنيون فيها بصورة متفرقة وفي قرى صغيرة ، أغلبها في الحقيقة كهوف . ويحيط بها - أي بهذه القرى الصغيرة - بساتين بعلية وأشجار زيتون رائعة . ولكن الحكومة انتزعت ملكية الأرض من هؤلاء القرويين الوطنيين بعد التعويض عليهم نقداً وذلك بالرغم من أن هذه المنطقة هي منطقة مؤهلة للاحياء بكل ما في الكلمة من معنى . وبعد ذلك ازالت الحكومة جدران الطين التي كانت تفصل بين البساتين الوطنية وسطحت وجه الأرض . وتبهج منظر المنطقة الآن هذه البقع البيضاء أي المنازل التي شيدت حديثاً .

وتجري الزراعة ، في هذه المنطقة على الشكل التالي : في كل هكتارين من الأرض يجب ان يزرع (اجبارياً) هكتار بالتبغ . وان أنواع التبغ التي تزرع هي من الأنواع الخفيفة التي تتعب التربة كثيراً ، مثل نوع (Salento) الذي يزرع في السهل . وتشتل غرسات التبغ في مارس - ابريل وتقطف

أوراقها في فصل الصيف . ويمكن زراعة التربة نفسها — دون ان يلحق بها أي ضرر — طوال سنين متعددة . أما الهكتار الثاني فترك لتصرف المستعمر الصغير الذي يزرعه إما قمحاً أو شعيراً أوفولاً أو بطاطس ، كما يزرع على محيطه بعض أشجار الكرمة . وينتفع هؤلاء المستعمرون أيضاً من ثمار أشجار الزيتون القديمة التي تنتفع بدورها من العمل المبذول في الأرض .

ويبدو من السابق لأوانه الآن اصدار أي حكم بخصوص النتائج التي يمكن ان تعطيها هذه العملية الزراعية . ولكن تجدر الاشارة بصدد هذا الى ان السلطات المسؤولة اتخذت الاحتياطات اللازمة كافة من أجل انجاح العملية المذكورة . وهكذا لقد استوردت الاسر القروية من منطقة (Abruzzes) في ايطاليا ، المعتادة على زراعة التبغ وعلى مناخ قاس بعض الشي. وكان يوجد في هذه المنطقة في أواخر عام ١٩٣١ (٢٢) اسرة، ثم وصل اليها في عام ١٩٣٢ (١٣٢) اسرة، وفي عام ١٩٣٣ مائة أخرى. وتعيش هذه الأسر من إنتاج الهكتار الذي تزرعه حسب إرادتها ومن بيع محصول التبغ، كما تسدد تدريجياً قيمة القرض الذي أخذته من (شركة التبغ الايطالية). والجدير بالذكر، هو ان هذا المشروع، هو مثال رائع عن نجاح عملية الاستعمار البشري . طبعاً إذا توصلت السلطات إلى توطين استعمار بشري كثيف، لأنه كان بالإمكان ممارسة الزراعة الكثيفة . زد على ذلك ، وهذا شيء نادر ، ان زراعة التبغ الشرقي في هذه المستعمرة ، لا يمكن أن تنافس زراعة التبغ في الوطن الأم (ايطاليا) ، بل على النقيض ، انها خلصت شبه الجزيرة الايطالية من استيراد كميات من التبغ من البلقان .

ويختلف كثيراً عن هذا المشروع الأول ، المشروع الثاني (القمصان السوداء) الذي أنشيء في سواني بني آدم في السهوب على بعد بعض الكيلومترات في جنوب مدينة طرابلس . إن هدف هذا المشروع الثاني ، هو الهدف نفسه ، أي توطين المستعمرة بالسكان ، ولكنه ينطلق من مفهوم

يختلف عن مفهـوم المشروع الأول . ان الإسهامات والقروض التي يتلقاها المستعمرون من صندوق ادخــار طرابلس ، تعادل قيمتها ، تقريباً ، ثلاثة أرباع قيمة المصاريف اللازمة لإحياء الحصة بكاملها . هذا ، وتمنح الحكومة الأفضلية للمزارع الصغير الذي يشغل مساحة محدودة ويزرعهـا بفعالية أكثر من المزارع الكبير . في الواقع ان المزارع الصغير لا يملك رؤوس الأموال ولكنه ليس بحاجة إلا لربــع المصاريف اللازمة .

ويكفي أن تقدم له الحكومة ، وبتعبير ادق صندوق الادخــار ، رؤوس الأموال هـذه ، حتى يستطيـع ان يصبح ، بوساطة عمله ، مالكاً صغيراً ، ثم يسدد القيمة التي اقترضها . من هنا أتت فكرة إنشاء مشروع سواني بني آدم . وهكذا في شهر مارس عـام ١٩٣١ وضع تحت تصرف ثلاثين جندياً من الجيش الايطالي الفاشي ، اي فرقة تحت قيادة قائد ، (٣٥٠) هكتاراً من الارض الرملية في السهوب. وينتمي جميـع هؤلاء الجنود إلى اصل ريفي ويعيشون كجنود على حساب الحكومة لمدة خمس سنوات . ويجب عليهم أن ينشئوا بصورة مشتركة الاشياء اللازمـــة كافة : الطرق والمساكن والزراعة . وتقسم ارض هذا المشروع ، بعد مضي خمس سنوات ، إلى حصص مساحة كل منها عشرة هكتارات ثم توزع الحصص هذه على الثلاثين جندياً وعلى قائدهم. وتجري الأعمال الإنشائية : بناء المساكن وتحقيق الأعمال الرئيسية وزراعــة الارض ، تحت مراقبة (المكتب الزراعي Ufficio agrario) وأُنشيء في عام ١٩٣٢ مركز ثان – إلى جوار الأول – مؤلف من ٤٥ جندياً ، ويملك (٥٥٠) هكتاراً .

وتذكرنا هذه العملية ، التي تعتمد على الجنود المزارعـــين ، بالاستعمار العسكري الذي قام به في الجزائر (بيجو Bugeaud) . من السابق لأوانه الآن التنبوء بالنتائج التي يمكن ان يصل اليها هذا الشكل الغريب من الاستعمار في اقليم طرابلس . يمكن ان نثق بروح النظام وبالحيوية التي يتمتع بها هؤلاء

الجنود . ولكن يبدو من المستحيل أن يستطيع الجنود القدماء المتزوجون وأرباب اسرة كبيرة العدد ، العيش من دخل مزرعة من عشرة هكتارات في أرض رديئة النوع ، وذلك بالرغم من امكانية انشاء زراعة مروية ، طبعاً اذا لم تقدم لهم الحكومة اية مساعدة خاصة .

واكتفي بالاشارة الى المشروع الذي حققه السجن الزراعي في سغيديدة قرب مدينة طرابلس ، اذ استطاع ان يصلح (١٧٥) هكتـــاراً بيع منها (١٤٥) هكتاراً في خمس حصص . وبوشر الآن بانشاء سجن آخر مماثل ، يبعد قليلاً عن الأول ، في عين زارة [١] .

ونلاحظ هكذا ، ان السلطات استعملت مختلف الوسائل لكي تصل الى الهدف نفسه : توطين اقليم طرابلس الشمالي بالسكان بصورة كثيفة وسريعة وبواسطة الاسر الزراعية الايطالية . وبلغ عدد هـــذه الاسر في أول يناير ١٩٣٤ ، كما رأينا ١٥٣٠ اسرة تضم (٧٠٠٠) أو (٧٥٠٠) شخص . انها لنتيجة هامة وبخاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار الصعوبات المتعلقة بفقر ايطاليا برؤوس الأموال .

الاتجاهات الراهنة

تحاول الحكومة، إذن ، توطين المزارعين الايطاليين في اقليم طرابلس ،بيد ان هؤلاء المزارعين لا يملكون الاموال اللازمة وتنقصهم الخبرة المطلوبة . إذن تتعلق المشكلة بكاملها الآن بالكادرات ، إذ يلزم تأليف منظمة خاصة إما من

---

(١) يجب على فرع المؤسسة الفاشية الاستعمارية في جنوة ، الذي منح في اوائل عام ١٩٣٤ مساحة ١٢٠ هكتاراً قرب مدينة طرابلس ان يجد حلاً مختلفاً بعض الشيء لهذه المشكلة(توطين السكان) . اذ يجب على هذا الفرع ان يقدم الاموال اللازمة ويسد حاجات المزارعين الاستهلاكية، الذين اتى بهم من ايطاليا ، حتى تبدأ المزروعات بالانتاج ، وبعد ذلك يصبح المزارع مالكاً .

قبل الأفراد وإمـــا من قبل الحكومة ، لكي توطن المزارعين وتقدم لهم المساعدات وتجبرهم على تطبيق الطرق الفنية الزراعية المحلية . ان المستعمرة البشرية الصغيرة الخاضعة لمراقبة الحكومة ، في تكرينة وسواني بني آدم ، تتطلب مبالغ طائلة، لذا لا يمكن ان تكون سوى عملية استثنائية. وتستخدم الحكومـــة ايضاً المستعمرين ورؤوس اموالهم وتجاربهم لكي توطن الاسر الايطالية . ويبدو من الافضل والاربح ان تطلب الحكومة الى مستعمر يملك الف هكتار ان يعمل على توطين ١٢ اسرة زراعية ، حتى لو اضطرت الى ان تقدم له مساعدة هامة ،من ان تلجأ الى توطينها مباشرة في اثنتي عشرة حصة ، لان هذه الأسر لا تعرف ولا تقدر على زراعـــة الارض بسبب نقص النقود وفقدان الخبرة. مما لا ريب فيه ان المستعمر لا يسعى دائماً الى خلق الملكيات الصغيرة ، ولكن من المحتمل جداً ان يتحول عامل التشريع الآن الى التزام في المستقبل .

وبدىء منذ الآن ، اي من شهر مارس ١٩٣٣ ، بتطبيق المشروع المعروف بمشروع (الاستعمار التصاعدي) وبتطبيق (الميثاق الزراعي لمدة عشرين عاماً). ولقد بدىء بعملية التطبيق هذه في منطقة العزيزية ، في قسم كبير من اراضي حقل هام ، ولكن لم تعط نتائج مرضية . إذ أخذ من هذا الحقل مساحـــة واسعة تبلغ ٣٤٣٠ هكتاراً قسمت الى ست حصص. وتؤلف كل حصة مزرعة مستقلة تستطيع الاستفادة من اسهام الحكومة ومن مختلف القروض التي يمنحها صندوق الادخار . وتقسم هذه الحصة بدورها الى اقسام صغيرة مساحة القسم اقل من ستين هكتاراً ، يأخذ صاحب الحصة منها قسماً ، ويوطن ، في كل من الاقسام الاخرى ، أسرة زراعية ايطالية. ويوقع صاحب الحصة عقداً لمدة عشرين عاماً مع كل من الحكومة والمزارعين الذين يعملون عنده. ويقوم بادارة الاعمال وإحياء الارض حسب القواعد المحددة الدقيقة ، اما تحقيق هذه الاعمال فيقع طبعاً على عاتق المزارعين . ويعتبر هؤلاء المزارعون في البداية ، اي

في السنوات الثلاث الاولى ، عمالاً مأجورين ، ويأخذون في السنوات الثلاث التالية ، اجرة تعادل نصف قيمة الانتـــاج الذي يمكن ان يعطيه عملهم ، ويصبحون بعد ذلك محاصين بالنصف. ولكن يجب ان يسددوا قيمة القروض التي تلقوها . ويصبحون اخيراً اي بعد مرور عشرين عاماً ملاكاً لقطعة من الارض تبلغ مساحتهـــا خمسة هكتارات ومزروعة بأشجار الزيتون واللوز سوية . وفي حالة ما يطرح صاحب الحصة ، هذا القسم الصغير ، الذي زرع بوساطة هؤلاء المزارعين للبيع ، فان الافضلية في شرائه تعود اليهم . ان الهدف الذي تسعى الحكومة الى تحقيقه إذن ، هو اجبار اصحاب الحصص على مساعدتها في تأليف الملكية الزراعية الصغيرة؛ويدعي واضعو هذا المشروع انه حصيلة تجارب من الاستعمار البشري اجريت طوال خمس سنين . ولكن نتساءل بالرغم من ذلك فيما اذا لم تكن هذه التنظيمات الحكومية شديدة الدقة وكثيرة المتطلبات . وفيما اذا لم يكن من شأنهـــا الحد من استعمال المبادرة الفردية ؟

ويوجد الآن ، حتى في شبه الجزيرة الايطالية ، رأي يحبذ تأليف منظمة (Ente) [1] شبيه بالمنظمة التي تعمل في اقليم برقة ، من اجل القضاء ، في أقصر وقت ممكن ، على الملكيات الزراعية الكبيرة ، ومن اجل تقسيم ملكيات الدولة الكبيرة الى ملكيات صغيرة تزرع بوساطـــة المزارعين الايطاليين . ان عملية توطين اقليم طرابلس بالسكان الايطاليين هي عملية سياسية . لذا نتساءل : أليست هذه العملية ، اي ارسال السكان الايطاليين بسرعة هائلة ، عملية لا اقتصادية ، بالرغم من أنها مسيرة من قبل حكومة حذرة؟ لأن توطين اقليم طرابلس الشمالي بالسكان الايطاليين ، متعلق بالانتاج المحلي ، الذي لا يمكن ان يزداد إلا بتوسيع الزراعة المروية . ومن المعلوم

---

(١) (Ente) هي منظمة عامة مستقلة ادارياً ومالياً ، مهمتها احياء الارض وتوطينهـــا بالمزارعين الايطاليين . (المترجم)

ان هذه الزراعة لا يمكن ان تمارس الا ضمن منطقة محدودة نسبياً . علاوة على ذلك ، لقد رأينا اعلاه ، ان هذه الزراعة توجد في اقليم طرابلس في ظروف فنية واقتصادية غير ملائمة . بيد أن هذا لا يمنع من ان مشروع قرار حديث اتخذ في شهر سبتمبر عام ١٩٣٤ ، يرتأي مدّ نشاط منظمة برقة (Ente) الى اقليم طرابلس .

وتعيش (١٥٠٠) أسرة ونيف ، الموجودة في اقليم طرابلس ، بصورة متفرقة وسط الارض المزروعة . ويبدو من العبث تأليف تجمعات سكنية هامة ، في بلد لا يمكن فيه ممارسة سوى الزراعة غير الكثيفة . وتنتشر البقع البيضاء – المؤلفة من المزارع ومساكن المزارعين المحاطة بخضار المزروعات المروية – بصورة غير منتظمة وسط الحقول . ولكن تجدر الاشارة الى ان اختيار المزارع لم يجر بصورة اعتباطية . اذ ان بناء المزرعة الرئيسية يقع دائماً بجوار طريق معبدة ، او غير معبدة او في وسط المزرعة نفسها . وتنتظم مختلف الابنية الاخرى حول باحة ذات سور مغلق بعامة . ويوجد منزل مالك المزرعة ، في بعض الاحيان ، على حدة . اما توزيع اماكن منازل المزارعين فمتعلق بوضع اقتصاد كل مزرعة : مثلاً يقوم منزل المزارع المختص بصنع الاجبان الى جوار المراعي ، والمنازل الاخرى وسط المزروعات المروية ، وتتجمع هذه المنازل في بعض الاحيان وكأنها قرية صغيرة .

وتتجمع المزارع بدورها نسبياً ، حول مركز قديم او حديث يحتوي على محطة السكك الحديدية وعلى الكنيسة وأماكن المصالح العامة . وتؤلف الواحات ، الممتدة على الساحل ، المراكز الاقتصادية المحلية . بيد ان هذا لا يمنع من انه بدأ يظهر بعض المراكز السكنية في اماكن اخرى : في قصر خيار وفي قصر كرابولي في الشرق ، وفي القرب من الزاوية وصبراتة في (فورناشي Fornaci) قرب مدينة طرابلس . وكذلك فان (الكونت

فولبي) خلق مركزاً سكنياً ، مستقلاً عن الواحة ، في صبراتة . وتعتبر تكرينة قرية كبيرة مبعثرة ، بالرغم من انها توجد الى جوار غريان. وهكذا نستطيع ان نرى الآن مراكز سكنية تنشأ في كل مكان ، في الوقت الذي ترى فيه ايضاً أحياء ادارية ايطالية تضاف الى قرى الوطنيين . بيد ان مستقبل هذه المراكز السكنية الجديدة سيبقى محدوداً . ويعود السبب الى ان انتشار استعمال السيارات وانشاء الطرق المعبدة تساعد كثيراً على تقريب المزارع من المدينة الوحيدة الهامة الا وهي مدينة طرابلس . يفيد هذا ان هذه المراكز السكنية الجديدة لا يمكن ان تكون في المستقبل سوى مراكز بسيطة تابعة للعاصمة التي يزداد عدد سكانها بسرعة كبيرة .

القسم الثالث
الاستعمار في إقليم برقة

الفصل الأول
الاستعمار حتى عام ١٩٣٢م

المصاعب

ان اقليم برقة ليس فقط مختلفاً كثيراً عن اقليم طرابلس ، وانما الثورة التي نشبت فيه والحرب ، حالا دون تمركز الاستعمار في أجود منطقة منه حتى عام ١٩٣١ . بيد أن هـــذا لا يمنع من أن بعض المزارع – في جوار مدينة بنغازي وهضبة المرج الابيار – قد نشأت في هذا الجو المضطرب واكتسبت خبرة وتقدماً . وآلت الاحداث العسكرية – التي زادت في عمق الاختلافات الاقليمية – الى نتيجة غريبة وهي : ان الاستعمار بدأ في اسوأ منطقة صالحة للزراعة في هذا الاقليم . لذا يبدو من المستحيل لدرجــة ، مناقشة المشاكل العامة كما فعلنا بالنسبة الى اقليم طرابلس . سندرس أولاً الاعمال التي حققت الى الآن ، ثم نرى بعد ذلك المشكلة التي طرحهــا على بساط البحث ، إحياء الجبل الاخضر والحل الذي اقترح لها .

بقي الاستعمار ، حتى عام ١٩٣٢، منحصراً في منطقتين ، تختلف الواحدة منها عن الاخرى : الاولى هي منطقــة السهل الساحلي الممتد من بنغازي الى

توكرة ، والثانية هي القسم الشمالي الغربي من هضبة الابيار المرج . بيد أن كلا من المنطقتين عرف المصاعب نفسها ومرّ بالتجارب نفسها أيضاً .

ولدت المزارع الاولى وترعرعت في المرحلة البدائية وسط جو من الاضطرابات ، وبخاصة المزارع التي انشئت في الهضبة اذ كانت دائماً عرضة لقطاع الطرق وغزو الثوار. لذا فان المستعمرين في المرج غرسوا أولى اشجارهم تحت حماية الاسلاك الشائكة ، وان المزارع التي انشئت في الابيار، كانت مزارع محصنة ، تحتوي على برج مراقبة مزود بالرشاشات. ويجب على المرء – في الحقيقة – ان يتحلى بشيء من الشجاعة والعناد لكي يستطيع العمل في مثل هذه الظروف . علاوة على ذلك ، اذا كان بالمستطاع ان يدافع المستعمر عن نفسه في المزرعة ، ولكن عندما يتنقل من مكان الى مكان ، فان ذلك كان يعتبر عملية شاقة ، لأنه يعرض نفسه لهجوم الثوار في وسط محيط مملوء بالمصاعب . ويجب الا ننسى ان المستعمرين ، في البداية ، كانوا يتنقلون بين بنغازي وبين مزارعهم في السهل ، وبخاصة في الهضبة ، من دون طرق وخطوط حديدية .

وعندما عمّ الاستقرار اخيراً هذا الاقليم ، مرّ في سنتين من الجفاف ، الذي احدث آثاراً مخيفة في السهل الساحلي وفي منطقة الابيار ، إذ ان حتى الحبوب المزروعة جيداً لم تنتج شيئاً . بيد أن هذا الجفاف لم يحدث الاضرار نفسها في منطقة المرج لأن موقعها أحسن من موقع المناطق الاخرى.وكانت – في الوقت نفسه – الازمة العالمية الكبرى تحدث اضراراً جسيمة وبخاصة بالنسبة الى عملية التسليف ، كما رأينا في اقليم طرابلس .

من أجل التغلب على هذه المصاعب كافة يجب ان نحصل على مستعمرين يتحلون بعزيمة قوية وخبرة واسعة ويحملون محفظة نقود مملوءة جيداً. بيد أن اقليم برقة لم يعرف – وبخاصة في جوار مدينة بنغازي – حتى عام ١٩٣٠ ، سوى مستعمرين غير اكفاء أو مغامرين أو اشخاص فقراء أنفقوا بسرعة

الاموال القليلة التي يملكونها ، أو بعض الاشخاص المجدين ولكن سوء الحظ قضى عليهم ، أو بعض المتطرفين الذين بدأوا أولاً ببناء المساكن الفخمة. بيد أن هذا لا يمنع من أن عدداً من المستعمرين توصل بالرغم من كل شيء الى التغلب على هذه المصاعب كافة ، واستطاع ان يزرع قسما من الأرض التي يملكها .

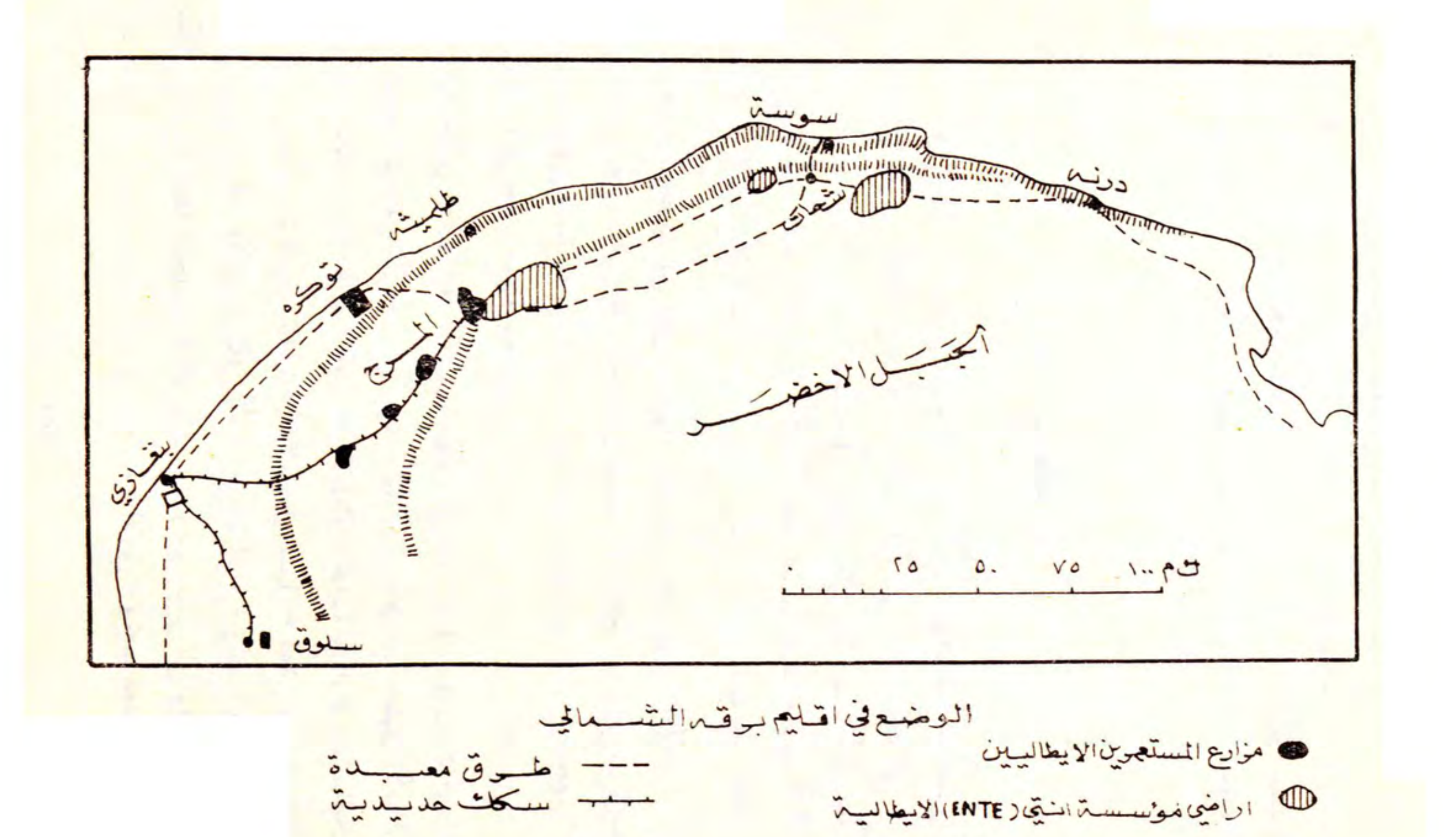
ويمكن ان نفسر قليلاً ، أو نعـــذر الفشل الذي باء به كثير من المستعمرين ، بعدم كفاية الادارة وبعدم وجود طريقـة فنية وبخاصة في بلد جديد لدرجـة . لا سيما وأن الجهد ، في السنين الاولى ، كان منصباً فيـه على النواحي العسكرية والمدن [1] . لم تكن الخدمـــات العامة ، حتى عام ١٩٢٦ ، منظمة الا بنسبة بسيطة للغاية ، كما ان استعمار الاراضي (أي الحصول عليها) ، كان يجري بطريقة واحدة وهي:أن يبتاع المستعمر الارض من الوطنيين . هذا وظهرت بعض الشركات التي كان هدفها استغلال مساحات واسعة من الارض ، بوساطة زراعة الحبوب وتربية الماشية . وكان يوجد شركة واحدة هدفها هدف بشري بحت وهي شركة : الاتحـــاد الاستعماري الايطالي العربي ، في القوارشة ، التي ألفت في نهاية عام ١٩٢٤ . علاوة على ذلك انشئت قريباً من مدينة بنغازي ، منذ عام ١٩١٩ ، محطة التجارب (الفويهات) . وكانت تابعة للمكتب الزراعي الذي اسس في شهر ابريل عام ١٩٢١ . وكان يوجد على رأس هذه المحطة رجال اكفاء مثل (الاستاذموجيني Maugini) والدكتور (بياني Piani) . كما أنشئت حقول لاجراء التجارب عام ١٩٢٢ و ١٩٢٣ ، في المرج وشحات وفوق درنة وفي الفتيح ولكنهـــا تركت بعد سنين بسبب الاضطرابات التي حدثت . وأسس اخـــيراً في عام ١٩٢٥ ، صندوق ادخار بنغازي ، الذي حلت قروضه ، كما هو الشأن بالنسبة الى صندوق ادخار طرابلس ، محل قروض الحكومة .

---

(١) Piccioli, 35, I, pp. 538 à 552.

كان يوجد ، في أواخر عام ١٩٢٦ ، ثلاثـــة عشر مستعمراً ، يملكون (٦٣٠) هكتاراً ، يوجد بينهم تسعة مستعمرين في جوار مدينــة بنغازي . وطرحت للبيع ، ابتداء من عام ١٩٢٦ – اي منذ تاريخ وضع مخطط لمساحة الارض واعادة تنظيم الخدمات العامة – أولى المزارع من ملكية الدولة في منطقة بنغازي والمرج . كما ضاعفت الحكومـــة ، في الوقت نفسه ، عدد المكافآت من أجل مساعدة المزارعين وتشجيعهم على العمل . علاوة على ذلك، آلت قوانين عام ١٩٢٨ – التي تكلمنا عنها بخصوص اقليم طرابلس والسارية المفعول في كل ليبيا – الى تأسيس تنظيم دقيق لعملية الاستعمار ، والى فرض التزامات محددة من أجل إحياء الارض وتوطين السكان . ولكن تطبيق هذه القوانين حتى عام ١٩٣٢ لم يكن – بسبب الاحداث التي جرت – سوى تطبيق جزئي . على كل حال ، لقد تردد المسؤولون كثيراً بالنسبة الى الحجم الذي يجب ان يعطى للمزارع : ان مزارع الابيار التي يعود تاريخ انشائها الى عام ١٩٢٦ – ١٩٢٨ ، هي مزارع كبيرة ، اذ تتراوح مساحة الواحدة منهـا بين ٢٠٠٠ و ٢٦٠٠ هكتار ، اما مزارع المرج ، التي حصل عليهـــا في تواريخ مختلفة ، فهي متوسطة أو صغيرة . ولكن اقليم برقة بعامة ، هو أنسب من اقليم طرابلس ، من أجل توطين السكان وانشاء المزارع الصغيرة . لذا من الاسهل نظرياً ، في هـــذا الاقليم تطبيق قوانين ١٩٢٨ . بيد أن الاضطرابات التي سادت فيه ،ألفت عنصراً أساسياً استولى على اهتمام المسؤولين حتى عام ١٩٣٢ . وتجدر الاشارة الى أن شراء الاراضي من الوطنيين ، من قبل الاشخاص الايطاليين بقي سارياً ، الى جانب الاستعمار الحكومي ، في جوار المراكز : المرج ، واحات درنة ، جوار مدينة بنغازي . وتؤلف اليوم الاراضي التي اصبحت ملكاً للدولة ، بوساطة المكتب الزراعي ، وهي : الارض غير المستغلة والارض التي حصل عليها بعد دفع ثمنهـــا والارض التي صودرت من أموال السنوسية ، مجالاً مفتوحاً أمـــام انتشار الاستعمار .

ويمكن الاستفادة الآن من التجارب التي اجريت في محيط مملوء بالمصاعب



الوضع في اقليم برقه الشمالي

ومن الفشل الذي باء به بعض المستعمرين ومن النجاح الذي لاقوه . ويمكن اصدار حكم منذ الآن ، ليس بالنسبة الى الاعمال التي حققت فحسب ، وانما ايضاً بالنسبة للاعمال التي يمكن تحقيقها في اقليم برقة ، مع الاخذ بالحسبان - وهذا شيء رئيسي - الطاقات المختلفة بالنسبة الى مختلف المناطق (خارطة رقم ٥) .

المنطقة الساحلية

ان السهل الممتد من بنغازي الى توكرة هو أول منطقة بدأ المستعمرون بزراعتها لأنها أقرب منطقة من مركز المستعمرة الرئيسي ومن المنطقة التي نزل فيها الايطاليون . بيد أنها أسوأ منطقة في أراضي اقليم برقة الصالحة للزراعة. ولقد اسهمت هذه المنطقة كثيراً في اكتساب هذه السمعة السيئة، لأنها الأكثر تعرضاً لرياح القبلي ولأن أرضها غالباً صخرية وكمية الأمطار فيها غير كافية .

وبرهنت التجارب التي اجريت فيها، وبخاصة من قبل مؤسسة الاختبارات (الفويهات) على ان الزراعة البعلية من الصعب أن تنجح فيها وعلى أن توسع الاستعمار سيبقى متعلقاً ، بنسبة كبيرة ، بأعمال استخراج المياه، ومنحصراً، على الأقل ، في جوار مدينة بنغازي .

واذا كان من الممكن ، ان تنجح عملية الزراعة البعلية قرب توكرة ، فهي تصبح عرضة للظروف في جوار بنغازي . لأن كمية هطول الأمطار السنوية (٢٠٠ ملليمتر) غير كافية على الاطلاق وبخاصة في أرض صلصالية. على كل ان بساتين الوطنيين بكاملها ، المنتشرة في السهل ، تسقى بوساطة مياه الآبار ، وان زراعة الأشجار تتأثر كثيراً من قلة المياه ، ولقد أثبتت ذلك ، بكل وضوح، محطة التجارب (الفويهات) . وحتى شجر الزيتون هو بحاجة لأن يسقى في السنة، عدة مرات في سنين نموه الأولي ، ويجب بعد ذلك (أي

بعد أن يكبر) في السنين الجافة ، أن يسقى مرة أو مرتين في السنـــة اذا أردنا ان تثمر أشجاره هذه . أما أشجار الكرمة فلا يمكن ان تعيش من دون سقاية . على كل ان النوع الوحيد الذي يمكن ان ينجح ، هـــو النوع الذي يعطي عنب الأكل ، وذلك بالرغم من التجارب العديدة التي أجريت نسبة الى الأنواع الأخرى . مثلاً ان أشجار الكرمة المخصصة ثمارها لصنع الخمر لايمكن أن تعطي إلا انتاجاً ضعيفاً . ان تركيب التربة، هو السبب الرئيسي في ذلك، أي في عدم نجاح هذا النوع من الاشجار . ولكن أشجار اللوز والتين والرمان (هذا النوع الاخير قليل الاهمية) يمكن ان تنجح جيداً في هذه المنطقة ، شرط أن تسقى بصورة كافية . ويبدو في المقابـــل ، ان اشجار التفاح والاجاص ، والبرقوق والخوخ وحتى المشمش لا يمكن ان تتأقلم جيداً مع هذا المحيط . وينمو شجر التوت بكمية قليلة من الماء ، نمواً رائعاً، ولكننا نعلم ان أوراقه ، لم تعد لها أهمية ، الا كعلف للحيوانات في فصل الصيف. ولا يمكن أن تسترعي زراعة الحبوب وبخاصة القمح — الذي لا يعطي محصولاً الا كل أربع أو خمس سنوات — اهتمام المستعمر الاوروبي . ونشير الى أن التجارب الزراعية يجب ان تهتم بالاصناف والانواع التي يمكـــن ان تتكيف مع التربة وتتأقلم مع المناخ . ولكن اذا كانت عملية سقاية الاشجار هي عملية ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها ، فانه من المحتمل اذن أن تبقى تكاليف الانتاج في مستوى جد مرتفع . أما الزراعة البعلية فمن الممكن أن تنجح — من دون أية سقاية — في جوار توكرة وطلميثة ، لان كمية هطول الامطار أكثر والتربة أجود [١] . ولكن تشكل الرياح العاتيـــة ، التي تهب من الشمال الى الغرب ، في كل مكان ، خطراً كبيراً بالنسبة الى الاشجار . لذا فان عملية اقامة حواجز واقية من الرياح هي عملية ضرورية .

ويتحلى سهل بنغازي، بالرغم من رداءته، بميزتين:تتعلق الاولى بغناه بالمياه

---

(١) Scaetta, 72.

الجوفية – وان كانت هذه الثروة لم تعرف بعد جيداً – وتتعلق الثانية بقربه من مدينة بنغازي . اذ ان إحياء هذه المنطقة مرتبـــط ، بصورة رئيسية ، بتوسيع عملية الري . ولكن هذه العملية تحتاج الى أعمال انشائية هامة ومد أقنية ، باهظة التكاليف . لأن أماكن المياه توجد بعامة على بعد من المناطق الزراعية ذات التربة العميقة . ويجب ان تمارس عملية الري بكثير من الحذر، السبب في ذلك هو أن المياه مالحة بنسبة خفيفة والتربة صلصالية ، الامر الذي يؤول الى تأليف قشرة على سطحها تتشقق بسرعة عندما تجف . ويبدو في جميع الاحوال ان عملية إحياء الاراضي الموجودة في الداخل نسبة الى بنغازي ، ستبقى عملية محدودة المساحة . وباستطاعة سوق بنغازي الآن ان تمتص بسهولة – ريثما تسنح الفرصة، وان كانت بعيدة، لتصدير كميات هامة– انتاج البساتين المروية من الخضار والفواكه .

وتدعم التجارب، التي اجريت الى الآن، بشدة ، النتيجة هذه التي وصلنا اليها . اذ ان القسم الاكبر من المحاولات التي اجريت في جوار بنغـــازي فشلت . ويعود سبب الفشل ، في الوقت نفسه ، الى العنصر البشري وبخاصة الى الظروف الطبيعية ، ولقد حاول المستعمرون ، الاكثر جديـة ، ممارسة الزراعة البعلية ، وبخاصة الحبوب ، الامر الذي آل الى افـــلاس القسم الاكبر منهم .

ان التجربة ، الاكثر نفعاً ، التي أجريت ، هي تجربة القوارشة ، هذه الواحة الصغيرة التي تقع على بعد ثمانية كيلومترات في جنوب بنغازي [1] . ان هدف (الاتحاد الاستعماري الأيطالي العربي) الذى اسس عام ١٩٢٤ ، إحياء مساحة صغيرة من الارض وتوطينها بالسكان . كان هذا – أي تأسيس هذا الاتحاد – أول محاولة صادقة اتخذت على الصعيد الزراعي بعد مرور مدة طويلة وصعبة من الخمول المطلق على صعيد الاستعمار) (Maugini) .

(١) Maugini , 65 .

هذا ولقد ساعدت الحكومة الايطالية كثيراً هذه التجربة . آلت التجربة المذكورة الى توطين ١٤ أسرة صقلية ، مختصة بزراعة الكرمة ، في مساحة من الارض ويجب عليهم غرسها بأشجـــار الكرمة . قامت هذه الشركة – المؤلفة من هذه الاسر الزراعية – ببناء المساكن ، على شكل قرية صغيرة ، وبحفر الآبار وبانشاء المباني العامة . وسددت الحكومة الايطالية قسماً من المصاريف التي استلزمتها هذه الاعمال . كانت تملك هذه الشركة مكاناً لتربية البقر يؤمن الحليب الى بنغازي ، وقطيعاً هاماً من الغنم . بيد أن الاضطرابات حالت دون ذلك ، أي دون تربية قطعان الغنم . وبذل هؤلاء المستعمرون الصقليون جهداً كبيراً في العمل ، لانهم كانوا يأملون بأن يصبحوا ملاكاً للارض ولكن أشجار الكرمة – من المؤسف – التي لم تكن تسقى ، تضررت كثيراً ولم تنجح ، ولم يكن يوجد كمية كافية من الماء من أجل سقايتها الامر الذي ثبط عزائم قسم كبير من المستعمرين ، كما وجد قسم آخر عملاً اكثر ربحاً في المدينة .

أما القسم الذي بقي مثابراً على العمل – عندما طرحت الحصص للبيع عام ١٩٣٠ – فكان مثقلاً بالديون . ونشير بصدد هذا ، الى ان الحكومة الايطالية ، باشرت ، منذ مدة قريبة ، بتقديم المساعدة لهؤلاء المستعمرين الذين أصروا على البقـــاء في هذه الشركة . وان الاقنية ، الباهظة التكاليف التي انشئت من اجل المياه ، تسمح الان بسقاية اشجار الكرمة . اذن لقد اجريت هذه التجربة بضنى كبير ، وان زراعة الكرمة البعلية لم تكن قادرة على تسديد نفقات انشائها .

وتظهر ضرورة سقاية المزروعات في هذا البلد ايضاً ، من جراء الاعمال التي قامت بهـــا مستعمرات السجون الموجودة في البركة والكويفية . هذه السجون المستعمرات التي تنتج – بفضل ادارتها الجيدة واليد العاملة المجانية – الفواكه والخضار التي تباع بسهولة في بنغازي . وتساعد عملية الري ايضاً

على تربية العجول والبقر من اجل انتاج اللحوم ، أو من أجل انتاج الحليب أو الاجبان ، هذه المنتوجات التي تذهب الى بنغازي ايضاً .

ويمكن ان تنجح الزراعة البعلية في جوار توكرة ، شرط ان يبذل من أجل ذلك جهد كبير . ويعود سبب فشل مزرعة (Fascio) الميلانية – والتي تبلغ مساحتها ١٦٠٠ هكتار – ليس فقط الى عدم الخبرة في البداية وانما أيضاً الى الظروف الطبيعية الصعبة . اذ ان زراعة الحبوب فيها لم تنتج شيئاً ، وكذلك اشجار اللوز وأغلب الاشجـــار المثمرة الاخرى لم تستطع الصمود امام الرياح المحملة بالرطوبة المالحة . وكذلك الشأن بالنسبة الى اشجـار الزيتون التي نمت بصورة هزيلة . وتجدر الاشارة الى أن هذه المزرعة اخذت من قبل الجنود الفاشيين ، الذين يشرف على ادارتهم مهندس زراعي . وهكذا اصبح العمل المبذول في هذه المزرعة احسن من السابق ، وكذلك اختيار انواع المزروعات ، اذ حلت اشجار التين محل اشجار اللوز السريعة العطب . زد على ذلك ان الاشجار المثمرة واشجار الكرمة اخذت تسقى قليلاً . ولم تعد ترمي زراعة الحبوب الا الى اشباع حاجات المزرعة الخاصة وحاجات الاغنام. وتجدر الاشارة الى ان تربية الاغنام ، التي تتكيف جيداً مع طبيعة هذا البلد ، تدر أرباحاً لا بأس بها مطلقاً . وتذكرنا عملية الاستعمار هذه بوساطة الجنود الفاشيين ، بعملية الاستعمار في سواني بني آدم في اقليم طرابلس . ولكن الهدف مختلف بالنسبة الى هاتين العمليتين ، اذ ان الاولى ترمي الى تعبيد الطريق أمام الاستعمار فقط ، وتبين بصورة واضحة ، من جهة ثانية ، ان تربية المواشي تؤلف المورد الاكثر ضماناً ، كما تؤلف ايضاً الوسيلة الوحيدة لعيش المستعمرين في هذا البلد ، ريثما تصل الاشجار المثمرة واشجار الكرمة الى مرحلة الانتاج وان كان غير مضمون .

وابتاع بعض صغار المستعمرين او استأجر – في الجهة الثانية من اقليم برقة البحري في درنة – مساحة من أرض الواحة من أجل زراعة اشجار الموز .

ودرنة هي واحة صغيرة رائعة تقع على مصب الوادي – الذي يحمل اسمها – والذي يغذيه ينبوعا ماء : عين بومنصور وعين درنة . ولا تأتي ميزتها الذاتية كثيراً من اشجار نخيلها الرائعة وانما من عرائش كرمتها الساحرة وبخاصة من اشجار موزها [١] .

ويبدو ان شجر الموز من نوع (Paradisiaca) ، الذي ينتج ثماراً قصيرة ولكن لذيـــذة الطعم ، استورد من مصر في أواخر القرن السادس عشر . وبلغ عدد الاشجار الموجودة في هذه الواحة عام ١٩٢٦ تسعة آلاف شجرة . ونشير الى أن الحكومة الايطالية اخذت تشجعهذا النوع منزراعة الاشجار. وهكذا لقد غرس بعض ملاك الاراضي أو المستأجرين الايطاليين وكذلك بعض الوطنيين مساحات جديدة . ويبلغ عدد غرسات الموز المزروعة الآن (٤٠٠٠٠) غرسة . واستورد مؤخراً نوع جديد من الحبشة ـ تأقـلم جيداً في مصر ـ يعطي ثماراً أرفع ولكن أكثر عدداً . لم يستطع شجر الموز ـ هذا النبات الاستوائي ـ التأقلم في درنة الا بفضل تربتها الخفيفة الخصبة ومائهـــا العذب وشتائها المعتدل وبخاصة بفضل الملجأ الذي تؤلفه عشرة آلاف شجرة من اشجار نخيل الواحة والصخرة البحرية العارية المطلة على هذه المدينة .

تحـــد الظروف الطبيعية الخاصة ، اكثر من منافسة موز الصومال ، من توسع زراعة اشجـــار الموز ومن تمركز الاستعمار البشري الصغير الذي يتولد عنها . ان تربة الهضبة ، هي في الوقت نفسه ، ثقيلة لدرجة ومعرضة للرياح. لذا لا يمكن ان تلائم هذه النبتة الحساسة . ويمكن ان تنجح هـــذه الزراعة ـ أي زراعة الموز ـ في بعض النقاط فقط من السهل الساحلي الضيق ، الذي يمتد من عند اسفل الهضبة الأولى ، مثل مصب وادي الاترون وسهل سوسة .

ولكن التجارب التي أجرتها المحطة الاختبارية في درنة ، برهنت على أن

---

(١) Falorsi et Romagnoli, 73.

زراعة مختلف انواع الاشجار يمكن ان تنجح جيداً ، اذا حمتها ، من الرياح البحرية حواجز مشدودة ، وهكذا لا يوجد سوى الواحات ، حيث تؤلف اشجار النخيل ملجأ يمكن أن تنمو ، في ظله ، اشجار الموز بصورة طبيعية. على كل ان ضيق السهل الساحلي وطبيعة الأرض الصخرية والحصوية في أغلب المناطق ، ستحد كثيراً من توسع الاستعمار .

اما هضبة الابيار ـ صلعاية ـ وبخاصة هضبة المرج ، فهي اصلح كثيراً من هذه المنطقة .

الهضبة الأولى – المرج

يوجد في هضبة الابيار ـ صلعاية ـ أربع مزارع كبيرة ، تتراوح مساحة الواحدة منها بين ٢٠٠٠ و ٢٦٠٠ هكتار . ويرجع تاريخ تأسيسها الى عام ١٩٢٦ – ١٩٢٨ . اذن العملية هنا هي عملية استعمارية رأسمالية ، اجريت اما بوساطة ملاك كبار واما بوساطة الشركات . ووزع ثلاث مزارع اخرى، اصغر من المزارع الاولى ، ولكن سرعان ما تركت بسبب المصاعب الجمة ونقص المياه وسلمت احدى المزارع الأربع ، التي بقيت ، بعد فشل المشرفين على ادارتها ، الى الجنود الفاشيين . وواجهت هذه المزارع أجمع ثلاث أو أربع سنوات من الاضطرابات ، وبعد ذلك سنتين من الجفاف ، الأمر الذي آل الى ابتلاع عدة ملايين . ومن جهة ثانية توجد هذه المزارع في ظروف صعبة بالنسبة الى المياه . اذ يتراوح عمق آبار المياه ـ اذا وجدت ـ بين ٤٠ و ٤٥ متراً . لذا وجب انشاء مخازن للمياه . وتبلغ سعة احدها ـ وهو حسب اعتقادي أكبر مخزن للمياه في افريقيا الشمالية ـ ٢١٠٠ متر مكعب .

ولكن هذه المنطقة ليست رديئة وبخاصة في جوار صلعاية اذ ان المزروعات الشجرية تنمو بصورة رائعة ، وحتى اشجار اللوز ـ التي نجدها في

احدى المزارع – والزيتون . بيد أن اشجار الكرمة تحتاج الى الماء . لذا لم تعط الى الآن سوى نتائج سيئة . اما الحبوب فانها تنتج جيـــداً شرط ألا تكون السنة شديدة الجفاف .

انتربية الماشية وحدها – ريثما تنتج الاشجار – هيالقادرة علىاعطاءبعض الارباح الهامة وبخاصة تربية الاغنام ، اذ ان كل مزرعة تملك قطعاناً كبيرة . وتجد هذه القطعان، خارج المزرعة،مراعي فسيحةجيدة. ويمكن بيع الصوف والخرفان بسهولة إما للوطنيين ، وإما في بنغازي ، والاجبان كذلك ، التي ترسل حتى الآن أيضاً ، الى العاصمة. أما تربية الأبقار فهي عملية أقل تكيفاً مع البيئة وأقل أهمية . زد على ذلك ، ان عملها في مساحة واسعة هو عمل بطيء وتصريف انتاجها صعب لدرجة . لذا فان تربية قطعان الاغنام ، في هذه المنطقة ، تؤلف دائماً وأبداً مورداً مضموناً . بيد أن عيب هذا العصر الراهن هو غزو هذه القطعان أي القضاء على رأس المال الوحيد الذي يمكن أن يدر فوراً ؛ ولكن يوجد مشكلة شاقة هي مشكلة المياه .

ويوجد في هذا الاقليم مزرعة تختلف عن المزارع الاخرى ، هي مزرعة (مليتانيا Mletania) التي سلمت منذ مدة قريبة الى ٣٤ من الجنود الفاشيين (يجب ان يزداد هذا العدد الى ٦٠ جندياً) . ويشبه النظام السائد في هذه المزرعة النظام الذي رأيناه في مزرعة سواني بني آدم في اقليم طرابلس. ويجب أن يجري إحياء هذه المزرعة بوساطة العمل المشترك ، ثم تقسم بعد ذلك الى حصص ، تبلغ مساحة كل حصة منها ٣٠ هكتاراً . ويعطى الى كل جندي منزل ، وخزان للمياه ، وبعض الاشجار المتنوعة ، وعدد من رؤوس الماشية . ونشير الى أن قطعان الماشية هي الآن في طور التكوين . ويبدو أن هذه المزرعة ستنتج أكثر من مزرعة سواني بني آدم ، لأن المنطقة التي تقع فيهـــا أقل سوءاً ومساحة الارض الممنوحة لكل فرد أكبر. ولكن يبدو في المقابل أن الاستعمار الصغير الحجم لا يمكن ان ينجح ، في مجموع هــذه المنطقة التي

تكلمنا عنها ، لأن مشكلة المياه فيها ، لا تزال الى الآن على الاقل ، تؤلف مشكلة حساسة .

ان الظروف المحيطة بعملية الاستعمار وتوطين السكان أنسب بكثير ، في منطقة المرج ، منها في المناطق الاخرى . لذا تعتبر هذه المنطقة ، بفضل العشرين مزرعة الموجودة فيها – إما في ملكية الدولة وإما في الاملاك الخاصة – المركز الاستعماري الوحيد حقاً ، في اقليم برقة بكامله . ويزرع المستعمرون حصصاً مساحتها أقل من مائة هكتار ، وحتى في بعض الأحيان خمسين هكتاراً. ولكن يوجد أربع مزارع فقط تقارب مساحة الواحدة منها (٣٠٠) هكتار . إذن نحن الآن ، في هذه المنطقة ، أمام استعمار متوسط وصغير الحجم ، الأمر الذي يتناقض تماماً مع مساحات المزارع الواسعة في منطقة صلعاية – الابيار. وتحيط الاراضي المزروعة والمغروسة شجراً بمدينة الوطنيين الصغيرة القديمة : المرج ، التي اضيف اليها حي متواضع جميل للايطاليين [١] . ان التربة في هذه المنطقة خصبة وعميقة وكمية الامطار بعامة كافية . زد على ذلك أن المياه الجوفية فيها ، لا توجد على عمق كبير . وألـَّفت هذه المنطقة ، في الحقيقة ، حقل التجارب الحقيقي لعملية الاستعمار في اقليم برقة ، لذا فانها تستحق أن تسترعي انتباهنا .

يجب علينا أولاً أن نأخذ بالحسبان المصاعب الكبرى التي اعترضت المستعمرين في السابق . حالت الاضطرابات ، التي لم تتوقف إلا في عام ١٩٣١ ، دون تربية الماشية . ومن المعلوم ، كما رأينا ، ان هذه العملية هي عملية جد هامة ، لأنها تؤلف مورداً مضموناً يساعد المستعمر على الانتظار ريثما تصل المزرعة الى مرحلة الانتاج . كما ان هذه العملية هي ضرورية بالنسبة الى هؤلاء المستعمرين الذين كانوا ، في البداية ، متكالبين على زراعة الحبوب تحت حماية الأسلاك الشائكة . وهكذا كان يحاول كل مستعمر الحصول على قطعة صغيرة

(١) Maugini, 66.

من الارض في منجى من الثوار . وكانت هذه المزارع تمتد بشكل مروحة حول المرج . أما العيب الأكبر، الآن ، فهو ان مساحة بعض المزارع تتراوح بين ٣٥٠ و ٤٠٠ هكتار ، كما يتراوح طول الواحدة منها بين أربعة أو خمسة كيلومترات ، الامر الذي يسبب ، من أجل التنقل ، ضياع وقت كبير باهظ التكاليف .

كما تأثرت هذه المنطقة كثيراً من نقص سبل المواصلات السهلة بينها وبين مدينة بنغازي ومن جو الاضطراب الذي كان مخيماً . وكان يجب على المرء ، اذا أراد الوصول الى الساحل ، ان يلتحق بقوافل الجنود ويسير في مسالك موحلة صعبة في فصل الشتاء . أما الآن فما على المرء الا أن يختار بين القطار الحديدي (الذي يستعمل قليلاً في الواقع) وبين الطريق المعبدة التي تصل الى بنغازي مارة في توكرة .

وبرهن أقدم المستعمرين (وصل أول مستعمر في عام ١٩٢٣) والمحطة الاختبارية الزراعية — التي الحق بها مشتل — على ان زراعة الاشجار المثمرة وتربية الماشية تؤلفان المورد الاكثر ضماناً في هذه المنطقة .

ان هدف كل مزرعة ، الآن ، هو بخاصة ممارسة الزراعة البعلية ، التي من الممكن ان تكون زراعة مربحة . وتنمو اشجار الزيتون واللوز ، جيداً في هذه المنطقة ، ويبدو انها من الممكن ان تنتج بصورة منتظمة . على كل يوجد الآن في بساتين الوطنيين اشجار لوز ، والادغال المجاورة للمرج مملوءة بأشجار الزيتون البري . ولكن ، كما هو الشأن في اقليم طرابلس ، لم يهتم المستعمرون بأنواع الزيتون المحلية ، كما لم يستعملوا اغصانها من اجل الشتل . وانما استوردوا انواعاً اجنبية وبخاصة ايطالية . ويبدو ان التجارب اثبتت ، ان اشجار الزيتون الصغيرة الثمر مثل : (Chemlali) من صفاقس و(Moraiolo ou Piangente) الايطالية هي التي باستطاعتها ان تتأقلم احسن مع هذه المنطقة . ولكن ، يستعمل المستعمرون غالباً ، في المقابل ، انواع شجر اللوز

المحلية . وان كانت ثمارها صغيرة ولكنها تحمل كثيراً . اما الانواع الايطالية ذات الثمار الاكبر حجماً ، فان انتاجها ليس مضموناً كما هو الشأن بالنسبة الى الانواع المحلية .

وتنمو اشجار الكرمة ، في هذه المنطقة بصورة مرضية ، ولكنها ، كما هو الشأن في اقليم برقـة بكامله ، تعطي خمراً رديء النوع تقريباً . لهذا لا يمكن ان تنتشر اشجار الكرمة في مساحات واسعة . زد على ذلك ان زراعتها موجهة فقط نحو انتاج عنب الاكل مثل (الزبيب او الموسكى) . ونشير الى ان اشجار الكرمة الوطنية، المغروسة في البساتين، تحتاج الى كميات كبيرة من المياه .

ويوجد انواع اخرى من الاشجار المثمرة يمكن ان تسترعي الاهتمام مثل شجر المشمش الهندي (néflier) والتين والمشمش والخوخ ، ولكن من الافضل ان تسقى هذه الانواع . وتواصل التجارب الآن من اجل زراعة شجر الاجاص والسفرجل والبرقوق. ولكن في المقابل لا يمكن زراعة اشجار البرتقال لأنها تتأثر كثيراً من البرد .

وتنمو الحبوب ، في هذه المنطقة المذكورة ، بصورة متوسطة ، ولكن ليس بصورة جيدة ، لكي تصبح زراعتها زراعة حقيقية يمكن الاعتماد عليها. لأن كمية هطول الأمطار ، وان كانت كافية بعامة، يمكن ان تنقص كثيراً في بعض السنين . ويتأثر الشعير قليلاً – كما هو الشأن في كل مكان – بالجفاف. بيد ان القمح هو اكثر حساسية بالنسبة الى ذلك . من جهة ثانية ، ان الانواع، (منتانا Mentana) مثلاً ، التي تنضج بصورة مبكرة، يمكن ان تتأثر كثيراً من البرد . لهـذا السبب يفضل عليها انواع قمح افريقيا الشمالية مثل : البيدي والميدايا .

ومن الممكن ممارسة الزراعة المروية في هذه المنطقة ، لأن المياه الجوفية

توجد على عمق يتراوح بين ٣٠ و ٤٥ متراً ، ولأن التربة خصبة . وتملك كل مزرعة مساحة – كبيرة قدر المستطاع – من المزروعات المروية الكثيفة ، والخضار وبخاصة الاشجار المثمرة. وتؤلّف هذه المساحات اطاراً اخضر يحيط بمنازل السكن ، ولكن تكلفة استخراج المياه مرتفعة نوعاً ما ، بسبب عمق المياه الجوفية . لذا بدا من الضروري ، بعد التجارب الأولية التي أجريت ، اعطاء اتجاه آخر للزراعة المروية . وبوسع هؤلاء الذين يتعاطون تربية البقر – الثيران للحراثة والبقر لانتاج الحليب – زراعة البرسيم . بينما يرى آخرون في هذه العملية فقط وسيلة تساعد أسر العمال الزراعيين على العيش . كما يزرع قسم آخر ، وبخاصة صغار المستعمرين ، الاشجار المثمرة والخضار ، من اجل البيع في السوق المحلية الصغيرة ، وفي بنغازي . ولا يمكن لهذه الزراعة – الا بصعوبة كبرى – ان تؤلف مصدراً لتجارة التصدير ، الا اذا كانت هذه الصادرات موجهة الى بلدان البحر الابيض المتوسط الشرقية ، لأن ايطاليا بعيدة عن هذه المنطقة ، ولأن درجة الارتفاع والمناخ يحولان دون ممارسة المزروعات التي تنضج قبل موسمها العادي

وهكذا نرى ، ان عملية تمركز الاستعمار ، في منطقة المرج ، هي أسهل نسبياً ، لأنه لا يوجد مشكلة انتظار الانتاج ، كما هو الشأن في اقليم طرابلس. اذ ان المزروعات المروية والحبوب ، قادرة على ان تعطي فوراً ، تقريباً ، بعض الارباح المتواضعة وتعتبر تربية الماشية ، التي تتكيف بصورة رائعة مع هذا البلد الذي ألفت ثروته في الماضي ، مورداً هاماً يسمح للمستعمر بانتظار انتاج المزروعات .

وليست الاغنام المحلية – ذات الإلية السمينة والشبيهة بأغنام اقليم طرابلس وتونس – شديدة المقاومة فحسب ، وانما ايضاً كثيرة انتاج اللحم والصوف ، زد على ذلك انها تروق كثيراً ذوق الوطنيين . ويكون من السخف جداً ، اذا أريد اجراء عملية تقاطع هذه الاغنام المحلية مع اغنام اخرى او

استبدالها بأنواع اخرى . على كل لا يوجد شخص واحــــد يفكر بذلك . وتؤلف قطعان الغنم ، في اقليم برقة ، رأس مال ذا ايراد مضمون ، شرط أن يعتنى بها قليلاً . ولا يجب ان نخاف، هنا، من الكوارث الهائلة التي تقضي على القطعان في اقليم طرابلس الجــــاف . ومن الممكن ايضاً تربية الأبقار . والدليل على ذلك ، يوجد كثير من المستعمرين عندهم اصطبل لثيران الحراثة ومكان للبقر الحلوب . هــــذا وأجريت عملية تقاطع البقر المحلي مع البقر الاوروبي . ونجحت العملية هذه نوعاً ما . مثلاً لقد اعطت عملية تقاطع البقر المحلي مع النوع الاوروبي (موديكانا Modicana) نتيجة متوسطة ، أما مع النوع الثاني (Suisso-sarde) فلقد اعطت نتائج افضل . من جهة ثانية استورد بعض المستعمرين ثيراناً من المناطق المستنقعية وهي حيوانات عريضة القرون قوية وتعمل جيداً . ولكن لا يبذل الى الآن أي جهـــد من أجل تحسين أنواع البقر المحلي ، التي هي ، من دون ريب ، افضل تأقلماً مع هذه البيئة . ويؤخذ على هذه الأنواع المحلية ، نموها البطيء وقدها الصغير ، وقلة انتاجها من الحليب . ولكن يجب الا ننسى بصدد هذا ، انها تأثرت كثيراً من الجفاف ومن البرد وبخاصة من نقص العناية ومن عدم وضعها في اصطبلات . ذاك ان الوطني ، بالنسبة الى تربية الأبقار ، يكتفي بالسير وراءها لا أكثر ولا أقل . وتمتاز أبقار اقليم برقة، بصبرها وبشدة مقاومتها وبقابليتها الخارقة على السمنة . ولكن البقرة في هــــذه المنطقة لا تعطي سوى كمية قليلة من الحليب بيد أنه ممتاز النوع ، أما الثيران فتملك قدرة كبيرة على العمل . لذا يبدو لنا من الافضل ، بدلاً من أن نقوم بعملية تقاطع هذه الابقار – التي تتأقلم جيداً مع هذه البيئة – بالأبقار الأجنبية ، ان نكتفي بعملية اختيار الجيدة منها. لا سيما وأن اشكالها المنتظمة والمتناسقة ونماذجها المتشابهة تساعد كثيراً على القيام بهذه العملية . بيد أن هذا لا يمنع من استيراد الثيران القوية ، مثل ثيران منطقة المستنقعات . أما عملية التقاطع فمـــن المحتمل ان تكون عيوبها أكثر من محاسنها .

على كل حال يجب ان تبقى عملية تربية الابقار ، وبخاصة قطعان الغنم — هذه العملية التي ألفت ثروة اقليم برقة دائماً والتي يلاقي انتاجها طلباً هاماً في أسواق الشرق — احـــد الموارد الرئيسية للاقليم المذكور . لذا يجب اعادة تأليف قطعان الماشية ، التي قضي على القسم الأكبر منها . بيد أن هذه العملية تتخطى مشكلة الاستعمار وتتعلق بإحياء اقليم برقة بكامله .

يبدو لنا اذن ، ان المشاكل الزراعية والاقتصادية هنا ، ليست شديدة الصعوبة ، كما هو الشأن في اقليم طرابلس. ولكن بالرغم من ذلك ، ان وضع المستعمرين ليس وضعاً باهراً اذ يعرفون جميعاً الآن أزمة مالية حادة سببها الأول عدم استتباب الامن وأسبابها الاخرى الجفاف والازمة العالمية الكبرى. ويضاف الى هذه الأسباب ، عدم خبرة المستعمرين في المرحلة الاولى والمبالغة بالانفاق بالنسبة الى بعضهم . فان صغار المزارعين مثلاً ، الذين يملكون أقل من مائة هكتار ، وفي بعض الاحيان أقل من خمسين هكتاراً، لا يستطيعون تغطية نفقات حفر بئر (٢٥ الى ٤٠ ألف ليرة) بوساطة بيع بعض الفواكه والخضار . كما قام بعض المستعمرين بإنشاء مشاريع ضخمة ، تفوق تـكاليفها امكاناتهم المالية ، أو تـكالب بعضهم على انتاج الحبوب التي لا تعطي محصولاً منتظماً في هذا الاقليم . لذا نرى ، ان هؤلاء المستعمرين كافـــة ، اقترضوا مبالغ ضخمة وقبلوا ، بسرور كبير ، مساعدات الحكومة بالرغم من الالتزامات التي تفرضها عليهم وبخاصة توطين الاسر الايطالية . وتصح هذه الملحوظة بالنسبة الى المستعمرين الذين حصلوا على قطعة من أرض الدولة ، وبالنسبة للذين ابتاعوا ، بأموالهم الخاصة ، قطعة الارض من مالكها الاصلي. ولكن يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار ، بصدد هـــذا ، الظروف غير العادية وكذلك قانون ١٩٢٨ الذي لم يطبق الا جزئياً بالنسبة الى شرط توطين السكان .

مما لا ريب فيه ، ان التجربة الاستعمارية ، التي أجريت في منطقة المرج،

هي أكثر اهمية ، من التجربة التي أجريت في المنطقة الساحلية . لأن المنطقة الأولى تقع مباشرة الى جوار الجبـــل الاخضر ، ولأن ظروفها الطبيعية لا لا تختلف كثيراً عن ظروفه . لا بل نستطيع ان نقول ان الظروف الطبيعية في المنطقة المذكورة ، هي أحسن منها في الجبل ، لأن كمية الأمطار التي تتلقاها أغزر . وتبين أخيراً ، بالرغم من المصاعب الأولية وفشل بعضهم بسبب ظروف غير عادية ، ان الزراعة البعلية وزراعة الاشجار تنجحان جيداً في المنطقة المذكورة . كما تبين ، من جهة ثانية، ان تربية المواشي تؤلف المورد الأكثر ضماناً وبخاصة في المرحلة الاولى . وتسمح لنـــا هذه النتيجة المزدوجة التي وصلنا اليها ، بدراسة مشكلة إحياء الجبل الاخضر ، بكثير من الثقة . هذه المنطقة التي تعتبر أغنى منطقة في اقليم برقة، ولكن آخر منطقة انسحب منها الثوار .

الفصل الثاني

مشكلة احياء الجبل الأخضر

المشكلة

بقيت منطقة الجبل الاخضر ، حتى عام ١٩٣٢ ـ أي بعد مرور عشرين سنة على تاريخ نزول أولى الجيوش الايطالية في اقليم برقــة ـ منطقة بكراً بالنسبة الى الاستعمار الايطالي . لأن وديانهــا العميقة وتضاريسها الكارتيسية وأدغالها وغاباتها جعلت منهــا فردوساً للثوار وجحيماً للجنود الايطاليين . ولكنها تبدو الآن ـ بعد ان استتب الأمن فيها تماماً ـ منطقة المستقبل بالنسبة للاستعمار . لأنها من دون ريب ، أحسن منطقة في ليبيا بكاملهــا . ويخترق هذه المنطقة طريقان ـ شقتا أثناء الحروب الأولى ـ باتجاه الطول ، تمرّ الأولى عند حافة الهضبة الثانية ثم تتوغل في جوف وادي الكوف الرائع ، وتمرّ الثانية (طريق الحصون) قرب حدود آخر الادغال والسهوب. وتلتقي هاتان الطريقان في المرج وشحات ثم تواصلان امتدادهما ، من جهة نحو بنغازي ومن جهة ثانية نحو درنة . وتوجد طريق واحدة تمتد باتجاه العرض ، وهي الطريق الصغيرة التي تنزل من شحات الى سوسة .

وتطرح مشكلة إحياء الجبل الأخضر ، بديهياً ، مشاكل فنية واقتصادية وبشرية معقدة نوعاً ما .

بالنسبة الى المشاكل الفنية ، لقد حلّت جزئيـــاً ، بفضل التجربة التي أجريت في المرج . مما لا ريب فيه ، ان الجبل الاخضر هو أشد برداً وأقوى رياحاً ، ولكن كمية الامطار فيه ، وبخاصة في المنطقة المتوسطة منه ، اكثر نسبياً . علاوة على ذلك أن المزارعين الايطاليين معتادون على العمل في الارض الصخرية وعلى الانتفاع من جيوب التربة التي تظهر ، من أجل زرعها بالاشجار. وهذه اشجار الزيتون والخرنوب البعلية تشهد على ان هذه العملية (زراعـة الاشجار) هي عملية ممكنة. على كل ان ارض الجبل الاخضر مغطاة بالسهوب الصالحة لتربية المواشي ، وان قطعان الماشية المحلية الممتازة تعطي دخلاً فورياً وهاماً . الخلاصة ، نرى ان الظروف الطبيعية تساعد هضبة الجبل الاخضر ، على ان تكون في الوقت نفسه ، منطقة لزراعـــة الاشجار وتربية الماشية وزراعة الحبوب . ولكن يوجد مشكلة واحدة حساسة بعض الشيء ، هي : مشكلة المياه . ان ينابيــع المياه متعددة في هذه المنطقـــة ولكنها توجد غالباً في موقع سيء ومنخفض. كما يوجد مساحات واسعة فيها خالية من الينابيع.

اما المصاعب الاقتصادية ، فهي هامة ومتعددة لدرجة . يمكن ان تساعد تربية الماشية وزراعة الحبوب المزارع على الانتظار ريثما تكبر الاشجـــار المزروعة، ولكن يلزم اموال كثيرة من اجل إنشاء المزرعة. هذا من جهة ومن جهة ثانية ، ان الأزمة الكبرى الراهنـة دفعت اصحاب الاموال الايطاليين للتمسك بأموالهم اكثر. زد على ذلك، ان هذا البلد هو بلد خال، لا يوجد فيه قرية واحدة ولا سوق . وان السكان الذين وضعتهم الحكومة الايطاليـة في جوف سرت في مراكز اعتقال ، والذين أخذوا بالعودة تدريجياً، هم من البدو الفقراء وحاجاتهم الاستهلاكية محدودة لدرجة . بالاضافة الى ذلك ان المرج ودرنة هما بعيدتان عن هذه المنطقة . مع العلم ان المدينة الاولى تسد حاجاتها من قبل المستعمرين الموجودين فيها ، والثانية بفضل واحتهـــا . أما مدينة بنغازي، مركز الاستهلاك والتصدير الهام ، فهي على بعد١٥٠ و٢٥٠ كيلومتراً.

نتساءل اذن : كيف يمكن ، في مثل هـذه الظروف ، توطين المزارعين

الايطاليين ؟ ان المنطقة المتوسطة في اقليم برقـــة صالحة ـ بفضل امكاناتها الزراعية ـ لتوسع الاستعمار البشري الصغـــير . لذا يمكن ان تؤلـّف حلاً جزئياً ـ جزئياً لدرجة ـ لمشكلة زيادة السكان في ايطـــاليا . ولكن كيف يمكن لمزارعين لا يملكون رؤوس اموال ـ وحتى اذا تلقوا مساعدة هامة من الحكومة ـ العيش في منطقة لا يمكن ان يباع فيها شيء ؟

وهكذا نرى ان المشكلة العامة المطروحة امامنا هنا هي مشكلة غريبة . لأنه من الصعب احياء هذه المنطقة التي تعتبر أحسن منطقة في ليبيا والمنطقة الوحيدة التي تصلح جيداً لتوطين السكان . نظراً لذلك تريد الحكومة السير بسرعة ولكنها لا تريد الاعتماد على عمليات الاستعمار الكبيرة لأنها بطيئة التوسع ونتائجها غير مضمونة . زد على ذلك ان كبار الرأسماليين الذين يستطيعون تحقيق مثل هذه العمليات الكبيرة ، أصبحوا اكثر ندرة . ويجب على الحكومة استعمار هذه المنطقة التي وضعت وقتاً طويلاً للاستيلاء عليها ، بأقصر مـدة ممكنة ، لأن ذلك متعلق بالأبهة القومية . ولأنه يجب دحض الفكرة السيئة التي أخذت عن اقليم برقة في ايطاليـــا . كما كان يجب التوصل الى ذلك (استعمار المنطقة المذكورة) من أجـــل إزالة الانطباع السيء الذي ظهر في الخـارج ، من جراء عملية القمع الوحشية التي قامت بهـــا الحكومة الايطالية ، هذه العملية التي كان لا منـــاص من اجرائها ولكنها آلت ، كما نعلم ، الى خراب هذا البلد .

جهاز (انتي Ente) لاستعمار اقليم برقة

تأتي أهمية الحل المقترح ـ والذي دخل حيز التطبيق ـ من أنـــه يريد معالجة مشكلة الاستعمار هذه في أبعادهـا وتعقيداتها كافة . ويمكن أن نثق به لأنه حل واسع ومرن لدرجة .

أسس جهاز (Ente) لاستعمار اقليم برقة بقانون صدر في الحادي عشر من شهر يونيو عام ١٩٣٢ . وهو جهاز مستقل ادارياً ومالياً، ومكلف بإحياء منطقة الجبـــل الأخضر وبتوطينها بأسر المزارعين الايطاليين . وتتألف ذمة (patrimoine) هذا الجهاز من الارض التي وضعتها الحكومة تحت تصرفه والبالغة مساحتها (٩٠٠٫٠٠٠) هكتار ومن الاسهامات المالية التي تقدمها وكالة الهجرة والاستعمار الداخـلي ومختلف المصارف والصناديق ومؤسسات التسليف . أما الحكومة نفسها فلا تسهم في ذلـك . ولكن نصف اعضاء مجلس ادارة هـذا الجهاز هم من الموظفين الكبار ، ورئيس المجلس هو ضابط وكالة الهجرة والاستعمار الداخلي . نلاحظ إذن ، ان الاعتبارات البشرية موجودة في المرتبة الاولى .

لا يمكن ان يعتبر (الانتي Ente) تماماً جهازاً حكومياً ، لأن النظام الفاشي لا يحب كثيراً توسيـع سلطة الموظفين . ولكنه يمكن ان يعتبر جزءاً من نظـــام الطوائف الفاشية . على كل أترك لغيري مهمة تحديد طبيعة هذا الجهاز القانونية ، هل هو جهاز حكومي مستقل أم تعاونية استعمارية ؟

ويوجد محلياً ـ أي في اقليم برقة ـ مدير اداري ومدير فني . وباشر هذا الجهاز اعماله في شهر مارس عام ١٩٣٣ . كما بدأ في الوقت نفسه ، وحتى في مدة سابقة ، باجراء دراسة مفصلة للمنطقتين المخصصتين لـــه . وتحتوي المنطقـة الاولى ، في زاوية البيضة ، على (٤٠٠٠) هكتار من الارض الـكارتيسية . وتحتوي الثانية على (٣٠٫٠٠٠) هكتار من الارض ـ تسيطر فيها التربة السوداء ـ في الصفصاف وزاوية تيرت. كما أعدت خرائط من اجل توزيـع النباتات الطبيعية والتربة . وترتدي هذه الخرائط أهمية قصوى ليس فقط بالنسبة الى النواحي الفنية وإنما ايضاً بالنسبة الى تأليف الحصص . ومن الطبيعي ، لقد أجري احصاء للينابيـع والآبار وخزانات الميـاه . وأنشىء فوراً حقل تجارب من أجل زراعة الحبوب ، ويبدو أنه أعطى نتائج هامة

بالنسبة الى القمح الطري والقمح الصلب على حد سواء [1] . بينما أنشىء مشتل في الشرق ، في عين مارة ، من أجل انتـــاج الشجيرات التي تحتاجها عملية إحياء الحصص .

ويهدف المنهاج الموضوع ـ والذي أنجز في عام ١٩٣٣ ـ الى بناء (١٥٠) منزلاً ، بشكل مجموعات ، تحتوي كل مجموعة بعامة على منزلين وباحـــة وخزان للمياه . كما يهدف ايضاً الى تحديد (١٥٠)حصة من الارض، وتوطين العـــدد نفسه من أسر المزارعين الايطاليين . كما حددت ، في الوقت نفسه بصورة تقريبية ، في الهضبة التي تطل على المرج من الشرق ـ أي في منطقة الغريب تكنيس ـ مساحة (٤٥٠٠٠) هكتار تقريباً ، وتستعمل الآن كمراع لقطعان ماشية جهاز (آنتي Ente) . وستقسم هذه المساحة ، من دون ريب فيما بعد ، الى حصص توزع على المزارعين. وكذلك ايضاً الاراضي التي ستحدد مؤخراً .

وتنتمي أولى أسر المزارعين الايطالية ـ التي أتت الى هـــذا البلد الى منطقة (بوي Pouilles) الايطالية . وتشبه هـــذه المنطقة ، في بعض الصفات ، وبخاصة بصفة ارضها الصخرية ـ منطقة اقليم برقة . كما ان مزارعيها معتادون على العمل بالمعول وعلى نزع الصخور . كما يمكن استيراد المزارعين من منطقة (كالابر Calabres) ومن منطقـــة (سارد Sardes) وبخاصة من جنوب ايطاليـــا . وتشرف وكالة الهجرة على اختيـار أحسن المزارعين . وعاد ، في صيف عام ١٩٣٤ ، مائة وخمسون رب أسرة ـ الذين عملو على احياء أرض جهاز (Ente) وشيدوا المنازل ـ الى ايطاليا من أجل جلب زوجاتهم وأولادهم واستقروا في القرى الأربع التي توجد حالياً في طريق الانجاز وهي : قرية (Beda Littoria) زاوية البيضة،

---

(١) Piani et Giannatasio, 71 .

وقرية (Luigi di Savoia) الصفصاف ، وقرية (Primavera) زاوية ترت ، وقرية (Giovanni Berta) القبة .

وعندما يصل المزارعون الى هذه المنطقة لا يمكن أن يشعروا بأنفسهم أنهم غرباء عنها ، لأنها تشبه المنطقة التي أتوا منها . وغالباً ما تبدو منطقة الجبل الأخضر أشد اخضراراً وأكثر خصوبة من مناطقهم الأصلية . على كل عندما يصل هؤلاء المزارعون الى هذا البلد يجدون فور وصولهم منزلاً صغيراً معداً مع خزان للمياه وباحة وأصطبل والاثاث اللازم ، أحسن من المنزل الذي تركوه . وتنتشر هذه المنازل ، اما بصورة منعزلة على طول الطريق واما بصورة مجمعة في شكل قرى صغيرة قرب الارض المخصصة للزراعة .

وتمنح كل اسرة حصة تتراوح مساحتها بين ٢٠و٢٥ هكتاراً ، القسم الأكبر منها يصلح للزراعة . ويجبر المزارع على أن يزرع نصف الحصة ، في خلال خمس سنوات ، بأشجار الزيتون واللوز وبأشجار الزيتون والكرمة سوية . ويقصدون من هذا الاجراء ــ أي غرس الاشجار المثمرة ــ تثبيت العنصر البشري بالارض . ونحن نعلم أهمية غرس أشجار الكرمة بالنسبة لتوطين السكان . ولكن درجة الارتفاع وطبيعة التربة لا تلائمان كثيراً هذا النوع من الاشجار . ويخصص النصف الثاني من الحصة للمراعي وللحراثة ، اذ يمكن للحبوب ، اذا زرعت جيداً ، ان تنتج بصورة منتظمة . وتترك الى جانب المنزل مساحة صغيرة لزراعة العدس والحمص والفول ، وكذلك الاشجار المثمرة التي تنمو بسهولة وتنتج جيداً في هذه المنطقة . ويجد المزارع أيضاً فور وصوله بعض الثيران ــ التي استوردت بعامة من ايطاليا ــ من أجل الحراثة وبقرة للحليب ، وفي بعض الاحيان بعض الماعز . ويجب ان تعيش هذه الحيوانات من المزرعة ، كما يجد ايضاً الادوات اللازمة للعمل .

نلاحظ اذن ان جهاز (Ente) يزود المستعمر الجديد بكل ما يلزمه اذ لا يبقى عليه الا مباشرة العمل . ويعتبر المستعمر في الخمس السنوات الاولى

عاملاً مأجوراً . بيد أن معدل أجره يذهب متناقصاً مع الزمن لأنه يأخذ ، منذ البداية ، نصف محصول الأرض ، اذن في الحقيقة هـــو مزارع محاص . ويعلم كل مزارع ، على كل ، بأنه سيصبح مالكاً ، عندما يسترد جهاز (Ente) كافة المصاريف التي انفقها ، من أجل بناء المنازل وشراء الماشية وادوات العمل وحيوانات العمل . أما ثمن الارض فيحدد بخمسين فرنكاً للهكتار الواحد .

ويقتصر تدخل الحكومة المباشر ، هنا ، على الاخذ على عاتقها الالتزامات نفسها التي اخذتها في كل مكان ، مثل انشاء طرق المواصلات وسحب المياه التي تؤمن من قبل مصلحة الاشغال العامة . وكذلك ايضاً بناء المدرسة والكنيسة ومركز البريد ، هذه المباني التي تؤلف مركزاً للقرى المبعثرة . ويملك المستعمرون في الجبل حق الانتفاع منمساعدات الحكومة كما هو الشأن بالنسبة الى المستعمرين في المرج وفي اقليم طرابلس، ما عدا المساعداتالمخصصة لتوطين السكان .

ولكن هذا لا يمنع من أن الاعباء الملقاة على عاتق جهاز (الانتي) هي أعباء جسيمة . بيد أن هذا الجهاز يحتفظ لنفسه بموردين : الأول هو مورد تربية المواشي في الغريب ، والمورد الثاني متعلق ببيع انتاج الحصص .

ولا تهدف عملية تربية المواشي في منطقة الغريب ، الى تقديم الحيوانات للمزارعين فحسب ، وانما هي عملية تجارية يمكن لهذا الجهاز ان يجني ارباحاً هامة من جرائها . ان الحيوانات التي تقدم للمزارعين هي الاحصنة الوطنية والاحصنة من منطقة (سارد Sardes) الايطالية وكذلك البغال والثيران . أما الابقارفتأتي من البلد نفسه أو من منطقة المستنقعات الايطالية ، ويمتاز هذا النوع الاخير من الثيران (الايطالية) بأنه أقوى ويعطي كمية أكبر من السماد الطبيعي ، ولكنه يحتاج الى كمية أكبر من العلف . وتهدف عملية تربية

البقر والماعز الى انتاج الحليب المخصص لاستهلاك الاسر الايطالية الكبيرة العدد التي تأتي الى هذا البلد .

لا يمكن أن تؤلف عملية تربية الخيول والابقار ، في الامد الطويل على الأقل ، عملية تجارية . أما تربية الاغنام ، فعلى النقيض ، هي عملية هامة . لأن الاغنام تتأقلم جيداً في هذه البيئة وتسترعي كثيراً انتباه الوطنيين . علاوة على ذلك من الممكن تصدير صوفهـا الى ايطاليا ولحمها الى بحر ايجة ومصر . وكانت تؤلف تربية الاغنام في السابق - وحتى في هذه السنوات الاخيرة - المورد الوحيد الهام لهذا البلد. على كل حال هو المورد الوحيد الذي يسمح بممارسة عملية التصدير على نطاق واسع ، اذ ان الاسكندرية والقاهرة والقسطنطينية كانت تقدر جيداً أغنام اقليم برقة ، كما كان يعرف الشرهون بذوق ، في بلاط السلطان ، كيف يتذوقون لحمها . لذا يكون من العبث ان تترك عمليــة تربية الماشية ، هــذه العملية السهلة وذات المردود السريع المضمون - وبخاصة اذا اتخذت بعض الاحتياطات - لأن معنى ذلك اهمال المورد الذي ألّف من دون ريب، ثروة هذا البلد. وكل ذلك من أجل زراعة الاشجار والحبوب . ولكن من الصعب جداً التوفيق بين تربيــة الاغنام ومتطلبات توطين السكان ، لأن القروي هو راعي أغنام أو مزارع ولكنه لا يمكن ان يكون الاثنين معاً . اذن يجب على المستعمرين القرويين أن يهتموا بغرس الاشجار في حصصهم وزراعتها ، وعلى جهاز (الانتي) تربية الماشية.

وتوجد فكرة الآن تهدف الى توسيع عملية تربية الماشية في زاوية تيرت. وستجري هذه العملية بوساطة رعاة وطنيين تحت رقابة الادارة الايطالية التي تقوم بتحويل الانتاج . ويوضع تحت تصرف كل أسرة راع ايطالي - وبتعبير أدق كل أسرة صانع اجبان - هكتار من الارض ، أي منزل وبستان .

ويبدو ، من المعقول جداً ، ان تؤلف تربية الماشية ، لمدة طويلة ، المورد الرئيسي لجهاز (الانتي) ويتألف مورده الثـــاني من بيع المحصولات

الزراعية . ان جهاز (الانتي) اذن هو شركة للبيع ويجب على المزارعين بيع محاصيلهم الزراعية اليه . ولكن هذه العملية لا يمكن أن تعتبر عملية أرباح صافية بالنسبة اليه ، لأنه يوجد أخطار يجب أن يتحملها وبخاصة منافسة محاصيل الوطن الام الزراعية . على كل ان عملية تصريف المحصول ، بالنسبة الى المزارع المنفرد ، هي عملية شاقة . لذا تعتبر عملية تصريف محصوله ، من قبل منظمة قوية ، امتيازاً هاماً بالنسبة اليه . ووصل في صيف ١٩٣٤ ، الى الوطن الام ، أول انتاج من الجبل الأخضر (الصوف والقمح الصلب) .

يبدو لنا ، في النهاية اذن ، أن اختراع جهاز (الانتي) الفذ استطاع ان يحل مشكلة إحياء الجبل الأخضر الصعبة وتوطينه بالسكان . بالاضافة الى ذلك ، ان هذا الجهاز هو مرن للغاية ، لذا من الممكن تعديل اتجاهه تدريجياً ، اذا اقتضت الحاجة . مثالاً على ذلك يمكن زيادة مساحة الحصص بسهولة لأنها ليست متلاصقة من جميع الجهات . كما يمكن ايضاً تعديل اقتصاد الحصة ، كأن توسع نسبياً عملية تربية الماشية . ويستطيع الجهاز المذكور من جهة ثانية توسيع أو انقاص عملية تربية الماشية ، حسب ظروف المستقبل ، على كل يبدو لنا ان هذه العملية مسيرة بحزم وحذر .

ولكن هذا يجب الا يستر المصاعب الهامة التي تعترض عملية الاستعمار هذه ، اذ ان العملية هذه ، التي بدىء بها ، هي عملية واسعة النطاق ويجب ان تمتد على الجبل الأخضر بكامله . يفيد هذا أنه يجب انفاق مبالغ طائلة . أما الدخل ، اذا لم يكن مشكوكاً فيه ، فانه لا يمكن الحصول عليه إلا بعد مدة طويلة . ويوجد من جهة ثانية نقطة سوداء : وهي مشكلة المياه . اذ انه لا يمكن ، من أجل سد حاجات كثير من السكان والحيوانات بالمياه ، الاعتماد على الخزانات فقط ، بل يجب ايضاً استعمال الينابيع ، ومن حسن الحظ انها متعددة ، ولكن القسم الاكبر منها يوجد ـ كما رأينا ـ تحت الهضبة ، الامر الذي يتطلب أعمالاً هامة من أجل سحب المياه الى أعلى . وتوجد فكرة الآن

ترمي الى سحب المياه ، بوساطة قناة هامة ، من وادي درنة . بيد أن كل هذا يستلزم نفقات طائلة تقع على عاتق الحكومة .

وهكذا نرجع دائماً الى مساعدة الحكومة. ان الاموال التي تقدمها المؤسسات المالية الكبرى هي في الحقيقة اموال منظمات الحكومة . والحكومة هي التي تقدم الاسهامات المالية وتنشىء المشاريع العامة والحكومة هي التي تحاول الآن حل مشكلة المياه الصعبة. لقد عرف النظام الفاشي حقاً – ويعتبر هذا من فضائله الهامة – كيف يبث في الايطاليين العقيدة وحب النجاح. يجب ان تنجح عملية الاستعمار في المستعمرة كما تنجح في الداخل أي في ايطاليا . ولكن كل هذا يؤلف عبئاً ثقيلاً يقع على عاتق الحكومة . لهذا نعتقد ان مستقبل عملية استعمار الجبل الاخضر تتعلق ، بصورة رئيسية ، بطاقات الحكومة المالية وبصحة ميزانيتها .

ويبدو من التهور والعبث ان نتكلم عن المستقبل ، اي عن مستقبل يتعلق بخاصة بارادة وموارد الانسان . ويجب ان تمتد ملكية جهاز (الانتي) على الجبل الاخضر بكامله . لذا نتساءل الى أية درجة يستطيع الاستعمار الخاص التقدم كما فعل، الى الآن ، في غرب اقليم برقة ؟ لقد اخذ الآن ، جهاز (انتي صغير Incle) في جوار المرج الارض التي منحت لشركة من منطقة التوسكان (A. S. T. I. C.) لأنها لم تعمل شيئاً . تتعلق هذه المسائل طبعاً بالنواحي السياسية اكثر منها بالنواحي الاقتصادية ، مع العلم ان معطيات هذه المشكلة هي في تغير دائم .

ولكن على كل حال ، لا يمكن فصل مشكلة الاستعمار عن مشكلة السكان الوطنيين . ويريد جهاز (انتي Ente) الاستيلاء على الجبل الاخضر بكامله ، هذه المنطقة التي أسهمت في تخفيض عدد سكانها عشرون سنة من الحرب والفوضى وعمليات القمع الفاشية . ويمكن للاستعمار أن يمتد ، من دون ريب ، شرقاً ، أي الى الهضبة التي تطل على درنة ، بالرغم من ان الظروف فيها

أصعب [1] . ويمكن ان يمتد كذلك نحو الغرب ، الى المرج ومنطقة الابيار . أمـا نحو الجنوب فلا يمكن للاستعمار ان يتخطى خط الامطار الذي يبين حدود السهوب .

ويبقى تحت تصرف الوطنيين ، اذن، السهل الضيق الذي يمتد من توكرة الى طلميثة ، حيث يوجد بعض بساتين الوطنيين التي تسحب المياه العذبة من الكثبان البحرية . وكذلك الدرجـة الاولى الضيقة المحددة ، التي تمتد تحت مدينة شحات ، والسهوب في جنوب مدينة بنغازي ، التي يوجد فيهـا بعض المزارع المروية ، وبعض المزارع لتربية الماشية . كما يبقى تحت تصرفهم ايضاً سهوب خليج البومبة ومارماريكا ، التي من الممكن ان ينتج فيهـا بعض الحبوب . وأخيراً السهوب الجافة الممتدة في جنوب الجبل، والتي تؤلف فيها، المياه التي تأتي من الشمال أوعية واسعة.

ان عدد السكان الوطنيين الآن ، ضعيف لدرجة ، ولكنه سيزداد فيما بعد بسرعة. لذا نتساءل هل من الممكن أن يتخلى هؤلاءنهائياً عن احسن المناطق في الجبل الاخضر ؟ تجدر الاشارة بصدد هـذا ، الى ان جهاز (الانتي) يستخدم كثيراً من الوطنيين في عملية تربية الماشية وفي الاعمـال الاخرى . وكذلك المستعمرون ، فانهم بحاجة الى استخدام عمال مأجورين زراعيين . ولكن القسم الباقي ؟

يؤلف الجبـل الاخضر ، بالنسبة للبدو ، الذين يعيشون في سهوب اقليم برقـة ، بلد الينابيع والمراعي . لذا يبدو من المستحيل ، ان تستطيع مواشي هؤلاء البدو ـ مهما بلغت مقاومتها ـ العيش في سنين الجفاف اذا اغلقت منطقة الجبل الاخضر بوجهها . وتجدر الاشارة ، بصدد هذا ، الى أن قطعان الماشية في المرج ، اضطرت في عام ١٩٣١ / ١٩٣٢ ، الى التفتيش عن المراعي في الجبل الاخضر ، لأن مراعيها الاعتيادية استهلكت تماماً منذ

---

(١) Romagnoli, 73 .

أواخر شهر مايو . مع العلم ان منطقة المرج هي أجود منطقة في المستعمرة .

يبدو لنا من الضروري إعادة تأليف البيئة البشرية الوطنية . لا تعتبر هذه العملية عملية انسانية فحسب ، وانما ايضاً ناحية اقتصادية ، لأن الوطني هو الشخص الوحيد الذي يستطيع ان يستغل السهوب الواسعة التي تحيط بشريط الاراضي الصالحة للزراعة في الجبل ، وكذلك هو الشخص الوحيد الذي يستطيع العيش مع قطعان الماشية. بيد ان قطعان الماشية هذه، لا تستطيع الثبات امام سنين الجفاف ، المخيفة في بعض الاحيان ، إلا اذا كان يوجد امامها مراكز للمياه ومراع للاحتياط . على كل ان الايطاليين ، الذين لا يريدون تأليف طبقة بروليتارية في الوطن الأم، ليسوا بحاجة في هذه المستعمرة ، الى الوطنيين كيد عاملة رخيصة الثمن فحسب ، وانما ايضاً من اجل امتصاص قسم من الانتاج الزراعي المحلي ، شرط ان يملك الوطني طبعاً وسائل العيش وبعض الانتاج للتبادل .

ان مشكلة مستقبل الاستعمار في هذا البلد هي مشكلة معقدة . ولكن يجب الا ننسى، ان عملية الاستعمار في اقليم برقة لا تزال في مرحلتها البدائية، كما يجب الا ننسى ايضاً أن هذا الاقليم عرف الهدوء اللازم لإحيائه وتوطينه بالسكان منذ عام ١٩٣٢ فقط .[١]

---

(١) تفكر السلطات الايطالية ، من أجل استعمال الساحل في سرت وفي مارماريكا ، حيث توجد السهوب وحتى الصحارى ، بتوطين صيادي أسماك من شبه الجزيرة الايطالية . ويستطيع هؤلاء الصيادون ، الذين يعيشون في بلدهم بصورة كثيفة ، ان يجدوا في المناطق المذكورة ، مساحات واسعة من المياه ، التي تبدو غزيرة الاسماك . ونستطيع اذا خلقنا بعض مراكز المياه على الساحل ، انشاء بعض البساتين المتواضعة ، وتربية الماشية التي تعطي مورداً لا بأس بـه . ونعتقد أن فائدة عملية الاستعمار هذه ، بوساطة الصيادين المزارعين ، مزدوجة ، اي اقتصادية وبشرية ، ويمكن ان تكون هذه الفائدة ستراتيجية ايضاً ، لأنه يمكن بوساطتها مراقبة الساحل الخالي من السكان .

الخاتمة

منطقة صفاقس واقليمي طرابلس وبرقة

تعتبر طريقة الدراسات المقارنة ، في الجغرافية البشرية ، طريقة خطرة وصعبة الاستعمال . ولا يمكننا ، الى الآن ، استعمالها ، الا بأخذ كثير من الحذر . ولكن من المستطاع ، المقارنة بين هذه المناطق ، لأن ظروفها الطبيعية والبشرية تقيم بينها علاقة قرابة واقعية. لقد ألححنا ـخلال دراستنا هذه ـ على الفوارق ، المنحدرة من العناصر الطبيعية بين المجتمع الوطني ، الموجودة بين اقليم طرابلس واقليم برقة ، أي هذا البلد الذي يخضع لبلد استعماري واحد . ويحق لنا شرعياً الآن أن نحاول توسيع عملية المقارنة هذه حتى تشمل بلداً شبيهاً باقليم طرابلس ، الا وهو بلد صفاقس في جنوب تونس وان كان تطوره مرتبطاً بالسياسة الاستعمارية الفرنسية . اذن ، ستؤلف منطقة صفاقس واقليم طرابلس واقليم برقة ، اطراف عملية المقارنة الثلاثة ، هذه العملية التي نأمل ان تكون مفيدة والتي ستؤلف خاتمة هذا الكتاب .

منطقة صفاقس واقليم طرابلس

ان عملية المقارنة بين منطقة صفاقس الداخلية، وبين منطقة اقليم طرابلس الصالحة ،هي عملية شرعية لأنها تتعلق بمنطقتين،ظروفها الطبيعية متشابهة لدرجة[1].

---

(١) ان دراسة منطقة صفاقس الموجزة هذه ، هي حصيلة زياراتي المتعددة اليها . كما ان (Leone, 50 et 51) (Maugini, 53) قاما بمقارنة هذه المنطقة باقليم طرابلس .

ان درجات الحرارة في مدينة صفاقس وفي مدينة طرابلس - هاتين المدينتين البحريتين - هي تقريباً واحدة ، اذ يبلغ متوسط درجة الحرارة السنوي في المدينة الاولى ١٩° . أما متوسط شهر يناير وشهر يوليو فهو على التوالي : ١١,٧° و ٢٦,٦° . ويسجل البارومتر في مدينة طرابلس درجات حرارة متقاربة : ١٩,٧° و ١٢,٢° و ٢٦,٤° . ويتراوح متوسط درجة الحرارة في شهر يناير ، في منطقة صفاقس الداخلية ، بين ٩° و ١١° وبين ٢٨° و ٢٩° في شهر يوليو . أما في سهل اقليم طرابلس فيتراوح هذا المتوسط بين ١١° و ١٢° وبين ٢٩° و ٣٠° في الشهرين المذكورين على التوالي . تفيد هذه الارقام اذن ، أن درجة الحرارة ، في المنطقة الجنوبية من سرت الصغيرة ، هي أرفع بنسبة طفيفة . ويأتي هذا الاختلاف البسيط من موقع هذه المنطقة نسبة الى خط الاستواء ومن تأثير الرياح الجنوبية . ولا تصل درجة الحرارة ، في فصل الصيف ، في منطقة صفاقس الداخلية الى ٤٨° الا نادراً . ولكن العزيزية ، في المقابل ، تعرف ، سنوياً تقريباً ، درجة حرارة تفوق ٥٠° . ولقد سجل البارومتر مرة فيها ٥٨° . ولكن يجب الا ننسى ، ان رياح (القبلي - الفوهن) التي تهب في الجفارة ، هي أسخن رياح معروفة الى الآن . زدعلى ذلك أن هذه المتوسطات ، لا ترينا تقلبات درجة الحرارة القوية اليومية في المنطقة الداخلية لساحل اقليم طرابلس .

ولكن ، على النقيض ، تمتاز بعض المناطق في اقليم طرابلس عن منطقة صفاقس الداخلية ، بالنسبة الى كمية هطول الامطار . وهكذا نرى ان متوسط كمية الامطار في مدينة صفاقس يبلغ ٢١١ ملليمتراً ، ويتراوح في السهول التي تحيط بها ، من سنة الى اخرى بين ١٨٠ و ٢٥٠ ملليمتراً . أما في مدينة طرابلس فتبلغ كمية الامطار ٣٨٤,٤ ملليمتراً . وتتلقى المناطق الباقية من اقليم طرابلس الشمالي كمية تتراوح بين ٧٠ و ٣٥٠ ملليمتراً (حسب المناطق) . ولكن اذا كانت كمية الامطار اكثر ، على الاقل محلياً ، في اقليم طرابلس - اذ يبلغ عدد الايام الممطرة في العاصمة ٥٠ يوماً وفي الداخل بين

١٠ و ٥٠ يومـــاً ، والمتوسط السنوي ٣٠ يوماً ـ فانها موزعـة ضمن مدة قصيرة بالنسبة الى المزروعات . ويبلغ عدد الايام الممطرة في مدينة صفاقس ٤٥ يوماً في السنة وفي منطقتها الداخلية من ٤٠ الى ٥٠ يوماً .

وعندما تجري مقارنة في المحطات الساحلية ،بالنسبة الىدرجةالرطوبة نرى انه لا يوجد بينها اختلاف كبير .ان مدينة طرابلس هي أكثر رطوبة بدرجة قليلة في فصل الصيف من مدينةصفاقس (٦٩بدلاً من٦٦في المتوسط) أما في فصل الشتاء فنرى النقيض تماماً (٧٢ في صفـــاقس و ٦٦ في طرابلس) . ولكن تأثير المناخ البحري في اقليم طرابلس لا يتعدى العشر كيلومترات نحو الداخل ، ان اقليم الجفارة هو اقليم صحراوي مدة ستة أشهر . بينما يتناقص تأثير المناخ البحري في تونس تدريجياً . ويمكن أن نشعر به ، حتى على بعد ٦٠ كيلومتراً من الساحل .

الخلاصة نرى انه لا يوجد سوى فوارق طفيفة لدرجة بين اقليمي هذين البلدين . وتقرب بينهما أكثر صفات التربة اذ نرى في كلا البلدين التربة الخفيفة الرملية والفقيرة نفسها . هذه التربة التي تتلاءم جيداً مع المناخ . والنبات ايضاً ، هو في أكثر الاحيان متشابه فيهما : شجر العناب في الأرض الثقيلة وشجر الحلفا و (الأرمواز Armoise) الريفي في الأرض الخفيفة . ولكن شجر (البطوم) يحتل مكانة هامة في اقليم طرابلس .

وتعود نقطة تفوّق اقليم طرابلس الوحيدة الى ثروته المحليـــة من المياه الجوفية . وأما الأرض في صفاقس فهي على النقيض فقيرة بالمياه ، ولا تعطي الآبار ، العميقة لدرجة غالباً ، سوى مياه مالحة ، وان كانت درجة ملوحتها تختلف من مكان الى آخر .

نستطيع أن نلاحظ بعامة ، انه لا يوجد موضع للحسد بين البلدين ، بالرغم من أن اقليم طرابلس يمتاز عن منطقة صفاقس بكمية أمطاره الأكثر وبثروة مياهه الجوفية .

ولكن يحتوي هذان البلدان ـ اللذان جعلت منهما الطبيعة بلدين متشابهين ـ على سكان وطنيين مختلفين. وجعل الاستعمار منهما ـ وسيجعل منهما في المستقبل خاصة ـ بلدين غريب الواحد منهما عن الآخر. من جهة يوجد الفرنسيون ومن جهة أخرى يوجد الايطاليون ، ولكن هذين الفريقين حصلا، أو هما في طريق الحصول ، على منفعة مختلفة ، من امكانات متشابهة في كل من البلدين .

ان الصفاقسي ، هذا الانسان المتحضر (ساكن مدينة) هو الذي اخترع أو الذي حافظ على طريقة الزراعة البعلية الممتازة ، التي نسميها (الطريقة الصفاقسية) . واكتفى مواطنونا الفرنسيون بتنظيمها ونشر استعمالها لا أكثر ولا أقل . ومن جهة ثانية ، أن الصفاقسي هو انسان استثنائي في تونس . لأنه لا يمكن ان نوجد ، في أي مكان آخر عند الوطنيين ، هذا الفكر التطبيقي وهذا السعي العنيف نحو تحقيق الربح ، وهذا العناد على العمل : هذه الصفات التي يتحلى بها الصفاقسي . وغرس الصفاقسيون حول مدينة صفاقس، وشريط البساتين البعلية التي تعطيها منظراً من الخضار ، (٣٨٠,٠٠٠) غرسة زيتون ، وذلك في فترة ما بين أوائل القرن التاسع عشر وعام ١٨٨٠ . وكان يمارس هؤلاء عقد المغارسة. والشيء الذي حدّ من توسع زراعة الزيتون عدم استتباب الامن ونقص الموارد . أما الآن فلقد اعطى الفرنسيون تونس الامن ورؤوس الأموال ، وأخذوا مغارسين من سكان مدينة صفاقس .

ان العنصر الذي ينقص الآن اقليم طرابلس هـــو الصفاقسي ، أي هذا الانسان الممتاز بزراعة أشجار الزيتون . لأن الاقليم المذكور كان يطبق عقد المغارسة ، وان كان بنسبة بسيطة . ان المصاعب التي يعرفها الاشخاص الذين يريدون زراعة أشجار الزيتون ، بوساطة اليد العاملة البدوية ، في السهوب البعيدة ـ أي في المناطق التي لا يريد الصفاقسي ، هذا الانسان المتمسك بحياة المدينة ، المجيء اليها ـ هي المصـــاعب نفسها التي نصادفها الآن في اقليم طرابلس . لقد فشل بعض الايطاليين الذين أتوا من تونس وارادوا زراعة

أشجار الزيتون بوساطة الأشخاص المعتادين على العمل في بساتين الواحات . فمن المعقول أكثر أن يفشل بدو الجفارة ـ الذين لا يعلمون شيئاً عن تربية الأشجار ـ في زراعة شجر الزيتون حتى لو راقبهم الايطاليون عن قرب . ورأينا من جهة ثانية أن حاجات الايطالي وأسرته كبيرة لدرجة ، الامر الذي يحول دون جعله مغارساً .

على قدر ما يختلف الوطني، بين البلدين المذكورين ، لا بل أكثر ، يختلف المستعمر بينهما ايضاً . اذا كانت ايطاليا غنية بالعنصر البشري وفقيرة برأس المال ، فان فرنسا ، على النقيض ، غنية برأس المال وفقيرة نسبياً بالسكان . يضاف الى هذا ، أن استعمار الجزائر امتص ، منذ ثلاثين أو أربعين سنة ، عدداً كبيراً من المستعمرين . لذا فان منطقة تونس الشمالية ، تسترعي الآن اهتمام رأس المال الفرنسي فقط. اما مناطق السهوب الداخلية القاحلة الجافة ، فتعتبر كمناطق مخصصة للبدو ومن الصعب تحسينها .

ولكن الصحفي (بول بورد Paul Bourde) الذي كان مديراً للاستعمار في تونس ، اكتشف موارد هذه السهوب ، اذ برهن في التقرير الذي رفعه الى المفوض السامي في عام ١٨٩٣ ، على ان عقم هذه السهوب ما هو الا صفة ظاهرية ومنظرها القاحل هو من صنـــع الانسان . كما اثبت ايضاً ـ استناداً الى الدراسات الجيولوجية والمؤرخين المسلمين ـ ان هذه المناطق كانت غنية في القديم ، اذ كانت تزرع فيها الاشجار المثمرة وبخاصة اشجار الزيتون . لذا فان إحياءها لا يعتبر عمليــة مستحيلة ، وبخاصة بوساطة رؤوس الاموال الفرنسية ، واليـــد العاملة الصفاقسية ، وعقد المغارسة . اذ بالمستطاع ، بفضل هذه العناصر ، زراعة هذه المساحات الواسعة العاريــة بالاشجار ، ولكن فرنسا ، التي تريد دائماً المحافظة على دور الوصي في هذا البلد ، كانت تتردد كثيراً أمام المشاكل العقارية . بيد أن هذا لا يمنع من أنه كان يوجد مساحات واسعة من الارض ملكاً للدولة ، اذن لا يوجد ،

بالنسبة اليها ، أي مانع يحول دون تسليمها للاستعمار . وان الصحفي (بورد) لفت نظر الحكومة الفرنسية الى هذه الناحية [1] .

ويوجد الآن في سهوب صفاقس تقريباً مليونان ونصف المليون من أشجار الزيتون المزروعة بصورة رائعة والتي ترسم شبكة منتظمة تنتشر على مد النظر ، في مسافة عشرة كيلومترات. تعتبر غابة اشجار الزيتون في صفاقس نجاحاً كبيراً ، لأنها أعطت الثروة لهذه المنطقة القاحلة .

ولكن هذه المنطقة الواسعة من أشجار الزيتون خالية من السكان ، لأن البدو وقطعان ماشيتهم تراجعوا أمام غزو اشجار الزيتون هذه . ولأن الرأسمالي الفرنسي يسكن إما في مدينة صفاقس أو في مدينة تونس أو في فرنسا . اما الصفاقسي فانه يعود دائماً الى بلدته الحبيبة . ولو نظرنا الآن ، على الصعيد البشري – أي على صعيد توطين السكان الفرنسيين في هذه المستعمرة – لرأينا أن النتيجة صفر . وكان يكفي للرأسماليين ، بعض الوكلاء الذين يراقبون مزرعتهم والعمال الزراعيين والمغارسين . علاوة على ذلك ، ان أغلب هؤلاء الوكلاء يملك الآن سيارة وتقطن اسرته في مدينة صفاقس . من جهة ثانية لم يستطع الرأسماليون – إما في فترة الحرب وإما في فترات ارتفاع سعر الزيت – الصمود أمام عروض المشترين السخية ، الامر الذي آل مباشرة الى انتقال ملكية كمية كبيرة من اشجار الزيتون هذه الى الصفاقسيين انفسهم ، ويبدو اخيراً ان عملية الاستعمار الرأسمالية هذه ، هي اكثر نفعاً بالنسبة للوطنيين . في الوقت الذي سدد فيه فوسفات قفصة نفقات انشاء مرفأ صفاقس والخط الحديد ، اغنى الزيت المواطن الصفاقسي ، على الاقل حتى الهبوط الحديث في اسعار الزيت .

---

(١) راجع Bourde : التقرير عن زراعة الاشجار المثمرة وبخاصة اشجار الزيتون، نشر في مركز الابحاث التونسية تونس : ١٨٩٣ ، الطبعة الثانية عام ١٨٩٩ .

وأثرت الازمة العالمية بشدة بالغة في هذا البلد ، لأنـه يعتمد على نوع واحد من المزروعات ، وظهر هذا العيب منذ سنين بالنسبة لبعض الاشخاص العارفين . واذا كان من الصعب جداً تجنيد عمال كثيرين من أجل قطاف ثمار الزيتون ، فلأن السلطات لم تعمل شيئاً ، من أجل تثبيت البدو في بعض الامكنة . وكان بالامكان ـ بوساطة بعض البساتين البعلية ، على اساس ان عملية الري غير موجودة ، وبوساطة زراعة الصبير ـ تثبيت بعض الفرق من الأسر البدوية . النتيجة الآن هي أن حقول الزيتون الرائعة في صفاقس ، خالية من المزارعين وكذلك ايضاً من اليد العاملة .

وتظهر هذه المشكلة في اقليم طرابلس في صورة مختلفة جداً ، اذ ان فقر ايطاليا وغناهـــا بالعنصر البشري لا يؤلفان كل عناصر المشكلة المذكورة . في الوقت الذي نرى فيه أن إحياء منطقة صفاقس ذو أهمية ثانوية بالنسبة الى فرنسا ، التي يوجد تحت تصرفها التل الجزائري والتونسي ، أي هذه الارض الاكثر خصوبة ، نرى أن إحياء اقليم طرابلس الشمالي هو ضرورة قصوى بالنسبة الى ايطاليا . اذ يجب على ايطاليا أن تستغل هذه الارض الضعيفة ، لأنه لا يوجد في هذا البلد (اقليم طرابلس) لا مناجم ولا مناطق تلية احسن . كما يبدو من الضروري ايضاً ، عاجلاً أو آجلاً ، توطين قسم من السكان الفقيرين الذين يعيشون في شبه الجزيرة الايطالية .

ويجب في البداية ، ان نجد ، في اقليم طرابلس، هذه المستعمرة التي استولي عليها في خلال مرحلتين ، مكاناً للايطاليين. وحل أولاً، القانون الذي صـــدر في عام١٩٢٣ المشكلة العقارية ببساطة ووحشية وبعد ذلك اتت قوانين١٩٢٨ وأعطت مشكلة توطين السكان المكانة الاولى بالنسبة الى اهتمام الحكومـــة . ووافقت الحكومة هذه على بذل التضحيات المالية كافة ، من أجل توطين هذا البلد بسرعة بالسكان الايطاليين . وتساعد الزراعة المروية ، العملية هذه ، في الامكنة التي من الممكن ممارستها فيها .

ولقد استفاد كثير من الايطاليين، في اقليم طرابلس، من التجربة الزراعية التي اجريت في منطقة صفاقس . وذهب قسم كبير منهم ، الى المنطقة المذكورة ، واستعاد أمله عندما رأى منظر أشجار الزيتون الرائعة فيها. الامر الذي دفعه الى الاعتقاد بأنه لا يوجد أي سبب يحول دون ان تصبح أشجاره ، في مدة خمس عشرة سنة، اشجاراً رائعة ، مثل هذه الاشجار . وستؤلف اشجار الزيتون ثروة قسم من اقليم طرابلس الشمالي ، مثلما ألفت ثروة منطقة تونس الجنوبية . كما ستؤلف اشجار الزيتون الرائعة في زارزيس قرب جربة ، مرحلة بين اشجار الزيتون في البلدين المعنيين .

ولكن سيكون مظهر اقليم طرابلس مختلفاً عن مظهر منطقة صفاقس ، لأن طرق وهدف الاستعمار فيه تختلف عنها في المنطقة المذكورة . وسيصبح شجر الزيتون فيه ، من دون ريب ، ملك الاشجار كما هو الشأن في صفاقس. ولكن ستقطع خطوطه الممتدة، بمنازل المزارعين وبمربعات المزروعات المروية وبخضار اشجار الكرمة . لذا سيكون اقليم طرابلس أكثر سكاناً ومزروعاته أكثر تنوعاً . من جهة ثانية يتجمع السكان ، الذين هم من الوطنيين ، في مدينة صفاقس ، بينما يتفرق وسيتفرق في المستقبل أكثر ، السكان الزراعيون الايطاليون في أرياف اقليم طرابلس ، طاردين البدو الوطنيين أو حابسينهم في الواحات الساحلية .

يوجد امامنا اذن بلدان ، متشابهان طبيعياً ولكن مختلفان بالنسبة الى السكان الوطنيين والمستعمرين على حد سواء . ينتج من ذلك مباشرة ، مستعمرتان مختلفتان : تخضع الأولى للاستعمار الإطاري والثانية للاستعمار التمركزي .

ولكن الايطاليين انفسهم الآن ، هم في تصارع ، في ليبيا الشمالية ، مع بلدين ، ألححنا كثيراً على الاختلاف الموجود بينهما. يوجد من جهة ، بلد يحتوي على سهوب رملية ، حيث تؤلف فيها الزراعة البعلية غير الكثيفة وتربية الماشية امكانات المستقبل الوحيدة. وان كان من الممكن ممارسة الزراعة المروية ، في بعض الأماكن منه ، التي تساعد على توطين السكان . ويمكن ان نجد في مناطقه الساحلية، يداً عاملة متوسطة النوع . ويوجد من جهة ثانية بلد ينتمي الى البحر الابيض المتوسط ، يصلح بصورة رائعة لتربية الاغنام ، وحتى لتربية الابقار. ومن الممكن ايضاً أن تعطي فيه زراعة الأشجار المثمرة، وحتى زراعة الحبوب ، نتائج مرضية . ولكن سكانه هم من البدو ، القليلي العدد والفقراء والشرسين . ومن الممكن ان تنجح فيه عملية الاستعمار ، الصغيرة النطاق ، أكثر من اقليم طرابلس ، بالرغم من أنه يوجد في البداية مصاعب هامة . ويحتاج هذا الاختلاف في استعداد البلدين للاستعمار ، الى تطبيق طرق مختلفة في كل منهما .

وحاول المستعمرون أولاً ، احياء اقليم طرابلس بوساطة اليد العاملة الوطنية . وبدىء بعد ذلك ، بصورة تدريجية ، بتوطين المزارعين الايطاليين. ويمكن لهؤلاء المزارعين الانتفاع من المجتمع الوطني ، الذي يتطور الى جانبهم بالنسبة الى اليد العاملة وبالنسبة ايضاً الى استهلاك الانتاج المحلي . ولكن أتت قوانين ١٩٢٨ ووضعت سياسة توطين هذا البلد بالسكان الايطاليين في المرتبة الاولى من اهتمام الحكومة ، التي اخذت تشجع وتساعد بسخاء عمليات الاستعمار الصغيرة النطاق ، هذه العمليات التي كان غير مرغوب فيها في السابق . واجبرت الحكومة ، من جهة ثانية ، اصحاب المزارع المتوسطة والكبيرة ،

على توطين الأسر الزراعية وعلى الجعل منها في المستقبل أسراً مالكة للارض، أو على الاقل أسراً محاصة .

أما في اقليم برقة ، فلقد رأت المرحلة الاولية ، في وسط ظروف غير عادية توسع عملية الاستعمار الكبيرة والمتوسطة والصغيرة النطاق. وان هدف جهاز (الانتي) الآن ـ الذي أخذ على عاتقه مهمة احيـــاء الجبل الأخضر وتوطينه بالسكان ـ هو انشاء المستعمرات الصغيرة النطاق. ويشرف هذا الجهاز الحكومي المستقـل أو التعاوني ، من قريب على أسر المزارعين التي اقتصرت مبادرتها الفردية فقط على العمل في الارض .

ان هذا الجهاز ـ الفاشي الصنع بصورة رئيسية ، والذي لم تسمح له حداثة عهده بالبرهنة على فعاليته ـ عزيز لدرجة بالنسبة للأوساط الاستعمارية الايطالية، لأنه يتلاءم جيداً مع العقيدة السياسية والاجتماعية لهـــذا البلد (ايطاليا) . ويرتأي البعض توسيع نطاق هذا الجهاز الى اقليم طرابلس ، اي الى هذا الاقليم الذي حقق فيه الاستعمار تقدماً لا بأس به . ولكن صمد (الجنرال بادوجليو) ومساعدوه ، حتى عـــام ١٩٣٣ ـ الذين كانوا يتابعون سياسة حذرة من اجل توطين السكان وتشجيع الاستعمار الصغير النطاق ـ امام هذا الاتجاه . ويبدو من السابق لأوانه الآن التنبؤ عما سيفعله (المارشال بالبو) الحاكم الراهن وأحـــد الشخصيات القوية في النظام الجديد . ولكن تجدر الاشارة فقط ، الى ان مجلس الوزراء هو الذي خلق ، في الثلاثين من شهر يونيو عام ١٩٣٤ ، مؤسسة الاستغلال المستقلة التي أحياها وسكنها الجنود الفاشيون ، والى ان جهاز (الانتي) يمكن ان يمتد نشاطه الى اقليم طرابلس (مشروع سبتمبر ١٩٣٤) .

ويبدو من الواضح، الآن ، أن الاتجـــاه السائد في ايطاليا يريد تقريب السياستين الاستعماريتين في كل من الاقليمين ، وذلـك بصرف النظر عن الظروف المحلية. وتعتقد اكثر الاوساط الاستعمارية الايطالية، بأن المستعمرات

فقيرة لدرجة ، لذا لا يمكن ان يؤلف إحياؤها هدفاً بحد ذاته . اضافة الى ذلك فانها لا تستطيع ان تحل ـ إلا بصورة جزئية ـ مشكلة ازدحام السكان في شبه الجزيرة الايطالية . ان أهميتها إذن هي اهمية سياسية . يفيد هذا ان الاوساط الاستعمارية تريد ان تبرهن للعالم ـ من جراء إحياء هذه المستعمرة النشيط وتوطينها بالسكان بسرعة وتشييد المباني العامة الضخمة الفاخرة التي تزيد في جمال مدينة طرابلس وبصورة اكثر في جمال مدينة بنغازي ، هذه العاصمة المتواضعة لبلد فقير بدىء بإحيائه من مدة قريبة ـ على ان ايطاليا الجديدة تعرف كيف تكون دولة استعمارية وعلى أن عدد سكانها الضخم يؤلف قوة لا تملكها الدول الاخرى . ولا يصرح الان بصورة علنية ، من جانب الحذر فقط ، بأن ايطاليا ـ لأنها تنتظر ريثما يتم توطين ليبيا الشمالية بالسكان وتزرع أرضها ويكلل النجاح الجهود الجبارة التي بذلت ـ تحتاج الى مستعمرات جديدة لأنها أهل لها ولها ملء الحق في ذلك .

على كل مهما كانت فكرتنا بصدد هذه السياسة ، بيد أن هذا لا يمنع من أنها تعتبر عنصراً جغرافياً من الدرجة الأولى ، يميل بسرعة الى تحويل منظر واقتصاد وسكان ليبيا الشمالية . ان المستقبل وحده كفيل ، بأن يرينا الى أي حد تستطيع قوة الارادة هذه التغلب على الحواجز التي تعترضها الآن والى أي حد تستطيع التلاؤم مع الظروف الطبيعية .

يتطور بصورة مختلفة ، في كل جهة من سرت الصغيرة ، منطقتان متشابهتان ، لأن كلا منها مرتبط بسياسة استعمارية خاصة . ويوجد في كل جهة من سرت الكبيرة بلدان ، بعيد ومختلف الواحد منهما عن الآخر ، ولكن يبدو انهما سيعرفان المصير نفسه تقريباً ، بفضل ارادة التوحيد الصادرة عن الوطن الأم . من الصحيح لدرجة أنه (لا يوجد شيء أكثر وضوحاً ، بالنسبة الى الاستعمار ، مثل الجغرافية البشرية) [١] .

---

(١) G. Hardy : Géographie et colonisation, p. 27.

ملحق

منشورات مركز الدراسات
الاقتصادية والاجتماعية ، في افريقيا الفرنسية
١٦

مراحل الاستعمار الإيطالي في ليبيا

تأليف
جان ديبوا

الجزائر : ١٩٤٦ م .

مراحل الاستعمار الايطالي في ليبيا

اقليما طرابلس وبرقة

تقع ليبيا -- هذه المساحة الصحراوية الفسيحة -- بين مصر (هبة النيل) وبين بلدان المغرب الجبلية الموجودة على ساحل البحر الابيض المتوسط . وتقتصر مساحة الاراضي الصالحة فيها ، على واحد من خمسين ، من مساحتها الكلية . وتنقسم هذه الاراضي الصالحة الى جزيرتين، تمتدان على ساحل البحر الابيض المتوسط ، في كل جهة من سرت الكبيرة وهما : اقليم طرابلس واقليم برقة . ويفصل بينهما ٤٥٠ كيلومتراً من البحر و ٦٥٠ كيلومتراً من السهوب القاحلة . وتجدر الاشارة الى أن ليبيا لم تسترع -- حتى عام ١٩١١، أي حتى تاريخ نزول أولى الجيوش الايطالية ، في آخر مقاطعة تركية في افريقيا -- انتباه أية دولة أوروبية . هذا ولقد أتت الى ليبيا بعثة يهودية ، في اوائل القرن الراهن ، من أجل التفتيش عن وطن لليهود . ولكن بعد أن تجولت في اقليم برقة -- مع العلم ان هذه المنطقة أخصب منطقة في ليبيا -- وجدته فقيراً لدرجة [١] .

---

(١) J. W. Gregory, Report of The Work of Commission ... The Territory Proposed for the purpose jewish settlement in Cyrenaica. London, 1909 . Cf. Rev. du Monde Musulman, 1909. pp. 59 - 65.

لا يعتبر اقليما طرابلس وبرقة ـ على الاقــل في الاقسام الصالحة فيهما للزراعة ـ كمنطقتين قليلتي الخصوبة وبعيدة الواحدة منهما عن الاخرى ، وانما ايضاً كبلدين مختلفين بالنسبة الى الجغرافية الطبيعية والظروف التاريخية .

يوجد اقليم طرابلس في امتداد الجنوب التونسي. ويحتوي على سهل رملي (جفارة) يضيق تدريجياً نحو الشرق. ويوجد ، في جنوب الاقليم المذكور ، منطقة جبلية (الجبل) وهي الصخرة الكبيرة التي تحيط بالهضاب شبه الصحراوية التي تخترقها أخاديد المياه . ان المناطق الصالحة للزراعة فيه هي : المنطقة الساحلية ، وقسم كبير من الجبل والجفارة . لأنهـــا تتلقى كمية من الأمطار في السنة تتراوح بين ٢٠٠ و ٤٠٠ ملليمتر . مع العلم ان كمية الأمطار هذه غير منتظمة الهطول وموزعة على عدد قليل من الأيام . ان تربة السهل والساحل هي بعامة تربة رملية ، وغنية ، في بعض الاماكن ، بمناسيب المياه (مياه جوفية) وتتابع الواحات على ساحل البحر . أما ارض الجبل فهي ارض صخرية وحصوية . ولكن مياه الانسياب فيها والينابيع تساعد على نمو الاشجار مثل : الزيتون والتين والنخيل . وتظهر الطبيعة في كل مكان من هذا الاقليم بمظهر السهوب ، إلا في جوار مدينة طرابلس وفي قسم من الجبل، لأنهما يتلقيان ٤٠٠ ملليمتر من الامطار . ولا يوجد في أي مكان ، من الاقليم المذكور مناطق ذات طبيعة البحر الابيض المتوسط ، هذه المناطق التي يطلق عليها التونسيون والجزائريون اسم (ثل) .

ويختلف كثيراً اقليم برقة (عن الاول) الذي يؤلف شبه جزيرة ضخمة ترسم خطــاً منحنياً ، بين سرت الكبيرة وخليج البومبة، وتمتد ، بعد هذا الخليج ، سهوب المارماريكا القاحلة تقريباً . ويتكوّن اقليم برقة من هضبات جيرية مصطف بعضها فوق بعض ومنحدرة نحو الجنوب . وتظهر تعرجاتها في الغرب والشمال . وتغطي قسماً من سطح هـــذه الهضبات ، قطع من الارض الحمراء أو السمراء ، مؤلفة تربة خصبة ، ولكن شديدة الحاجة للمياه . ومن

حسن الحظ ، تتلقى المنطقة الوسطى – وهي أرفع منطقة – كمية من الامطار في السنة تتراوح بين ٤٠٠ و ٦٠٠ ملليمتر . هذه المنطقة هي الجبل الأخضر ، التي تعادل منطقة التل في افريقيا الشمالية . ويكسو سطحها أدغال وقطع من غابات شجر الشربين الأفقية والبلوط الاخضر والعرعار وصنوبر حلب. ولكن درجة الجفاف تزداد بسرعة نحو الغرب والشرق – أي نحـــو بنغازي ونحو درنة – وبسرعة اكثر نحو الجنوب . ويوجد عند أسفل التعرجات الجيرية ينابيع ميــاه قوية ، ولكن موضعها منخفض بالنسبة الى المناطق الصالحة للزراعة .

وازداد هذا التباين بين الاقليمين عمقاً ،بسبب الظروف التاريخية . ونذكر بصدد هذا، أنه كان يوجد في اقليم طرابلس مراكز تجارية فينيقية ، أما اقليم برقة فلقد كان مستعمرة يونانية ، وارتبط مصير الاقليم الاول في عهد الرومان وفي القرون اللاحقة بمصير المغرب ، بينما كان الاقليم الثاني تابعاً لمصر . ولكن الأثر الأكبر – في هذا البلد – تركه غزو بني هلال وبني سليم ، الذي حصل في القرن الحادي عشر . واصبح اقليم برقة الأخضر – الذي وقع تحـــت الغزو أولاً – بلداً بدوياً ، لأن عدد الغزاة فيه كان كبيراً نسبياً . وهكذا انتشرت خيام البدو الرحل ، ونصف الرحل ، الى جانب الآثار اليونانية والرومانية ، وانتشرت قطعان البقر والأغنام بين أشجار الأدغال والغابات ، وزرع بالحبوب فقط بعض المناطق الخالية من الأشجار . واذ أستثنينا ، بنغازي ودرنة – هاتين المدينتين اللتين يعـــود تأسيسها الحديث الى الهجرة من اقليم طرابلس ومن الاندلس – لرأينا أنه لم يكن يوجد في هذا الاقليم تجمعات سكانية ، حتى في جوار الزوايا السنوسية القوية .

أما في الجهة الثانية من سرت الكبيرة ، أي في سهوب اقليم طرابلس ، فعلى النقيض ، اذ وجد في الوقت نفسه سكان القرى ملجأ على طول الساحل وفي الجبل . فالواحات الساحلية كانت مأهولة بالســكان ، وكذلك القرى

المنتشرة في قسم من الجبل والتي هي في الحقيقة كهوف . اذن لم يغمر هذا البلد بكامله بالبدو ، كما بقيت الحياة الحضرية نشيطة في مدينة طرابلس بفضل التيار التجاري عبر الصحراء الذي ألف ثروة المراكز اليونانية والمرافيء الرومانية. وكان يقدر عدد سكان اقليم طرابلس بأكثر من (٤٠٠,٠٠٠) نسمة أكثر من ضعفي سكان اقليم برقة .

وزاد في تباين الاقليمين أكثر ، الغزو الايطالي . وبالرغم من أن الاقليمين خضعا للغزوين الايطاليين، المنفصلين بانسحاب الايطاليين على الساحل (الغزو الأول في فترة ١٩١١ - ١٩١٤ والثاني في عام ١٩٢٢) ولكن الامن استتب في اقليم طرابلس ابتداء من عام ١٩٢٤، بينما واصل الثوار المقاومة ، في اقليم برقة حتى عام ١٩٣١ . الامر الذي آل الى تشتيت سكان هذا الاقليم ، الأقل فقراً ، والى القضاء على قطعان ماشيته .

وأسهمت في التقريب بين هاتين المنطقتين اخيراً - اللتين اصبحتا ايطاليتين واللتين جعلت منهما الطبيعة والانسان مناطق مختلفة - السياسة الاستعمارية الموحدة ، وان كانت سياسة متغيرة . وسنبدأ الآن برسم مراحلها المتتالية .

الاستعمار الاقتصادي

(١٩٢٢ - ١٩٢٧ م.)

تجعل سهوب اقليم طرابلس ومساحات اقليم برقة المحدودة من ليبيا - بسبب فقدان مناجم سهلة الاستغلال وانعدام التيار التجاري عبر الصحراء - مستعمرة فقيرة . ولكن تملك ايطاليا من أجل استغـــلالها - في حالة نقص رؤوس الأموال - ثروة من الرجال ، علاوة على ذلك أن مناخ اقليم طرابلس الشمالي لا يختلف كثيراً عن اقليم المحافظات الجنوبية الايطالية . من جهة ثانية ان كثافة السكان - ١٤ شخصاً في الكيلو متر المربع - في المناطق الصالحة في

اقليم طرابلس ، خفيفة . وهي أخف أكثر في شمال اقليم برقة اذ تقارب خمسة أشخاص فقط .

كيف يمكن إحياء ليبيا ؟ والى أي مدى يسبب هـــذا الاحياء هجرة ايطالية اليها ؟ ثلاثة مفاهيم وثلاث سياسات، تعاقبت وأولت كلها ، الأهمية الاولى ، للمشكلة البشرية . انهمكت ايطاليا أولاً – منذ عام ١٩١١ أي منذ تاريخ نزول الجيوش الايطالية على الساحل الليبي الى ١٩٢١ ، أي الى سنة وصول الحاكم (كونت فولبي Comte Volpi) ـ باحتلالها الاولي لليبيا وبعد ذلك بانسحاب جيوشها الى الشاطىء وأخيراً باشتراكها بالحرب العالمية الأولى. بيد أن هذه المرحلة الاولى، لم تكن عديمة الفائدة، اذ ظهرت خلالها دراسات زراعية جيولوجية هامة ، وأسس في عـــام ١٩١٤ المكتب الزراعي (Ufficio Agrario) أي المحطة الاختبارية الزراعية ، واستقر بعض المستعمرين في جوار مدينة طرابلس .

وعرفت عملية الاستعمار – في فترة ١٩٢٢ – ١٩٢٧ ـ بفضـــل جهود (الكونت فولبي) وبعد ذلك بفضل (الجنرال دي بونو General de Bono) أول مرحـلة تنظيم . وتعتبر المرحلة هـــذه احدى ظواهر التوسع الاقتصادي في بلد يعمل فيه المواطنون كمزارعين أو كرعاة . وسلمت مساحات واسعة من الأرض في اقليم طرابلس – الذي احتل بسرعة – الى الرأسماليين الايطاليين ، يساعدهم على استغـــلالها رؤساء ورش ايطاليون وعمال وطنيون . واقترح تطبيق طريقـة بطيئة لإحياء الارض ، بوساطة زراعة الاشجار . ان الاشجار ، ذات الزراعة البعلية ، مثل اللوز وبخاصة شجر الزيتون ، لا تدخل مرحلة الانتاج إلا بعد مضي سنين عديدة . في انتظار ذلك ـ أي انتاج هذه الاشجار ـ يمكن للمستعمرين أن يحصلوا على بعض الموارد من زراعة الحبوب والزراعة المروية والكرمة . ويصبح بالامكان فقط ، عندما تصل المزروعات الى مرحلة الانتاج وعندما تخلق الثروة، توطين

أكبر عدد ممكن من الايطاليين في هذا البلد . وكتب بصدد هذا ، عام١٩٢٥، أحسن مهندس زراعي في اقليم طرابلس (de Cillis) : « ان استيراد العامل الزراعي الايطالي ، هي عملية غير مرغوب فيها ولا يمكن النصح بها لا الآن ولا بعد مرور زمن طويل » . ان عملية الاستعمار الجذرة هـذه ـ الاقتصادية والرأسمالية تقريباً ـ كانت عملية ضرورية لأن مساعدة الحكومة المالية كانت قايلة لدرجة .

وحلت المشكلة العقارية ومشكلة الاستيلاء على أراضي الوطنيين ، ببساطة ووحشية ، استناداً الى ثلاثة قرارات صدرت في فترة ما بين ١٩٢٢و١٩٢٣ . وتنص القرارات هذه : أولاً على الجعل من الاراضي غير المستثمرة ، ارضاً للدولة ، ثانياً على الاستيـــلاء على ملكيات الثوار ، ثالثاً على نزع ملكية الأفراد في سبيل المصلحة العامة . وتجري عملية الاستعمار (أي توزيع هذه الاراضي) إما بتأجير الارض لقاء اجرة تدفع سنوياً ، مع امكانية شرائهـا فيما بعد ، وإما بدفع ثمن نصف قيمتهـــا فوراً . ولا يصبح الشخص مالكاً للارض إلا بعد ان يسدد قيمتها ويقوم بإحيائها كلياً . وازدادت سرعة عملية الاستعمار هذه ، بفضل منظمة التسليف المرنة التي أسسها (الجنرال دي بونو General de Bono) . ويعتبر وصول المستعمرين الايطاليين من تونس ، الى هذه المستعمرة ، حدثاً هاماً ، لانهم يحملون الخبرة الزراعيــة ومرتاحون مالياً . بفضل هذا استطاعت احصاءات عام ١٩٢٨ ان تسجل نتائج جيدة . بيد ان الاحصاءات هذه لا تظهر المصاعب الحقيقيـــة مثل : تردد اصحاب رؤوس الاموال الايطالية ، وفشل زراعة الحبوب البعلية ، والمبالغ الطائلة التي أنفقت من أجل توسيع عملية الري ـ وبخاصة بعد اكتشاف المنسوب المـــائي الغزير المياه تحت المنسوب الاول السطحي ـ ونمو أشجار الزيتون السيء في البداية.

أما في اقليم برقة ، الذي لم يستتب فيه الأمن بعد ، فلقد فشلت عمليــة الاستعمار في سهل بنغازي الشديد الجفاف ، كما تضرر كثيراً مزارعو منطقــة المرج من الحرب .

الخلاصة ، يعرف الايطاليون الآن المصاعب المنحدرة من كل عملية استعمار مبتدئة ، وذلك بالرغم من حذر الادارة ، ومن الصفات التى يتحلى بها كثير من المزارعين .

نحو استعمار بشري

(١٩٢٨-١٩٣٧)

لم يعط الضغط في البداية ، النظام الفاشي ، الذي تسلم السلطة في ايطاليا منذ عام ١٩٢٢ ، المستعمرة الليبية أية أهمية وحتى (موسوليني Mussolini) نفسه ، كان في السابق معادياً لعمليات الاستعمار ولحرب ١٩١١ ، ولكنه قام بزيارة لاقليم طرابلس في عام ١٩٢٦ . ويبدو أنــه أعطى لعملية الاستعمار – اثر هذه الزيارة – اتجاهاً جديداً بإصدار قوانين ١٩٢٨ .

وهكذا اصبحت تعتبر ليبيا ، منذ صدور هذه القوانين ، مقاطعة ايطالية : الشاطىء الرابع (Quarta Sponda) ، ويجب ، كما هو الشأن بالنسبة الى الاراضي غير المزروعة في شبة الجزيرة الايطالية ، إحياء اقليم طرابلس لـكي يمتص فائض السكان في المحافظات الايطالية الشديدة الكثافة السكانية . وان مبدأ قوانين ١٩٢٨ هو : تمنح الحكومة الايطـالية حصصاً من الارض للمستعمرين « لكي يعملوا على إحيائها زراعياً ، من أجل توطين الارض بالأسر الزراعية الايطالية » . ان الهدف اذن ، من هذه القوانين ، هو هدف بشري أكثر منه اقتصادي .

وأجبر المستعمرون الجدد ، في اقليم طرابلس ، على توطين ، تدريجياً في حصصهم ، عدد محدد مسبقاً من الأسر الزراعية الايطالية . كما أجبروا ايضاً على استرعاء اهتمام هذه الأسر للعمل ، بوساطة عقد المشاركة ، وعلى الجعل منهـا في النهاية ملاكاً صغاراً . أمـا الوطنيون فلا يمكن أن يستعملوا الا كعمال

مأجورين . وقررت الحكومة الايطالية ، لقاء هذا العبء الذي ألقتـــه على عاتق اقتصاد الحصص مساعدة المستعمرين،ليس فقط بالتقديم لهم بعض القروض الهامة وانما ايضاً باسهامها في تحمل بعض المصاريف . وتبلغ قيمة هـــذه الاسهامـــات حوالي ٢٥ أو ٣٠ ٪ من قيمة المصاريف الكلية . نظراً لهذه المساعدات المالية الهامة ، وتحت تأثير وضع ميزانيتهم السيء ، وافق قدماء المستعمرين ايضاً على قبول الالتزامات المفروضة من قبل القانون وبخاصة توطين أسر زراعية في حصصهم ، لانهم يستطيعون عندئذ الانتفاع من هـــذه المساعدات .

ووقع على عاتق (الماريشال بادوجليو Le Marechal Badoglio) الذي حل مكان (الجنرال بونو) عبء تطبيق قوانين عـــام ١٩٢٨ . وبرهن (الماريشال) على كثير من الدقة – الجديرة برجل مفكر وعالم قديم بشؤون الزراعة – في تطبيق القوانين هذه . بيد أن الازمة العالمية الكبرى (١٩٢٩) عرقلت مهمته بعض الشيء وهكذا تضاعف عـــدد الحصص الموزعة على الايطاليين في المنطقة الغربية والمتوسطة من الساحل ، وحول الواحات وفي سهل جفارة في جنوب مدينة طرابلس. وبقيت تؤلف زراعة الاشجار البعلية وبخاصة زراعة اشجار الزيتون الهدف الرئيسي لعملية الاستعمار هذه . بيد أن هذا لا يمنع من أن الزراعة المروية توسعت كثيراً من أجل المساعدة على العيش واسترعاء انتباه الاسر الايطالية الزراعية .

واصل (الماريشال بادوجليو) – الى جانب عملية الاستعمار هذه التي تهدف الى توطـــين هذا البلد بمساعدة اصحاب الحصص – مراقبة مشاريع مختلفة انشأتها الحكومة نفسها . من هذه المشاريع ، مشروع سواني بني آدم الذي يعمل فيه الجنود الفاشيون والذي يقع في جنوب مدينة طرابلس ، والثاني هو مشروع (أبروز Abruzzes) الذي يعمل فيه أكثر من ٢٠٠ مزارع في حصص صغيرة في جبل غريان من اجل زراعة التبغ ، ويبدو أن

طرق الاستعمار الجديدة (الاستعمار البشري) استوحيت من هذه المشاريع وطبقت هذه الطرق الاستعمارية الجديدة أولا في قسم من اقليم برقة ، ثم امتدت على القسم الصالح من الاراضي في ليبيا بكاملها .

وبقي الاستعمار مقتصراً ، حتى عـــام ١٩٣٢ ، بسبب الحرب والاضطرابات ، على اقليم برقة الغربي . وفشلت عملية الاستعمار في سهل بنغازي القاحل . كما اضر كثيراً بالمستعمرين ، المستقرين في هضبة المرج ، الجفاف وعدم استتباب الامن . وعم الامن اخيراً ، في عام ١٩٣٢ الجبل الاخضر ، أي أجود منطقة في ليبيا بكاملهـــا . بيد أن هذا البلد خال من السكان وقطعان الماشية . السؤال المطروح الآن هو : كيف يمكن إحياء هذه المنطقة (الجبل الاخضر) وتوطينها بالسكان بسرعة لكي نمحو فظائع عملية القمع الوحشية، وننقض الرأي السيء الذي أخذه سكان شبه الجزيرة الايطالية عن اقليم برقة ؟ .

من أجل ذلك ، نظم جهاز مستقل (انتي Ente) والقي على عاتقه عبء مزدوج : خلق الثروة في الجبل الاخضر وتوطين القرى الموجودة في بلدشحات القديم ، بالسكان الايطاليين . وأجرت السلطات المسؤولة ، ابتـــداء من عام ٣٢ / ١٩٣٣ دراسات أولية ، بالنسبة الى التربـة ومناطق المياه والتجارب الزراعية . وسرعان ما باشر هـــذا الجهاز بتحديد الحصص (٢٠ الى ٢٥ هكتاراً) وببناء منازل السكن لمستعمري المستقبل . وأخذت الحكومة على عاتقها ، في الوقت نفسه ،إنشاء طرق المواصلات وسحب المياه وبناء المدارس والكنائس ومكاتب البريد.وانجز بناء أربع قرى وتوطينها بالسكان الايطاليين منذ بداية عام ١٩٣٥ وهكذا وجد المستعمرون ، فور وصولهم الى هـــذه المستعمرة، المساكن وأدوات العمل . فلم يبق عليهم اذن سوى مباشرة العمل تحت مراقبة المستشارين الفنيين . يساعد المناخ الرطب نوعاً ما ، على زراعـة الاشجار ، بصورة اكثر كثافـــة من اقليم طرابلس ، والحبوب التي تعطي

محصولاً مضموناً أكثر ، وعلى انشاء بساتين صغيرة . يعتبر المستعمر في البداية عاملاً مأجوراً ، ولكن سرعان ما يصبح مزارعاً محاصاً . ويجبر المستعمر على بيع محصوله الزراعي للجهاز المذكور . ويصبح مالكاً لأرض حصته ، عندما يسدد النفقات بكاملها التي صرفها الجهاز من أجله .

ووسع الجنرال (بالبو Balbo)، حاكم ليبيا منذ عام ١٩٣٣، طريقة هذا الجهاز في اقليم برقة بكامله ، ومن ثم في اقليم طرابلس ، إذ أسس في عام ١٩٣٥ ، جهازين آخرين . ولكن حدّ من نشاطه هذا غزو أثيوبيا الذي استرعى اهتمام رؤوس الاموال الايطالية في عام ١٩٣٥ – ١٩٣٦ . ولكن غزو اثيوبيا هذا أظهر أهمية موقع ليبيا الستراتيجي . من جهة ثانية دفع اضطراب الجو السياسي في أوروبا ، السلطات الايطالية ، الى بذل جهد أكبر جديد من أجل توطين الشاطىء الرابع بالسكان الايطاليين .

الاستعمار البشري الكثيف

(١٩٣٨ – ١٩٤٠)

يرتأي مخطط (الجنرال بالبو) ، الذي وافق عليه (موسوليني) في عام ١٩٣٨ توطين (١٠٠,٠٠٠) مزارع ايطالي في غضون خمس سنوات ، وبنسبة (٢٠,٠٠٠) مزارع في كل سنة . وأبحر ، منذ نهاية شهر أكتوبر ، ١٨٠٠ اسرة ، تضم حوالي (٢٠,٠٠٠) شخص ، مز مرفأي جنوة ونابولي.

واحتفلت صحف ، ذلك العصر ، بصورة ضخمة ، بذهاب (كتائب العمل) وبـ (رواد الامبراطورية الجديدة) ووصف بصورة أكثر بساطة احد مراسلي صحيفة (Daily Telegraph) [١] ، جو الفرح والحماسة الذي

---

(١) Martin Moore, Fourth Shore : Italy's Mass Colonisation of Libya . London, 233,

احاط بإبحار المهاجرين . وجرى استعراض الخمس عشرة سفينة التي اقلتهم الى ليبيا (تسع سفن أتت من جنوة وست سفن من نابولي) ، في عرض البحر ، من قبل (موسوليني) الذي كان واقفاً على باخرة حربية . ووزعت هـذه الـ (١٨٠٠) اسرة على المزارع الموجودة في تسع قرى خلقت حديثاً ، خمس قرى في اقليم طرابلس وأربع في اقليم برقة .

الشيء المدهش في هذه العملية هو ضخامة هذه الهجرة التي نظمتهـا الحكومة والسرعة الخارقة – سبعة أشهر – التي اعد فيها كل شيء في افريقيا من أجل استقبال هؤلاء المهاجرين . لأن الطرق التي كانت مستعملة سابقاً في هذه العملية هي طرق المكاتب الليبية ، أي الطرق التي طبقت في توزيع الاراضي في منطقة (Maremme Toscane) وفي منطقة (Marais Pontins) الموجودتين في شبه الجزيرة الايطالية . ولم يبق على هذه الاسر ، بعد أن تسلمت مفاتيح مساكنها ودفاتر حساباتها ، الا أن تباشر العمل . اذ ان كل شيء كان جاهزاً : المساكن مع أثاثها ، وبعض المؤونة ، والمعدات الزراعية ، والارض التي أُصلحت . ويصبح المستعمر الجديـد ، بعد أن يقضي عاماً أو عامين كعامل مأجور – كما هو الشأن في جهاز (انتي) القديم في اقليم برقة – مزارعاً محاصاً وبعد ذلك مالكاً للارض . ويتحرر المستعمر تدريجياً من المبالغ التي أنفقها الجهاز من أجل توطينه . ووصلت هذه الاسر – المختارة من بـين الاسر الاكثر أعضاء والاكثر صحة والاكثر امانة للنظام القائم – مملوءة بالسرور ومزودة بالمعلومات المتعلقة بالظروف التي ستجدها ، ومفعمة ثقة بالمستقبل .

كانت مخططات القرى ونماذج المساكن – بقصد التوفير – متشابهة كثيراً . ولكن مساحة الحصص الموزعـة وطرق الاستغلال الزراعي كانت مختلفة باختلاف المناطق والثروة المائية . كانت مساحة الحصص في اقليم طرابلس صغيرة . ففي (كريسبي Crispi) (وجيودا Gioda) كان بالمستطاع سقاية

ـ بوساطة الآبار الارتوازية ـ ثلثي أو ثلاثة أرباع الحصة ، التي تبلغ مساحتها خمسة عشر هكتـــاراً . وكان بالمستطاع في (بيانكي Bianchi وأوليفتي Oliveti) وكذلك أيضاً في (جيورداني Giordani) هذه القرية القديمة التي وسعت ، سقاية أربعة أو خمسة هكتارات فقط من مساحـــة ٢٠ أو ٢٥ هكتاراً ، أما القسم الباقي ، فكان مخصصاً بكامله تقريبـــاً لزراعة اشجار الزيتون البعلية . بيد أن مساحة الحصص في (بريفيجلياري Previglieri) ـ هذا المركز المائي الخاص تقريباً ـ كانت أكبر ، اذ بلغت مساحة الحصة ٥٠ هكتاراً ، مخصصة بصورة رئيسية لزراعة الاشجار . أما المزروعات ، في اقليم برقة الذي يتلقى كمية كافية من الامطار ، فكانت موزعة بين الحبوب وأشجار الزيتون المنتشرة حول القرى : (بركه Baracca ،أوبردان Oberdane ، آنتزيو Annuzio ، مادالينا Maddalena ، باتيستي Battisti) . ويوجد في كل مكان قليل من شجر الكرمة واللوز . ويجب أن تؤمَّن حاجات المراكز السكنية ، في اقليم برقة ، من المياه بوساطة قناة ضخمة تجلب المياه المضخة من الشرق او من الهضبة السفلى .

بيد انه كان من الصعب جداً مواصلة هذه الجهود الضخمة ، لا سيما وان احتمال حدوث حرب عامة اصبح مؤكداً أكثر فأكثر . وكان يجب أن يرسل الى ليبيا ، في شهر نوفمبر عام ١٩٣٩ ، (١٦٠٠) أسرة تضم تقريباً (١٨٠٠٠) شخص . ولكن وصل في الواقع (١١٠٠٠) مهاجر فقط . وشيـد من اجل استقبالهم ست قرى ، في اقليم طرابلس وهي : (كاريبالدي Garibaldi ، ماركوني Marconi ، تازيو Tazzio ، كوراديني Corradini ، ميكا Micca ، كاستل فيردي Castel-Verdi) ، وثلاث قرى في اقليم برقـــة : (ماميلي Mameli ، فيلزي Filzi ، سورو Souro) . ووصل الى هذه المستعمرة ، في عام ١٩٤٠ ايضاً (٥٠٠) أسرة ذهب منها الى اقليم برقـــة (٤٠٠) . وتوقفت بعد ذلك حركة الهجرة تماماً ، اذ حل محلهـا نقل الجيوش والمعدات الحربيـــة .

وحاول (الجنرال بالبو) — لكي لا يثير نقمة المسلمين بسبب غزو المستعمرين الايطاليين وبسبب احتمال نشوب حرب عامة — تنظيم عملية قروية وطنية من أجل الأسر الوطنية ، وبخاصة الأسر التي أخرجت من أرضها . وهكذا شيدت ١٢ قرية صغيرة ، ومنحت كل أسرة حصة من الارض ، أصغر من الحصص التي تمنح للأسر الايطالية . كما سمح لها بالتمتع بمساعدات الحكومة ولكن بنسبة أقل . واتخذت اجراءات مماثلة من أجل مساعدة رعاة الماشية ، وبخاصة في اقليم برقة ، حيث طرد البدو من أحسن منطقة للمراعي . وحاولت الحكومة الايطالية ، من جهة ثانية ، بوساطة بعض الاجراءات مثل : تشييد المساجد ، وبث الدعاية بوساطة الصحيفة (الحقيقة) الناطقة باللغة العربية ، وبالتشجيع الذي أغدق على معهد الدراسات العليا الاسلامية في طرابلس ، وتوسيع نشاط الجمعية الاسلامية ، استرضاء شعور الوطنيين المعادي لايطاليا .

الخاتمة

لا يمكن ان يعطي هذا الجهد الاستعماري الضخم ، الذي بذلته ايطاليا في ليبيا – والذي توقف بسبب الحرب – سوى نتيجـــة اقتصادية ثانوية . ولكن مما لا ريب ، فيه ان هذه العملية الاستعمارية تتفق وعمليـــة توزيع الاراضي على المواطنين في المحافظات الايطالية ومع سياسة ايطاليا التي ترمي الى تكوين حكومة المواطنين (Autarchie) ، ويمكن لليبيـا ، مع اقليم برقة ، الاسهام في (معركة القمح) المعدة لسد حاجات البلد من الحبوب . ويمكن ، من جهة ثانية ، لزيت ثلاثة ملايين شجرة زيتون مغروسة – وان كان القسم الاكبر منها لا يزال صغيراً – ان يسد في المستقبل ، عجز الانتاج المسبب بهرم أشجار الزيتون في شبه الجزيرة الايطالية . وكان من المتفق عليه اخيراً ، ان ليبيا – في حالة وقوع حرب ما – يجب أن تسد حاجاتهـــا بنفسها . اذ يمكن لمزروعاتها المتنوعة وللسبعة والعشرين مليون شجرة كرمة ولقطعان الغنم والبقر – هذه القطعان التي ترعى في وسط حقول واسعة من البرسيم – ولثمارها وخضارها ، أن تؤمّن الغذاء لسكانها . علاوة على ذلك أن (١٥٠٠) هكتار من الارض المروية بدقة ، كانت معدة للانتاج المحلي . ويمكن أن نتساءل ايضاً : ألا يمكن لليبيا – بالرغم من الفوارق الجغرافية الهامة – ان تؤلّف حقل تجربة ، من أجل إحياء اثيوبيا ؟

في الواقع ، ان اهمية ليبيا الاقتصادية ستبقى ثانوية . كما لا يمكن لهـذا البلد ان يمتص سوى كمية قليـــلة من سكان ايطاليا . وما هي أهمية هجرة

(١٠٠,٠٠٠) ايطـالي في غضون خمس سنوات ـ بفضل جهود وتضحيات هائلة ـ اذا كان عدد سكان ايطاليا يزداد في العام الواحد بنسبة (٤٠٠,٠٠٠) شخص ؟

كان هدف الاستعمار الايطالي لليبيا ، وبخاصة الاستعمار الكثيف ، قبل كل شيء ، ولا يمكن ان يكون ، سوى هدف سياسي واستراتيجي . وقال (موسوليني) : « يعتبر البحر الابيض المتوسط ، بالنسبـة للآخرين، ممراً ، أما بالنسبة الينا فهو الحياة نفسها ». وكانت تؤلـّف ليبيا ، على البحر الأبيض المتوسط موقعاً يمكن ان يهـــدد ـ والأحداث الاخيرة برهنت على ذلك ـ افريقيا الفرنسية من جهة ومصر والسويس من جهة ثانية . اذن يوجد حجة قوية من أجل توطينها جيداً بالسكان والاحتياط لتموينهـا . وكانت تؤلف في الوقت نفسه أيضاً ، قاعـــدة لتوسع محتمل نحو بلاد التشاد ونحو غزو اثيوبيا الجديـــد ، بالدوران حول مصر .

ويبدو من العبث ان نتساءل ، في عام ١٩٤٦ ، فيما اذا كان المشروع الاستعماري الايطالي في ليبيا ، مشروعاً قابـــلاً للحياة ، لولا الحرب العالمية الثانية . الشيء الذي لا يقبل الجدل هو : ان المزارعين الايطاليين ، الذين يتحلون بحب العمل والصبر وكثرة النسل ، كانوا رواداً ممتازين في الارض الافريقية ، ولكن المجهود المالي كان ضخماً بالنسبة الى ايطاليا القليلة الثروة وان البلد الذي استعمرته هو بلد فقير جامد . لذا نتساءل: هل كان باستطاعة ايطاليا ـ لأنها لا تستطيع الاعتماد على عملية استعمار مربحة ـ تحمل النفقات الباهظة ، بعد انقضاء مشروع الخمس سنوات الذي اعـــده الجنرال بالبو ، لحركة الهجرة وللإحياء الزراعي ؟ .

على كل مهما كان الامر ، ان الحرب العالمية حطمت جهد ايطاليا الضخم . اذ غادرت اسر المستعمرين كافة تقريباً اقليم برقة مع جيوش المحور المنهزمة امام الجيش الثامن البريطاني . وكذلك ايضاً ، لقـــد غادر كثير من الأسر

الايطالية اقليم طرابلس، ويبدو الآن ، ان ايطاليا خسرت،ربما نهائياً، ليبيا. على كل حال لم يعد بامكان ايطاليا مطلقاً تطبيق الطرق الاستعمارية التي ترمي الى طرد الوطنيين الى الداخل .

بيد أن هذا لا يمنع من أن عمل ايطاليا هذا سيبقى مثالاً لاستعمار كثيف، جريء ، ومنظم بدقة ، اذ رأينا المستعمرين في خدمة وطنهم أكثر مما هم في خدمة صالحهم الشخصي . ويمكن ان تقارن عملية الاستعمار هذه بعملية إحياء فلسطين ـ هذا البلد الاقل فقراً ـ وتوطينها بالسكان ، من قبل المستعمرات الاسرائيلية التي تدعمها القوى المالية اليهودية في العالم . ويمكن ايضاً أنتقارن هذه العملية من عملية الاستعمار الداخـــلي التي باشرت الحكومة السوفياتية بتطبيقها في بعض المناطق من اراضيها الشاسعة .

جان ديبوا

أغسطس ١٩٤٦ م .

المراجع الإفرنجية

I. — PERIODIQUES

Périodiques généraux

AZ. — *Azione coloniale,* hebdomadaire d'information générale.

OLTR. — *Oltremare* (a remplacé la *Rivista coloniale* qui a paru jusqu'en 1927) ; revue mensuelle d'inspiration politique.

RIV. COL. — *Rassegna economica delle colonie* (ancien *Bolletino di informazioni economiche* qui a paru jusqu'en 1927) ; publie, tous les deux mois, des statistiques, des notes et les plus récents décrets, en même temps que des études parfois très bonnes dont on vend des tirages à part au Ministère des Colonies.

AGR. COL. — *Agricoltura coloniale,* revue mensuelle, organe de l'« Istituto agrario coloniale italiano » de Florence. Bons articles, en particulier de Maugini et de Leone.

ANN. — *Annuario delle Colonie italiane e dei paesi vicini,* Roma, depuis 1926.

ATTI — *Atti del primo congresso di Studi coloniali,* 6 vol., Firenze, 1931. Innombrables communications dont quelques-unes sont intéressantes. Un congrès semblable vient de se tenir en octobre 1934 à Naples.

Périodiques locaux

TRIP. — *Tripolitania,* revue mensuelle illustrée de la fédération fasciste de Tripoli. Ses articles ont peu d'intérêt, mais elle publie d'utiles annexes : le *Notiziario economico della Tripolitania* (mensuel) et l'*Annuario del R. Istituto sperimentale agrario di Sidi Mesri.*
Tripolitania paraît depuis 1930 : elle s'est appelée *Œa* en 1929 et a été précédée, de juillet 1926 à décembre 1928, per *Vigor di vita in Tripolitania.*

RIV. TRIP. — *Rivista della tripolitania,* bonne revue qui a paru de 1924 à 1927, cette dernière année sous le nom de *Libia.*

BOLL. — *Bolletino geografico* de l' « Ufficio Studi » de Tripoli, semestriel, ne s'intéresse pas directement à la colonisation. De même l'homonyme qui paraît à Benghazi.

CIR. — *Cirenaica illustrata* (depuis 1932), revue mensuelle, généralement de peu d'intérêt, mais qui publie en 2e partie une *Rassegna dei problemi economici* qui paraissait autrefois à part sous le nom de *Notiziario economico della Cirenaica.*

II — OUVRAGES GENERAUX ET PRINCIPAUX TRAVAUX CONCERNANT LA PPREMIERE PARTIE

1. H. W. AHLMANN. — *La Libye septentrionale. Etudes de géographie physique et humaine.* Geografiska Annaler, X. 1928, trad. en italien : *La Libia settentrionale,* Tripoli, 1930.

2. G. STEFANINI. — *I possedimenti italiani in Africa.* Firenze, 1932.

3. TOURING-CLUB ITALIANO. — *Possedimenti e colonie.* Milano, 1929. La Tripolitaine occupe les pages 169 à 396 et la Cyrénaïque les pages 397 à 517 ; importantes préfaces.

4. L. KITTSCHELL. — *Klima and Landschaft in Tripolitanien,* Konigsberg, 1928.

5. MINISTERO DELL'AGRICOL. IND. E COM. — *Ricerche e Studi agrologici sulla Libia. I. La zone di Tripoli.* Bergamo, 1912.

6. MINISTERO DELLE COLONIE. — *La Tripolitania settentrionale.* Roma 2 vol. 1913.

7. FRANCHETTI. — *La missione Franchetti in Tripolitania. Il Gebel.* Firenze-Milano, 1914.

7 bis. A COMEL. — *Richerche pedologiche sui terreni della Tripolitania.* Boll. della Società geologica italiana, 1932, p. 319.

8. G. HILDEBRAND. — *Cirenaika, das Gebiet Kunftiger Besiedelung.* Bonn, 1904; trad. Tomel, Roma, 1912.

9. J. GERGORY. — *Report of the work of the Commission of examine the territory proposed for the purpose jewish settlement in Cyrenaica,* London, 1909.

10. O. MARINELLI. — *La Cirenaica geografica, economica, politica.* Milano, 1922.

11. (A. FANTOLI). — *Atlante meteorologico della Libia,* Roma, 1930.

12. A. FANTOLI. — *Bibliografia metcorologica delle colonie italiane e delle isole italiane dell'Egeo.* Rass., 1932, Nos 7-8.

13. A. FANTOLI. — *L'ambiente fisico delle colonie libiche nei suoi riflessi demografici e nelle sue influenze sul lavoro indigeno* (bibliogr.), Rass. 1932, Nos 5-6.

14. *Bollettino meteorologico della Tripolitania,* annuel, Tripoli; id. *della Cyrenaica,* annuel, Benghazi.

15. G. LEONE. — *Osservazioni e deduzioni sulle possibilità agrarie in Tripolitania in dipendenza del clima.* Rass., 1931, p. 596.

16. A. FANTONI. — *Gli studi agro-meteorologici in Libia* (bibliogr.). Rass., 1931, Nos 7-8.

17.A. FANTOLI — *Gli studi agro-meteorologici in Libia (bibliogr.).* Rass., 1931, Nos. 5-6.

18. E. DE AGOSTINI. — *Repertorio delle principali località di acqua, pozzi, sorgenti e cisterne, riconosciuti in Ciremaica a tutto il 1927.* Benghazi, 1927.

19. A. TROTTER. — *Flora economica della Libia,* Roma, 1915.

20. L.TERLIZZI. — *I boschi della Cirenaica,* Libia, 1927, pp. 53 et 148.

Pour l'étude des conditions humaines il serait hors de propos d'établir ici une bibliographie de l'histoire de Libye. Citons seulement :

21.A FANTOLI. — *La Libia negli scritti degli antichi.* Roma, 1933.

22. ST. GSELL. — *Histoire ancienne de l'Afrique du Nord,* 8 vol., Paris, 1913-1927.

23. ST. GSELL. — *La Tripolitaine et le Sahara au IIIe siècle de notre ère.* Mémoires de l'Acad, des Inscr. et Belles-Lettres. Paris, 1933, XLIII,, 1re partie, pp. 149-166.

24. L. HOMO. — *Expériences africaines d'autrefois et d'aujourd'hui.* Paris, 1914.

25. R. ROMANELLI — *Leptis Magna,* Roma, 1926.

26. R. BARTOCINI. — *Le antichità della Tripolitania.* Aegyptus, 1926.

27. WILLAMOVITZ-MOELLENDORF. — *Cirene* (Bergamo, 1930).

28. A. RAINAUD. — *Quid de natura et fructibus Cyrenaicae Pentapolis antiqua monumenta cum recentrioribus collata nobis tradiderint,* Parisiis, 1894.

29. E. ROSSI. — *Considerazioni generali sulla storia della Libia durante il domino degli Arabo-Berberi e dei Turchi,* Boll. geogr., Tripoli No. 2, pp. 197-307, avec bibliographie sommaire.

30. G. MARÇAIS. — *Les Arabes en Berbérie du XIe au XIVe siècle,* Paris, 1913.

31. L. CHARLES FERAUD. — *Annales Tripolitaines,* Tunis-Paris, 1927.

32. E. DE AGOSTINI. — *Le popolazioni della Tripolitania,* 1 vol. et 1 album, Tripoli, 1917.

33. E. DE AGOSTINI. — *Le popolazioni della Cirenaica,* id. *Bengasi,* 1925.

34. F. VALENZI. — *La Senussia in Cirenaica ed il suo patrimonio,* Riv. Col., 1932, p. 425.

III. — LA COLONISATION

Généralités

35. [PICCIOLI]. — *La nuova Italia d'Oltremare,* 2 vol., Milano, 1933 ; énorme compilation officielle où la Libye tient une grande place (bibliogr.).

35bis. *La Libia in venti anni di occupazione italiana,* 1932; recueil d'articles par différents auteurs, dans la Rassegna italiana.

36. H. SCAETTA. — *Nozioni di agricolture libica,* Bengasi, 1926.

37. A. MAUGINI. — *Tripolitania e Cirenaica di fronte al problema della colonizzazione.* Atti, III.

Tripolitaine

38. A. PICCIOLI. — *Tripolitania scuola di energia,* Roma, 1932. Anthologie reproduisant diverses études, entre autres de de Cillis.

39. [G. VOLPI DI MISURATA]. — *La rinascita della Tripolitania.* Milano, 1926. Importantes études du Comte Cavazza, pp. 187-237 et de de Cillis, pp. 417-459.

40. F. CAVAZZA. — *Inizi e sviluppi della colonizzazione agraria in Tripolitania,* Annali della società agraria di Bologna, LX, 1932.

41. P. BIGNAMI. — *Tra i colonizzatori in Tripolitania,* Bologna, 1931.

42. A. SINISCALCHI. — *Le concessioni domaniali in Tripolitania,* Rass., 1931, p. 576.

43. *Situazioni statistiche della colonizzazione agraria in Tripolntania,* 1914-1929, Tripoli, s.d. A été continué par *Tripolitania economica* qui, depuis 1932, paraît en annexe dans *Tripolitania.*

44. *La nuova legislazione sulla valorizzazione agraria delle colonia,* Tripoli, 1929.

Sur les diverses cultures et les questions particulières de la colonisation, nombreux articles dans *Agr. col., Rass.* et les revues locales, notamment de de Cillis, Leone et Maugini. Voici les plus importants:

45. E. DE CILLIS. — *Gli aspetti e le soluzioni del problema della colonizzaione agraria in Tripolitania, Rass.*, 1929 p. 249.

46. E. DE CILLIS. — *Aspetti e problemi dell'avvenire agricole della Tripolitania : l'olivicoltura,* Riv. col., 1928 (janvier).

47. E. DE CILLIS. — *I compiti et il programma deilla sperimentazione agraria in Tripolitania.* An. R. Istituto sperimentale Si Mesri, Tripoli, 1928.

48. G. LEONE. — *La difesa dal vento nella bonifica agraria della steppe tripolitane.* Agr. col., 1930, p. 155.

49. G. LEONE. — *Le coltivazioni irrigui in Algeria ed in Tripolitania.* Agr. col., 1929, p. 47.

50. G. LEONE. — *L'olivicoltura in Tunisia ed in Tripolitania,* Agr. col., 1924, Nos 11-12.

51. G. LEONE. — *Agricoltura e colonizazione nella Tripolitania settentrionale e nel Sud-Tunisino,* Rass., 1922.

52. A. MAUGINI. — *Nuove prospettive dell'agricoltura irrigua nella Tripolitania settentrionale.* Atti della R. Accad. gergofili, Firenze, 1929, p. 130.

53. A. MAUGINI. — *Olivicoltura nella Tunisia e nella Libia,* Agr. col., 1927, pp. 1, 46 et 83.

54. A MAUGINI et FERRARA. — *La coltura della vite ed il problema del popolamento della Libia,* id., Firenze, 1928.

55. G. VIVOLI. — *L'olivicoltura in Tripolitania,* Rass., 1931, p. 606.

56. D. G. PRINZI et E. NEGRETTI — *Possibilità economiche dell'irriguo in Tripolitania,* Agr. col., 1934, pp. 304 et 353.

57. D. G. PRINZI — *La coltivazione e lavorazione del tobacco in Tripolitania, Rass.,* 1933, p. 986.

58. Fr. TUCCI. — *Gli allevamenti del bestiame in Tripolitania,* Roma. s.d. [1930].

59. E. DUCROS. — *Il problema zootecnico in Tripolitania,* Tripoli, s.d. [1931].

Cyrénaïque

60. *Cirenaica nuova,* Bengasi, 1933 (travaux publics) .

61. E. SAVRESE. — *Le terre della Cirenaica secondo la legislazione fondiaria ottomana e le consuetudini della Tribù,* 2 vol. Bengasi. 1926 et 1928.

62. A. MAUGINI. — *Appunti sulla vegetazione della Cirenaica e sulla sua utilizzazione agraria.* Agr. col., 1919, p. 515; 1920, pp. 14 et 116; 1921, pp. 223, 275, 326 et 373.

63. A. MAUGINI. — *Relazione sull'attività dell'Ufficio per i servizi agrari della Cirenaica e considerazioni sul problema della valorizzazione agricola della colonia,* Bengasi, 1923 ·

64. A. MAUGINI. — *Osservazioni sull'olivastro della Cirenaica.* Agr. col., 1929, p. 406.

65. A. MAUGINI. — *Un interessante experimento di colonizzazione : l'Union coloniale italo-arabe, nelle Cirenaica.* Agr. col., 1928, p. 369.

66. A. MAUGINI. — *La pianura di Merg.,* Riv. trip., 1924-5, p. 245.

67. G. PIANI. — *La colonisation rurale de peuplement en Cyrénaïque,* Congrès de la colonisation rurale, Alger, 1930.

68. G. PIANI. — *Per la colonizzazione agricola della Cirenaica.* Annali della Societa agraria di Bologna. 1933.

69. G. PIANI. — *Le risorse agrarie della Cirenaica.* Rass., 1931, Nos 5-6.

70. G. PIANI. — *L'olivicoltura in Cirenaica.* Rass., 1931, p. 86.

71. G. PIANI et V. GIANNATTASIO. — *Ripresa sperimentale sul Gebel Cirenaico.* Agr. col., 1934, pp. 172 et 238.

72. H. SCAETTA. — *Rilievo agrologico della regione di Tocra.* Bengasi, 1924.

73. G. FALORSI et M. ROMAGNOLI. — *L'oasi di Derna e il suo problema idrico.* Agr. col., 1928, p. 282.

74. M. ROMAGNOLI. — *Sperimentazione agraria in Cirenaica. Feteyah. — Fattoria delle grotte.* Agr. col., 1924, p. 169.

75. A. FRANCHI. — *La Cirenaica dal punto di vista zooeconomico e zootecnico,* Bengasi, 1926.



كتب أخرى للمؤلف نفسه « جان ديبوا Jean Despois »

1. *La Tunisie. Larousse, Paris, 1930,* 208 p. illustré. Ouvrage de vulgarisation.

2. *La colonisation italienne en Libye-Larose, 1935,* in-8°, 146. p. 5 cartes (thèse).

3. *Le Djebel Nefousa* (Tripolitaine) Etude géographique. Larose Paris 1935, in-8°, 349 p, 29 fig. 17, pl. et 3 cartes (thèse).

4. *La Tunisie orientale, Sahel et Basse steppe.* 1e édition, 1940, 2e édition, revue et mise à jour. Presses Universitaires, Paris, 554 p.

5. *Mission scientifique au Fezzan.* III. Géographie humaine. Lechevalier, Paris, 1946, 286 p. (Publications de l'Institut de Recherches Sahariennes d'Alger).

6. *L'Afrique blanche française.* 1. L'Afrique du Nord. Presses Universitaires, Paris, 1949, 624 p.

7. *Initiation à la Tunisie.* A. Maisonneuve, Paris, 1951 400 p.

8. *Le Hodna* (Algérie). Presses Universitaires, Paris, 1953, 409 p.

9. *Le Djebel Amour* (Algérie), Presses Universitaires, Paris 1957, 134 p.

10. *La Tunisie. Ses régions.* A. Colin, Paris 1961, 224 p. 2e édition 1966. 1966.

11. *Géographie de l'Afrique du Nord-Ouest,* Payot, Paris, 1967, 5770 p. en collaboration, avec R. Raynal.

فهرس

الموضوع	الصفحة

الفصل الثالث

الظروف البشرية

القسم الثـــاني

الاستعمار في اقليم طرابلس

الفصل الأول

المفاهيم ومساعدة الحكومة

الفصل الثاني

المشاكل الزراعيــة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

ملحـــق

مراحـل
الاستعمار الايطالي في ليبيا







مطبعة سميا - بيروت